

الغُرُورُ

بقلم الكاتب الاجتماعي

ماكس نوردو

عُرب بتصرف تام بقلم

حافظ نجيب

معرب الكتب الاجتماعية

روح الاعتدال - غاية الانسان - الناشئة - الغرور

دعائم الأخلاق - مناهج الحياة

يطلب من ملتزم طبعه ونشره

بنيان قبة تيرين

مناخ طبعه المعارف ومكتبتها بمصر

« حقوق الطبع محفوظة للناشر »

(الطبعة الاولى)

بمطبعة المعارف شارع النجم بمصر

١٩٢٣ م = ١٣٤١ هـ

obeykandi.com

كلمة للمعرب

ليس هذا الكتاب ترجمة صحيحة لما كتب ما كس نوردو، لأنه كاتب ملحد، وما تضمنه كتابه من النظريات والآراء بني على الإلحاد. وفي نشر الكتاب بالصورة التي كتب بها ضرر عظيم يؤثر في عقول النشأ والذين لم يتمكنوا من التعاليم الدينية تمكناً يحفظهم من تأثير قوة المؤلف في هدم المعتقدات والأديان السماوية

لم أكن أميناً في النقل عن ما كس نوردو للسبب المتقدم، فاخترت من كتابه ما راقني من النظريات والانتقادات والآراء ونشرتها في هذا الكتاب، وجعلت الأبحاث مرتكزة على مبدأ الإيمان بالإله الخالق

قد لا يرضى هذا التهج في النشر بعض الذين يريدون الأمانة في الترجمة، ولكنني أؤثر عدم الأمانة في الترجمة على إفساد عقائد الكثيرين بما أنشره من آراء الكتاب الملحد وجميعه القويّة في هدم الأديان والاستخفاف بالمعتقدات

في هذا الكتاب آراء كثيرة وأبحاث نافعة وانتقادات جمة لما كس نوردو أضفنا إليها ما أضفنا من الآراء والنظريات التي تخالف معتقده ونسبنا الكتاب كله إلى المؤلف بسبب كثرة ما اقتبسناه من كتابه من الأبحاث الكثيرة والانتقادات الوجيهة.

لم أجمع في كل حياتي عن عمل خوفاً من الانتقاد ، أو رغبة في إرضاء
الرأي العام، لهذا نشرت هذا الكتاب متحدياً النهج الذي ذكرته، فليسمه
من شاء ترجمة أو اقتباساً أو مسخاً ، فهكذا فعلت لأنشر ما اعتقدت أن
في نشره فائدة، ولأمنع ما رأيت في انتشاره أذى وإضراراً، فإنما الأعمال
بالنيات وإنما لكل امرئ ما نوى
مافظ نجيب

﴿ الهدية الرابعة ﴾

ابنتي العزيزة

الحال أقوى ما تكون تأثيراً في العقل إذا عرفها بالاختبار ، وفي النفس إذا انصدعت وتألّت منها ، وقد حرم أبوك حنوّ الوالدين من طفولته ، وساوى الأذلين بين أهله ، فعرف حقيقة الشقاء . وبقدر حرمانه من مظاهر العطف والحنان وتوقان نفسه إليهما ، دام الشجن يؤثر في شعوره فيحيه وفي عواطفه فيرققها ، فقوي تأثيره فيهما وتضاعف ألم النفس ولما كان الافتقار إلى الحاجة يحدو إلى طلبها نشد تلك العاطفة في قلوب من عرف من الجنسين ، النشيط بالصدّاقة ، واللطيف بها وبالحب ، فأنفق الحياة بدداً ، وألغى ما عوّض من الإخاء سوءاً ، ومن الوفاء ختلاً ، ومن الحب غدراً ونكايّة . ولو أن نفساً طيبة وُفِّقَت إلى عرفان ما امتلأت به نفس والدك من الطيبة والوداعة ، وقلبه من الحنان والشفقة ، لذابت في حرارة هذا القلب ولا مترجّت بتلك النفس

فمن تصوّر هذه الحال المشجّنة ، وتأثيرها في فكره ونفسه ، تدركين أيتها العزيزة موقعه حيال الناس ، ونظره إلى الحياة وكَم كان فيها يتألم . ومن شكايته على ذويه تعرفين نوع حبه إياك وقدر عطفه عليك وسروره بك واغتيباطه بترينتك . فهل يطول هناء نفسه بقربك ، أم نحول بيتكما الأقدار ؟

الله من هول تلك اللحظة فان ألمي من توهم حينها يا عزيزتي بمزق أحشائي،
فكيف بي إذا حانت ؟ ليس حب الذات هو الذي يزعجني عند فراقك
إنما الإشفاق عليك من اليتيم والقهر وغلظة أكباد الناس ، ومن كل ما عرفت من
صنوف الشقاء ، فهل أنت واعية مبلغ إشفاق عليك فتعوضيني منه الترحم عليّ
أم ينسبك الزمن من نحموم حوالبك روحه ونحن إليك عظامه عاش أم مات ؟

هافظ نجيب

١٤ دسمبر سنة ١٩١٢ عيد ميلادك

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

مقدمة

يكاد ما تضمنه هذا الكتاب يكون نظر العقلاء في هذا العصر. وكل ما يمكن أن يخطر ببال الحكيم الناقد من مساوئ وعيوب اجتماعية احتوت عليه هذه الصفحات ، لتصوير الحياة الراهنة تصويراً يدنو من الحقيقة ، فتدعو الى لفت النظر اليها والى تدبر اصلاحها

أما والناس يعرفون ما تضمنته هذه الصفحات ، لأنه رأيهم الخاص فيما يشكون منه مرّ الشكوى ، فالذى أقعد كثيراً منهم عن الجهر به على هذه الصورة إنما هو الجبن الذى يحمل على طمس الحقيقة خشية ممن لا يرضيه إعلانها . الحقيقة أن تعلن لا أن تكتم ، والمرء فى حاجة شديدة الى الشجاعة الأدبية ، التى نجعله يجراً على الصراحة والجهر بالحق وعلى عمل ما يتفق مع معتقده ورأيه الخاص

يظن البعض أن من الحكمة والمهارة اتباع العادات والجري على نهج الغير ، ولو خالف العمل معتقد الإنسان ورأيه فيه ، رغبة فى إرضاء الناس وفى عدم مصادمتهم بدعوى احترام عقائد الغير

لهذه الدعوى المقام الأول بين مبادئ المدنية الحاضرة ، والحال أنها نوع من الرياء والغرور . والجبين عن محاربة مثل هذه الدعاوى الباطلة هو الذى يطيل عمر الفساد ، ويضعف علل الاجتماع ، ويؤخر الى أمد بعيد صلاح الحال وجلاء الحقيقة . ولو أن المفكرين من علماء الأخلاق يعنون باعلان آرائهم الخاصة ، على نحو ما نهج عليه هذا الكتاب ، لأحسنوا إلى الإنسانية، ولعرفوا أن معظم طباق الاجتماع ينتصرون لهم ، ويقصدون معهم الى تطهير الاجتماع من كثير مما احتوى عليه من الأباطيل وأسباب الغرور، فيقلب حال الحياة من هذه المعتلة الفاسدة الى خير منها صالحة راقية

المؤلف

البحث الأول

تمهيد

الإنسانية تكدح إلى البحث عن السعادة والهناء ، ومع قصدها الدائم وسيرها الخيث إلى هذه الغاية تبعد عنها ولا تدنو منها . العلم والمدنية ينتشران في كل ناحية من الأرض ، وكل يوم يولد بجىء ، باكتشاف جديد يكثر محسنات الحياة وييسر أسباب العيش ، ولكن بالرغم من مضاعفة أسباب الهناء والغبطة يرى النوع الانساني أكثر استياء وارتباكاً وسامة منه قبل توفر هذه الأسباب . فليس في كل العالم المتمدنين من لا يملأ جوانب الأرض بصدى الشكوى من الحال وأنين التالم وآهات التأسف . ولو أراد الباحث أن يجد فرداً واحداً راضياً عن الحياة الحاضرة وعن حال الاجتماع لأعباه البحث ، وأما وجد ما ينشد إلا ضمن من يسكنون مستشفى المجاذيب

والتنافر بين السلطات الحاكمة والهيئات المحكومة ، ومصادمة الأحزاب بعضها البعض ، والمنازعات القائمة بين سائر طباق الهيئة الاجتماعية ، كل هذه الأحوال من أعراض المرض الفاشي في هذا العصر . ومظاهر الاستياء التي تبدو في الأمم تحمل اسم النهلستية أو الفوضوية أو الاشتراكية ،

هي من أعراض ذلك المرض العام . وهذه الحال ونتائجها هي التي يمتاز بها عصرنا الحاضر ، كما كانت العصور الخالية تمتاز بالسذاجة والهناء .

الانقباض يملك نفس الإنسان والاستياء يهيجه ، وهو إذا لم يهتد إلى السبب الذي ينشأ عنه ينسبهما إلى كثير من الأسباب المنغصة ، ويغالى في انتقاد كل مظاهر الحياة الاجتماعية . وعدم الصبر الذي يبدو في شكل ثورة النفس أو يأسها يسميه البعض مرضاً عصبياً ، والبعض نوراستانيا أو سوداء أو ما شاكل ذلك . والحقيقة أن الأسماء هي التي تختلف مع أنها جميعاً تدل على حال واحدة : هي ذلك المرض العام

الأدبيات والفنون والفلسفة وعلوم السياسة والاقتصاد ، وهي مدلولات العقل وحكمه بعد الإدراك ، عليها كلها مسحة تشير إلى ذلك المرض الخبيث . ولكن الناس ينسبون إلى الأدبيات وحدها القوة التي تؤثر في نظام الهيئة الاجتماعية وتبدله بغيره . فبينما كانت النبلاء والمثرون يتمتعون بكل لذائذ الحياة ونعمها الجمّة ، دون سواهم من الخلق ، وهؤلاء راضخون لتلك الحال القهرية رضوخ اليأس يرى الموت ، ظهر جان چاك روسو يعلن رأيه بسوء تلك الحال ، وبضرورة إبدالها بخير منها وبأفضلية الرجوع إلى البساطة والحال الفطرية . دوى ذلك الصوت العالى فنبه العقول ودق على أوتار القلوب والشعور فبرزها بعنف ، كما يهتز الوتر الواحد في آلة العزف فيحرك كل الأوتار التي إلى جانبه . واندفاع الأفكار في أثر ذلك الفيلسوف يدل على أنها كانت متهيئة لقبول رأيه ، وعلى أن ذلك الرأي كان كامناً في تلك العقول الغافلة حتى نبهه إلى اليقظة والظهور صوت الصائح الأول

دلائل المرض العام واضحة في الحال الاقتصادية وضوحها في سائر الأحوال الاجتماعية ، فالغني لا يعرف الهناء ولا ينعم بلذة المال والامتلاك ، والفقير لا يرضى عن حظه من الفقر والاحتياج . الأول يزعجه الخوف من طروء خطر يتوهم إمكان حدوثه بدون أن يعرفه ، ولكنه يدرك أن ثروته هي مصدر الخوف وعلة ذلك الخطر الذي يخشاه . والثاني يملك الحسد قلبه وينفث فيه سمومه المنغصة الحياة ، وكلما وقع بصره على ممتلكات الغير تحركت في نفسه عوامل الاستياء ، وتساءل عن السبب الذي يتركه في الاجتماع فقيراً يقاسى آلام الحاجة والعوز ويجعل غيره ممتعاً بالنعم والذائد مع أنهما جميعاً من نوع واحد ولكل منهما ما للآخر من الحقوق على الأرض في الحياة وفي الطبيعة . فالغني يلبيه الخوف عن التمتع بثمرات الحياة ، والفقير ينشد تغيير الحال الاقتصادية ، وما من واحد يؤمل أو يصدق بدوام الأمور على حالها الحاضرة

وإنعام النظر فيما يؤثر في الأمم المتمدنية من الروح السياسية يجعل العقل تتولاه الدهشة ويتساءل عن مصير الأحوال ، فروح المعارضة أخذت تقوى وتنبعث اليها النفوس عامة ، والتصادم بين الأحزاب في الأمة الواحدة لم يصل في عصرٍ ما إلى الشدة والعنف اللذين بلغ اليهما الآن . ها الأفكار أخذت تنصرف عن مبادئ الاحتفاظ ، ولا يبعد أن تكون ساعة فناء هذا الروح القديم قد أوشكت أن تحين ، فانه يندر أن يكون بين الناس راضٍ عن الأنظمة الموجودة والأحوال الجارية ، وما عادت العقول تفكر

الا في الإبدال والاصلاح، والنفوس لا تتوق إلا الى تغيير ما يتقدم بالانسانية
لنيل ما تطمع به من الارقاء والكمال ، أو يرجع بها الى حال العصور النائية
من البساطة

هذه الحركة الفكرية العامة، التي تربك الاجتماع وتمنع طمأنينة النفوس،
تؤثر تأثيراً خاصاً في حياة الفرد . والخوف من تصوّر الحياة على حقيقتها
الصادقة يحمل على خدع الانسان شعوره وضميره ، وعلى التعبير بعقله
بموثرات ومخدرات مختلفة حتى لا يدرك الحقيقة ، ولا يحس إلا ما يتلاءم
مع رغبة النفس ويمنع الألم والانزعاج

من الثابت أن الانسان لا يرى الحادث على صورة تتفق تماماً مع
الحقيقة الصادقة ، بسبب ما في الجهاز الذي ينقل صورتها الى الذهن من
الاختلال أو الضعف أو الفساد . وتأثر الإدراك من الحال التي عرضها
عليه الجهاز المصور أو الناقل يحدث بتأثير أجنبي عنه فيه . فذا حس الانسان
سوء حال دائمة واستمرار تأثيرها المزعج في العقل ، فان النفس تتوق الى
إبدال تلك الحال بأخرى لطيفة مشجبة . فاذا استعصى إبدال الحال ذاتها
لمنع سوء تأثيرها ، فان العناية تنصرف الى التأثير في العقل ذاته ، بموثر
أجنبي آخر يفضي الى اختلال الادراك ، ففساد الحكم ، فالتأثر على نحو
ملا ينبغي أن يكون مع الحال الصادقة

هذا هو السبب في رغبة الناس في الكوئل والدخان ، وفي اعتياد
التسمم بالأفيون والمورفين ، وفيما يلحظ من انكبابهم وإيفاضهم الى

كل ما يكتشف من العقاقير المخدرة والوسائل الجديدة للتخدير . وبينما
تحارب الحكومات في بعض البلاد تجار الحشيش ومدخنيه ، حرصاً على
العقول من التلف والجنون ، إذا بكثير من المعلمين ورجال العلم والأدب في
البلاد العريقة في المدنية ينصرفون الى شرب الكورال والكلورفورم والإثير
وكما أن الانسان ينصرف الى ما ذكر من وسائل التخدير لإخلال ميزان
العقل ولعدم حس الحقيقة على صورتها المشجبة المؤثرة ، فكذلك تفر
الهيئة الاجتماعية كلها من إدراك الأحوال على صورتها الأصلية ، وتقصد
إطاشة الادراك وتخديره ، لا بتلك العقاقير والأشربة السامة ، انما بالأوهام
والأباطيل وبأنواع الغرور والتغدير

والرغبة في الهرب من الحقيقة وفي إفساد العقل ينشأ منها سأم الحياة
والتوقان الى الانسراح منها . لهذا يلحظ في البلاد المتمدنة أن عدد
المتحررين يزداد بنسبة مضطردة مع مقدار ما يستهلك من الكوئل والمواد
الأخرى المخدرة . وعوضاً من دلائل الاستياء التي كانت تبدو في شكل
شجن واستكانة ، نرى الآن بفضل هذه الوسائل المبتدعة التأفف من الحياة
والسخط والغیظ تملك نفس كل إنسان ، وتجعله في حالة تهيج عصبي مستمر ،
وتحمل على مضاعفة أسباب الخسومة والشقاء ، وعلى المزاحمة بصورة لم تعهد
في أزمان الجهل والخشونة وتدل على إقفار القلوب البشرية من الرحمة
والحنان والعطف

الشكوى من فقدان الخصال الطيبة والأخلاق الفاضلة عالية وعامة ، تدل

على عرفان الفرد مبادئ سامية وعلى تحديه الجري مع ما يحقق مقتضياتها في كل أدوار حياته. ولكن الاستياء من الحياة يمنع نمو الخلق الكريم، لأنه لا يعنى بالمبادئ ولا يعبأ بها

احتجاب النجمة القطبية واختفاء القطب المتكرب يجعلان (البوصلة) المرشدة عديمة الفائدة، فكذلك المرء في الحياة، إذا فقد المبادئ الخلقية الفاضلة يضلّ سواء السبيل. والاستياء من الحياة مرض يؤذى الانسان أذى لا ينجم فيه علاج، فإنه يحمل على توهم حقارة كل الموجودات، فإذا كان لهذا الفكر سلطان قوي على العقل فإنه يحبس حركة الانسان عن طلب التحصيل، ويمنع نفسه حتى عن التوقن والاشتهاء، وما هذا إلا من الأعراض التي تصحب الموت

ولما كانت كل ثمرات العقل من الأدبيات والفلسفة وعلوم السياسة والاقتصاد إلى الأنظمة الاجتماعية، كلها تنفضى إلى الرضا عنها وإلى الاستياء العام من الحال ومن الحياة. فليس من العجيب أن تصل إلى الآذان أنات التوجع وصرخات التألم، ولا منه أن تنصرف النفوس والعقول عامة إلى طلب إبدال هذه الأحوال بأخرى تكفل بتبديل معالم الوجود والحياة، وتحمل على سكون النفس واغتيابها

لا يسلم العقل بأن الاستياء العام انفرد به أهل هذا العصر، فمن الثابت أن الانسان تألم من كثير من الأسباب في كل الأزمان التي خلت، وعرف مثل انسان اليوم الشقاء والتعص، لأنه لا يتأتى للانسان إدراك أى شئ

حتى حقيقة حسه ذاته إلا بالألم. فالرجل إذا وجد في حجرة مظلمة لا يعرف مكان الحيطان ولا يحسها إلا عند ما يصطدم بها ، فكذلك التألم الناشئ من مصادمة الحقائق الواقعة أمامي النفس ورغباتها هو الذي يجعل الذات تدرك وجودها وحالتها في الوجود . فإذا كان النوع البشري قد تألم في كل أدوار عمره الطويل ، عند تعارض رغبات النفس وما حال دون تحقيقها ، وإذا كان قد دل على الألم بالشكوى وبإظهار الاستياء من الأحوال الحادثة ، فمن المحقق أن مقدار الألم لم يبلغ في وقت ما إلى ما بلغ إليه الآن ، ولا شمل الاستياء كل النفوس بحال مرعبة كما هو حادث في هذا العصر ، ولا وضحت دلائل الاستياء والسخط بالمظاهر الثورية التي تلحظ في كل ناحية من نواحي الأرض العامرة وضوحها الحاضر

فالذي حال قبل الآن دون وجود مثل هذه المظاهر ، ودون ثورة الأفكار على الأسباب المغرية بالاستياء ، هو تأثير الدين ونشدان النفوس العزاء به ، لأن السرور والانتعاش اللذين تشعر بهما النفس عند امتلاء القلب بالإيمان يقويان على احتمال كل الآلام ومهما تنوعت مهما قوي تأثيرها ، فالذي يؤمن بالبعث والثواب والعقاب وبأنخلود في السعادة أو العذاب يتقبل بسرور وصبر كل الآلام الوقتية طمعاً بنيل الحياة الخالدة والسعادة المنشودة ولكن الدين لم يعد له ذلك السلطان على الناس ، وأصبح الإيمان ضعيف التأثير في القلوب ، فأخذت الأفكار تنزحزح تحت القوة الضاغطة عليها ، وتنشط إلى المقاومة ، وإلى الثورة على كل أسباب الاستياء وعدم الرضا عن الحياة.

بدأت النفوس تتوق الى الاستعاضة من كل مظاهر الوجود والأنظمة الاجتماعية غيرها تكفل غبطة النوع الانساني بحال صادقة . ولم يظهر هذا النشاط في جهة معينة ، ولا بدأت تلك الثورة الفكرية حيث يقل الضغط عليها ، إنما هي عامة ، وضحت مظاهرها في كل عقل بشري وإن لم يعرب عنها بالمظاهر المنظورة ، فهي نهضة النوع كله وبقظة الانسانية عامة ، فهل هي مباركة ؟

يتيسر للنفس إرضاء رغبتها في هذا الزمن ، بما توفر فيه من نتائج العلم والاكتشاف ومن ثمرات الصناعة الراقية . والفقر يتاح له الحصول على كثير مما لم يكن يناله ملك في العصور الخالية . فكيف تنقزز النفوس من الحياة وتستاء من الحال ، مع توفر هذه الأسباب المرضية ، ومع سهولة نيلها ؟ ليس من ينكر التقدم والرفق وامتلاء الوجود بأسباب الهناء والاعتباط . فليست ثورة النفوس اذن بسبب ندرة هذه الأسباب أو صعوبة الحصول عليها إنما من مباينة الظواهر الحقائق ، فما من حال حادثة الا وهي تتعارض مع حقيقة حكم العقل وشعور الانسان ورغبته الصادقة . وهنالك هوة عميقة بين ما تقضى العادة على الانسان بنهجه والحقيقة التي يدرك أنها الصواب ، وبين ما يظهره من دلائل الحكم على الحياة وتأثيرها الصادق فيه وحسه اياها

يدرك الانسان الوجود إدراكاً علمياً لا أكثر ، يدرك أنه مادة من خصائصها الحركة ، وأن هذه نتيجة القوة المفردة التي تتجلى لدلائل وجودها

في صور متنوعة . والقوة وتناجها كلها تجري على نظم أساسية ثابتة لا تشذ
عن مقتضياتها أبداً ، ولكن العلم لا زال قاصراً عن إدراك السبب الأولى
في الحركة العامة وفي الوجود ، وقد أغفل الإنسان تحدى البحث في هذه
المسائل الغامضة لوثوقه من عجز العقل عن إدراكها . والمعجز عن إدراك
مصدر النشأ وزمانه ، إدراكاً يمكن من الإتيان بالدليل عليه ، والقصور
عن إدراك الحد الذي ينتهي إليه الوجود مع دوام هذه الحركة الثابتة
له ، حدوا إلى الإيمان بأزلية القوة المنتجة الحركة الدائمة وأبديتها ، وهي
الخالق . ونشأ من الاعتقاد بوجوده الاعتقاد بالقدرة وبوجود النفس
وخلودها اعتقاداً يصدق به القلب ويعقد عليه ، بالرغم من عدم الاهتداء
إلى الأدلة المدركة التي تؤيد صحة ذلك الاعتقاد ، وبالرغم من مخالفة
مقتضياته القوانين الطبيعية العامة المجمع على صحتها ، الثابت وجودها
ودوامها بالأدلة الحسية والعقلية

من مقررات العلم أن الإنسان ككل الكائنات الحية خاضع للقوانين
الطبيعية العامة ، ليس له من الخصائص ما يميزه عن غيره من عالمي الحيوان
والنبات ، فقد وجد كغيره بالتناسل ، وهو مثلها ينهج على سنن تنازع
البقاء ، وتاريخ الإنسانية بما اشتمل من الحروب والثورات والمدنية أو
الهمجية ، وكل الذي تسنه الهيئة الاجتماعية من الأنظمة أو تتبعه من
العادات ، هو من أعراض ذلك التنازع العام

وصورة الحياة التي يتمثلها الإدراك هي التي ينشئ الإنسان ما يراه

مناسباً لها ، من طرق المعيشة وتعريف الحقوق والواجبات ومعاني الفضيلة والمبادئ الأخلاقية . وكل من كتب عن الحياة أو دلّ عليها كان تحت تأثير فهمه إياها على الصورة التي وصل إليها إدراكه ، فهو ينقل عن تلك الصورة ما يظنه الحقائق الصادقة

فالكاتب الديني الذي صوّر الحياة بما في كتابه لم يمنع الرابط من الفهم على صورة لا تتفق مع ما في ذلك الكتاب . والراهب الذي يعيش في عصرنا هذا ، ويرى دلائل الحياة الواضحة أمامه وصورها المتنوعة يدركها على صورة لا تناسب مع ما عرّفها به من سبقه من رجال الدين ، ولا مع ما في كتب الدين الموضوعة . وليس هذا لانسراح الرجل من ثوبه الكهنوتي ، ولا لخروجه على الدين ، وإنما لانطباع صور الحياة على ذهنه في صورة جديدة تحدوه إلى حسنها وفهمها على شكل جديد

فمن الذي يدركه الإنسان في هذا العصر ، ويشير في نفسه روح الاستياء والسخط على الحال الحاضرة ، رؤيته غيره يمتلك من لحظة ولادته حق السيادة على ملايين كثيرة من أمثاله الآدميين ، لا لامتياز ذلك الفرد على أولئك الرهط بخاصية ليست فيهم إنما لمجرد ولادته صدقة من أم ملكت أو والد توج . ويزعجه رؤية فرد آخر يطالب بالاحترام والطاعة ، لا لقوة فيه ولا لسلطان له ، إنما لأنه يتلو نوعاً من الأدعية والصلوات بلغة غير مفهومة وبإشارات غير مألوقة يزعم أنها من الوسائل المؤثرة في القوة الغير المنظورة . ويؤله مشهد اقتران الفتاة الغنية الملوثة شباباً وعافية

لا بشاب يتمتع مثلها بالصحة والقوة والجمال ، إنما بمخلوق عليل قبيح الوجه والخلق ، لأن الأول من غير طبقة في الهيئة الاجتماعية ، ولأن الثاني يضارع نبله نبليها . ويسخط الإنسان رؤيته عاملاً في فتوة الصبا ونشاط الشباب تعوزه حاجات العيش والضروريات لحفظ بقائه ، بينما يكون إلى جانبه رجل آخر ينعم بالجاء والمال والغنى ولذائد الحياة ، وهو إذا لم يحصل على هذه الثروة من طريق الصدقة ، وإذا هو جرد منها ، يموت جوعاً بدون أن يستطيع العمل لكسب ما يدفع به عادية الفاقة

أدرك الإنسان أنه وجد من النوع الأصلي بالتسلسل والتوالد ، وأدرك أيضاً أن له كل الحقوق التي لغيره من الأفراد الآخرين ، فهلاً يستاء من رؤية تلك الأحوال التي ذكرت وأمثالها تحدث في الوجود على الرغم منه ولو مات غيظاً وقهراً ؟ وهلاً يملكه السخط على الحياة وعلى الهيئة الاجتماعية حين يرى المشعوذين والدجالين المقام الأول في طباق الهيئة الاجتماعية ، ثم راحتهم بركة وتمتعهم بنجلب رضا الله ، على زعمهم ؟ وهلاً تثور نفس الفرد حين يرى الزواج يتم على النهج الذي ذكر ، فيكون سبباً في حرمان النوع من دوام التسلسل والإنتاج بحال مرضية ؟

أساس الحقوق والواجبات ونظم الاجتماع والأخلاق كلها قائمة على مبدأ تنازع البقاء ، تلك الحال الطبيعية اللازمة ، ومع هذا يلحظ أن ما يسن من حين إلى الآخر من الأنظمة والقوانين الاجتماعية يعارض تلك الحال الطبيعية ، ويمنع المرء من الانتفاع بقوته الذاتية وبما يمكن أن تنبئه من

الثمرات . فالحياة في هذا العصر مرتكزة على فروض مستعارة من الأزمنة الأخرى ، لا تلام أبدأً مع الروح والأفكار الحديثة
لقد صار كل عمل من أعمال المدنية ، وكل لفظ يصل إلى الأذن من الباطل والأكاذيب ، أحوالاً تغاير ما يشعر به المتمدين في هذا العصر ، وتناقض إدراكه الحقيقي الذي يعرب عنه بحدة . فالإنسان الآن يخدع غيره وهذا يقابله بالمثل ، لهذا نرى كل الخلق يمثلون على مسرح الحياة أدواراً هزلية وسلسلة من الأكاذيب لا تنتهى . ولو نزل المرء إلى ضميره ونفسه ، وقارن بين ما يقول ويبدى ، وبين رأيه الخاص وما يخفى ، لعرف حقيقة مركزه المنخفض ومركز العالم في دركه الأسفل ، ولقدر بدون تردد نصيب الجميع من الحقارة

والتباین الدائم بين ما تقضى به الاصطلاحات والعادات في الهيئۃ الاجتماعية وبين عقيدة الإنسان وما يجب أن تكون عليه الحال سيحدث حتماً في وقت ما حادثاً مزعجاً يؤثر في الاجتماع عامة ، فيقلب ما فيه من الأباطيل والأنظمة رأساً على عقب . يكون الجهل مصحوباً عادة بنوع من السرور الحيواني ، فيلوح الجاهل راضياً عن الأحوال الحاضرة لتوهمه استقامتها ودنوها من العدل والكمال . كذلك كانت حال أعضاء محاكم التفتيش وسائر رجال الدين في الأزمان الوسطى ، حين كانوا يعاقبون الناس بالإحراق والقتل والذبح لمجرد الشك في عقيدة أولئك التعساء ، كانوا يرتكبون هذه الفظائع والسرور الأحق ينعش نفوسهم ويملؤها ارتياحاً ونحماً ، لتوهمهم إفادة المجتمع الانساني بذلك العمل الوحشي

أما المتكلم بالعقل الناضج والخلق الفاضل فإنه يرى وجوده في الهيئة الاجتماعية مع ما فيها من هذه الأحوال السيئة والأباطيل المخزية ، كوجوده في قبر محتوى رمماً منتنة يتألم بينها الإنسان الحي ، أو كوجوده بين جماعة من المجانين لا يسلم من أذاًم إلا بالجنون وفقدان الشعور بالأذى هذه المغامرة الدائمة بين فكر الإنسان وكل مظاهر المدنية ، والضرورة التي تكرهه على العيش بين ما يراه من الأباطيل وأنواع الفس والتفجير ، والتألم من دوام هذه الحال وعدم إمكانه الانسراح منها أو إبدالها بغيرها ، هذه الأحوال كلها هي التي تغرى الناس بالاستياء من الحياة والسخط عليها وهي أعراض المرض العضال الذي تمكن من جسم الاجتماع والإنسان بين هذه الأحوال المشجنة لا يتاح له التنعم براحة البال والسرور بالحياة ، تموت في نفسه الرغبة في العمل ما دام العمل لا ينبله الهناء الأمل الوحيد المغرى بالإقدام وبالصبر . فلا مكان للمعجب مع هذه الأسباب إذا كان الشجن وانقباض الصدر من الأعراض التي تصحب نضج العقل في كل الأصقاع والأمصار

البحث الثاني

الدين والغرور

لدين سلطان على الخلق لا يدانيه ما عداه ، ونفوذه في العقول يشمل كل طباق الاجتماع ، الراقية منها والتي لا زالت في حالة الهمجية والتوحش ، وتأثيره واضح في كل أحوال الحياة السياسية والاجتماعية . وفي البلاد المتمدينة يتحتم على كل فرد أن يكون تابعاً في الظاهر للدين معلوم ، ولو كان في الحقيقة ينكر الأديان ولا يعبأ بالعقائد ، أو كان له دين معروف ولكنه لا يؤدي الفرائض وفاق ما جاء به شرع ذلك الدين

يرتبط الدين بالإنسان منذ أول لحظة من حياته على الأرض ، يختاره أهله له فيندمج في ذلك الدين بإرادتهم قبل أن يميز أو يدرك ، ولا تنقطع الرابطة بين الإنسان ودينه هذا حتى بعد الموت

فإذا رغب في الزواج تعذر عليه الأمر ، إذا لم يقره رجال الدين وتعاليم الدين ونظم الدين . إن بعضاً من أنصار الانطلاق من القيود الدينية يلجئون إلى الزواج المدني ، ولكن رجل الدين ينكر ذلك الارتباط بالرغم من اعتراف الحكومات الدينية به ، وكل عقد يناهضة الدين لا تكون له قيمة أدية في نظر العالم ، لهذا يرجع الناس مكرهين إلى العقود الدينية احتفاظاً بالكرامة الشخصية ، ومنعاً لأسباب النيل من العرض

وإذا دعي المرء لتأدية شهادته لا تكون لشهادة قيمة إذا لم يقسم بالله .

وإذا أسند إليه منصب خطير بعد التثبت من كفاءته وأمانته حقّت عليه
اليمين أيضاً. وإذا مات وانقطعت كل الأسباب بينه وبين الحياة شُيِّع إلى
القبر في احتفال ديني. وإذا أصبح جثة هامدة عراها الانحلال وعظاماً
نخرة تعدو عليها عوامل الفناء، يلبث أهله يرسلون له الدعوات بعد الصلوات،
ويطلبون له الرحمة بالصدقات والقراآت

نظم الاجتماع الحاضرة يستطيع معها الفرد أن يعيش منعزلاً عن أهله،
يمكنه أن ينشأ بدون عائلة كالمشرد واللقبط، ويمكنه أن ينسرح من التبعية
لبلد معين فينزل حيث تطيب له الإقامة ويرحل حين لا يروقه المنزل،
ولكنه حين يرغب في الارتباط مع غيره من أفراد النوع الإنساني يتعذّر
عليه هذا الارتباط إذا لم ينتسب ولو نفاقاً إلى دين من الأديان

كل ما يحدث في المجتمع باسم الدين يحدو إلى انتقاده، ما دام لا يتفق
مع العقل والحقيقة، أو كان من الأباطيل المغرية بالوهم. فالإيمان بوحداية
الخالق، وبما ينسب إليه من القدرة والحكمة وسائر الصفات، راسخ
في قلوب البعض من الناس رسوخاً يحدوهم إلى طلب الكمال والفضل،
فليس للانتقاد سبيل إليه، إنما يوجه النقد إلى ما رسخ في العقول من تأثير
الأوهام الموضوعة، التي تلبس ثوب الدين ليكون لها سلطانها على النفوس
والعقول، تلك التي تغرى بالشطط والشذوذ عن فرائض الدين وتسوق
إلى مخالفة مبادئه الأساسية بدون وعي ولا إدراك

قليلٌ عدد من يميز بين الحقيقة وما يمتزج بها من الغريب عنها،

ونادر بين هؤلاء من يحملة هذا التمييز على تطهير فكره مما تسرب إليه للتأثير فيه ، ومن الواضح أن الأباطيل والأوهام تؤثر في عقول الناس جميعاً حتى في كثير ممن نضجت عقولهم بالعلم والتربية . صعب جداً طرد الخفاش من الدار الخربة ، كذلك يتعذر إبعاد الأوهام من العقل ومنع تأثيرها فيه ، وما ينسب إلى الدين من الأحوال الغريبة عنه هو في الحقيقة أثر من خرافات المصور الخالية انتقل تأثيرها إلينا مع التسلسل . وبقاء تأثيرها قوياً في العقول دليل على عدم نضجها وعلى عدم اكتمال قوة الإدراك فيها ، وحجة على انحصار قوى الذات البشرية ووقوفها عند حد معين من التصور والحس

لقد وصل علم أحوال النفس إلى إمالة اللثام عما كان مجهولاً من مناشئ هذه الأوهام ، فدل على ما كان سبباً في التأثير في عقل الإنسان في الأزمان النائية حتى حدها إلى خلقها ثم إيجاد تأثيرها فيه . اقتضى عرفان هذه الحقيقة مرور آلاف من السنين ، وانقراض أجيال كثيرة ، وظهور نفر من الحكماء المفكرين مثل فيثاغورث وسقراط وأفلاطون ، فأدرك العقل البشري أن كثيراً مما ظنه ، شططاً ، من أصول الدين الصحيح ، كانت خرافات مختلفة جسمها الوهم فصورها الفكر على أنها حقائق . ولا يمكن تقدير قوة تأثير هذه الأباطيل فيمن عاش قبل بزوغ فجر العلم وإشراق شمسهِ ، ما دام العقل المقدّر قد تهذب بالعرفان ، وانسرح من قيد الجهل ، فلم يعد يشعر ذلك الشعور الكاذب وأنكر الأحوال الباطلة قبل تأثيرها فيه

كان الانسان في زمن الجهل ينزل الزمن والمساف والعلة منازل غيرها من الأشياء التي تحوطه ويحسها باللمس ، فيبحث عن علة كل حادث ، ويرتأى استحالة الحدوث وتعذر الفهم بدونها. ولما كان وقوع الحادث يدل على وجوده ووجود العلة ، لذلك كان العقل القاصر يذهب إلى أبسط أحوال التعليل : إسناد العمل إلى قوة فاعلة مباشرة . فإذا سقطت شجرة نسب سقوطها إلى ذات أرادت إتيان الحادث، وإذا زلزلت الأرض توهم كائناً يحدث الرجة والزلازل ، وهكذا الحال في كل ما يحدث حوالبه من الأمور والحوادث . كان يعرف أن علة الأحوال التي يحدثها هي إرادته ، فقياساً على ما توهم أنه حقيقة رأى أن علل ما يحدث في الطبيعة من المعجائب هو : إرادة ذات قادرة

اعتاد الإنسان أن يشعل النار بواسطة حجرين من الصوان ، فعرف أن الحجر هو العلة الأصلية في وجود النار . وكان يضرب الحيوان بآلة من الحجر فيقتله ، فقرر أن الآلة هي التي أحدثت الموت . أما حين تقوم الزوبعة مثلاً أو تهب الريح الصرصر فتهدم كوخه ، فإنه يرى نتيجة الحادث ولا يبصر الذات التي آذته بما عملت ، ولكن أنقاض الكوخ المتهدم دليل وقوع الحادث ، كانت تحدوه إلى الاستدلال بها على وجود ذات محدثة غير منظورة . واختفاء تلك الذات القادرة المزعجة زاد إكبار المرء إياها وخوفه منها ، فقضى حياته في الانزعاج مما سيداهمه منها من البواعث على الخطر المجهول الذي لا تدفعه القوة ولا تمنعه الحيلة . وهذا الوهم المتسلط والرعب

الناشيء منه هما مصدر انصراف العقل إلى الفكرة الدينية في الأزمان الخالية
المؤثرات المزعجة تكون دائماً أكثر عدداً من المؤثرات اللطيفة ،
وتكون أقوى منها تأثيراً في النفس والعقل وأكثر دواماً فيهما . تقبل الحواس
بدون عناء طرود الحادث المشجى ، ويكون العقل معه ساكناً غير متيقظ ،
ولكن الحال ليست كذلك في الحادث المزعج فإن النفس نحسه على تمام
الظهور والوضوح ، فيعقب انتباهها إليه عدة تأثيرات في العقل والإرادة ،
الأول يبحث عن علة الحادث ، والثانية برغبتها في الوقاية منه أو في تدبير وسيلة
لاحتماله . ولهذا السبب كان الإنسان في دور التوحش والجهل أكثر تيقظاً
إلى حوادث الطبيعة المزعجة منه إلى غيرها اللطيفة ، فلم يكن يعبأ كثيراً
بإشراق الشمس التي تنير الكون وتدفع جسمه العارى ، ولا بالثمار الشبيهة
التي يتغذى بها وتدفع عنه عادة الجوع ، لم يكن يفكر في هذه الأحوال
إلا عند الحاجة إليها مع أنها قوام حياته ، أما الأخطار والحوادث الجوية
المزعجة فإنها على العكس من تلك كانت تنبه فيه حاسة التمعن ونشاط الفكر
وتملأ عقله بالصور والتخيلات

لم يصل الإنسان إلى إدراك قيمة الحياة وعرفان ما فيها من الأسباب
المشجية والذائد ، المفرية بالتوقان إليها أو الكدح لنيلها ، إلا حين أضاء العلم
البصيرة ، فأخذ يحمّد الذات الخالقة عنايتها بالخلق ، ويعجب بما أوجدت
ويكبر القدرة الموجدة إكباراً مصحوباً بالاحترام والحمد والإجلال . أما
قبل بلوغ المدنية هذا الحد فقد اكتفى الإنسان بالشعور بالخوف من تلك

القوة الغير المدركة ، التي تثجلى للكائنات في صور وحالات مرعبة ، تدل على قوتها بالإرعاد والبرق ، وعلى سلطانها بالإبلام والإيذاء ، وبالموت كان الخوف إذ ذاك مصدر كل المعتقدات الدينية ، أرغم الخوف الإنسان على اجتناب كل ما يظنه يثير غضب تلك الذات المجهولة ذات الحول والبطش . وقصر العقل والسذاجة يفران بأمر صبيانية على زعم أنها تطف غضب تلك الذات عند غضبها ، كتقديم القرابين والذبايح والضحايا ، وكالتعلق إليها بالحمد والشكر وتعدد الصفات . والعبادة على هذه الصورة من مظاهر الشعور والخوف هي التي اهتدى بها داروين إلى ما ضمنه كتابه (مصدر حركات نفس الإنسان والحيوان)

الأباطيل التي نجمت من تأثير الرعب والوهم في عقل الإنسان في العصور الخالية ، ونسبت إلى الدين اعتباطاً ، لم تقف عند حد التأثير في عقول الجاهل بل وصلت إلى هذا العصر بالتناقل ، ولا زال لها أثر حتى في قلوب المتعلمين وذوى المدارك السامية . ها عدد غير قليل من ذوى العقول البهائية يقرّون العلة والمعلول كأنها حقيقة ، لم يسمُ بهم الفكر إلى معرفة حقيقتها وأنها صورة طائشة من صور الفكر الواهم . وها نفر من الفلاسفة نهجوا على ما نهج عليه الإنسان في تلك العصور القاصية ، فكانت دعامة ما نشروا الافتراضات التي تخيلها ذلك الإنسان الجاهل ثم عقد عليها قلبه وضميره ، فصارت عقيدته هو ومن خلفوه من نسله المتسلسل . من المتعذر استئصال هذا الاعتماد من العقل ، لدوام تأثيره فيه وصيرورته من البديهيات في تقديره

والإيمان بوجود إرادة واحدة قوية قادرة تحدث الوجود والفناء ، يتحتم معه التصديق بوجود الروح حالة في المخلوق ، وبالقيامة بعد الموت ، وبالثواب والعقاب . وهذا الاعتقاد هو منشأ تعريف الفضيلة والرذيلة والتمييز بين الخير والشر ، أي مصدر النظام الاجتماعي العام وأساس المدنية الحاضرة . والقول بوجود الروح قديم ، نشأ من عدم إدراك العقل البشري قوانين الطبيعة ، ومن فهم بعضها فهماً غير صواب

حسن الإنسان في الذات الحية حركة قوة خفية كضربات القلب ونبض الشرايين ، ولحظ عدم وجود هذه الحركات في الجسم الميت . ولجهل العقل وقصوره عن الاهتداء إلى القياسات المنطقية الصحيحة جرى على هذا القياس الفاسد :

« حيث أن الميت يمتاز بعدم الحركة يكون ما يتحرك في الجسم الحي هو »
« روح الحياة ، فعند حلولها في الجسم تكون الحياة بها ، وعدم الحركة »
« (الموت) دليل على عدم وجودها أي على مفارقة الجسم »

وقد اجتمعت آراء الكثيرين على أن الروح جوهر بخلاف الجسم فإنه مادة . ولكن من الثابت أن أصحاب هذه المقررات لم يعينوا إلى الآن ماهية هذا الجوهر ولا مكان الروح في الجسد . والجري مع هذا الاعتقاد يجعل النوم والرؤى تلك المسائل الدقيقة من الأمور البسيطة المدركة ، كأن العقل وعماها ووقف على أسرارها وأسباب حدوثها ، فهل الواقع يثبت هذه النتيجة ؟ إذا سأل معترض أصحاب هذه الآراء عن مكان الروح قبل وجود

الجسم الذى نحلّ فيه ، وعن مكانها بعد مفارقتها إياه ، ترى البعض يقول إنها كانت فى أجسام غيرها ثم حلت فى الجسم الأخير ، ثم تفارقه لتتقمص أجساماً جديدة إلى ما شاء الله . وترى فريقاً آخر يقول إنها تخلق مع الجسم ثم تبقى بعد مفارقتها إياه إلى أن تبعث معه . أما الصيرورة إلى العدم الكلى فإن العقل لقصوره لا يرتأيه ولا يصدقّه ، بل ويتعذر عليه إدراكه وفهمه

من الواضح أن الآلة لا تنتج قوة أقوى مما يتكون منه جهازها الأسمى ، وفكرة العدم الكلى نتيجة تفوق قوة عقل الإنسان وجهازه المصور ، لهذا لا يستطيع أن ينتجها

القوة المفكرة فى الإنسان هي ذاته ، وبدون الذات لا يمكن وجود الفكر ولا الرأى ولا الشعور . وارتأى العدم يكون من تصوّر الذات وحكمها ، وهذه أثناء كدحها إلى فهم العدم وتصوره تحس وتشعر بنقيضه وهو وجودها ، فيحول هذا الحس دون إدراك الفهم حقيقة العدم

فلكى يمكن العقل الادراك ينبغى أن تتجرد الذات من الحس أثناء التصور ، وهذه حال إذا وجدت تعذر معها التصور والفهم فيستحيل أيضاً إدراك العدم . وهذه العقبة هي نتيجة ضعف طبيعة الذات البشرية وجهازها المصور ، ولا يمكن إزالتها فلا يمكن العقل إذن إدراك حقيقة العدم لقد وصل فلاسفة من الهند إلى إقرار فكرة العدم الكلى ، أي فناء الحركة عامة والمادة على الإطلاق ، والعقل يمكنه إدراك العدم على هذه

الصورة التي تقول بعدم الذات وعدم الوجود أيضاً . ولكن الذي يتعذر عليه إدراكه هو عدم الذات مع استمرار بقاء الوجود وحركته الدائمة ، فإن اعتراض العقل على هذا الحكم ناشئ من أن الموجودات ليس لها وجود في التصور إلا بإدراك الذات وحسها ، فكيف يمكن فناء القوة المدركة والذات التي نحسها وتوجدتها في الإدراك مع بقاء تلك التي كانت عدماً فيه ؟

من خاصية النفس حب الذات والرغبة في الخلود ، لهذا تقبل مرغمة إقرار فكرة العدم الكلي ، أي عدم الذات والوجود جميعاً ، ولكنها لا تستكين للرأي القائل بفنائها وبقاء الوجود . وهذا هو منشأ نشاط العقل إلى البحث اللاهوتي وإلى القول بوجود الأزلية والأبدية . وتصوير هذا الرأي في الآثواب التي كساه إياها الفلاسفة وعلماء اللاهوت يجعل العقل البشري يدركه ويفهم نوع الثوب وشكله ، أي الصور الافتراضية الموصلة إلى الإقرار بالرأي ، ولكنه يقصر عن تمكين العقل من فهم مدلوله وإدراكه قصور غيره عن فهم حقيقة العدم

وتصور العقل الأبدية والخلود أمور فوق قوة إدراكه ، فأقراره هذه الحال بعد فهمها غريب ، والصواب أنه لم يصل إلى هذا التصور مرة واحدة إنما بعد أجيال كثيرة ، كان العقل أثناءها يتبها لقبول هذه الحال الغريبة عنه . ولما ثبتت صورتها في العقل على أنها الحقيقة صار من المتعذر رجوعه عنها مرة واحدة لإقرار نقيضها العدم الكلي ، فإن النفس الطامعة بالخلود ترتاح إلى القول بالقيامة والبعث ، وتسكن إلى الرأي القائل بخلود

الأرواح وكل ما لها من الخواص التي كانت للذات الحية : الإرادة والشعور والإدراك

كان الخوف سبباً في وجود كثير من المعتقدات الدينية ، وفزع الذات من تصور العدم الكلي حذاها الى التعلق بإمكان الخلود . فالقول بالحياة بعد الموت مظهر من مظاهر حب البقاء ، وهذا دليل القوة الحيوية الدخيرة في كل خلية من خلايا الذات . والقوة الحيوية تتوازن مع الرغبة في الحياة ، فالذي حضر وفاة كثير من الخلق يعرف كيف ينصاع الرجل إلى فكرة الموت بخنوع وصفار ، متى كانت قوته الحيوية قد أضناها المرض أو عبثت بها الشيخوخة ، ويعرف أنه على العكس من هذا يشق على القوي المتمتع بالعافية تحقيقه من دنو الأجل ، إذا هصر غصن شبابه حادث فجائي وهو في نضارة العمر ، نفسه حفازة بالأمل في المستقبل وبالطمع بطول العمر وإقدام المرء على الانتحار لا يخالف حقيقة حبه ذاته إلا في الظاهر ، فإذا لم ينشأ عمله من فقدان الصواب ، حيناً ما ، يكون عملاً يأتبه المنتحر ليدفع عن نفسه حالاً أخرى يتوهمها أكثر خطراً عليه وإضراراً به من الموت . فلو كان الإنسان غير متعلق بالحياة بعيداً عن حبه ذاته ما خشي الأحوال الضارة به ، ولا كان هنالك سبب يحدوه إلى إعدام نفسه لمنع تأثير تلك الحال السيئة فيها

فالذات التي نحس قوة الحياة ، وتشعر بوجود حركتها الدائمة ، يتعذر عليها تصور إمكان وقوف هذه الحركة وقوفاً دائماً . يهرب الإنسان من

التفكير في فناء وجوده الذاتي ، ويطمح بتأخير أجله إلى زمن بعيد مع رؤيته فناء غيره وشهوده عدو الموت على الأعداء عليه . ولكن هذا لا يمنع من أن يكون حظ الإنسان هو العدم ونهاية الوجود الفناء ، طال العمر أم قصر

لم يدن العقل أبداً من فكرة عدم الذات العدم الكلى ، سواء أفي الأزمان البائدة أم في هذا العصر ، لأن الغرور الذي أثر في عقول السلف البعيد وملأها بالأوهام ، لا زال يؤثر في عقل إنسان اليوم بفضل قانون الوراثة . قال الفيلسوف ت. ريبوت (الوراثة للنوع الأصلي كالذهن للفرد) قاراء وأفكار السلف موجودة في مخيلة الفرد على شكل تذكارات منسبة غير واضحة يكفي لظهورها حادث طارئ يعطيها قوة الجلاء والوضوح . فالوراثة قانون عام له سلطان على النوع كله قسراً عنه . وكما أنه يستحيل على الإنسان تصوير وجهه على الصورة التي يريد ، فكذلك لا يستطيع إبدال طبيعة الفكر بأخرى يرغب فيها . وهذه الحقيقة هي التي تمنع الغرابة في اجتماع العلم والسخافة في رأس واحد ، وفي وجود قوة الإرادة وصدق النظر في ذات واحدة ، ثم تأثير الأباطيل والغرور في هذه الذات ، مع وثوقها من فساد تلك المؤثرات .

يكون تأثير الأوهام في الأفكار الخيالية والقلوب المؤمنة أقوى منه في غيرها ، بسبب تأثير الوراثة فيها تأثيراً عظيماً يضعف العقل ويمنعه من التحرر من تأثير الوهم ، ومن الانطلاق إلى مقتضيات الصواب الذي يدركه

ولا يتمتع تأثير هذه الحال في الناشئين إلا برجوع العقل إلى الحقائق بالتدرج ولا يكفي لبوغ هذه الغاية مرور عام أو عشرة إنما مئات وآلاف من السنين فإن الوهم أخذ صورة الحقيقة في العقل بالوراثه لسبب تأثيره فيه آلافاً من السنين



من الأسباب الثانوية في وجود الأباطيل وما يحدث بسببها من الغرور وجود الجبن الطبيعي في الإنسان ، فإنه يعتمد عن الاستقلال بالرأي ، ويحدوه إلى تهيب الإقدام وإلى الاعتماد على قوة الغير . فيكون من النادر ظهور فرد يخالف هذه الحال يمتاز بالجرأة ومضاء العزم وقوة الإرادة ، ليرى الحياة كمواطن الجهاد لا يمنع الخوف فيها الخطر ولا يدفع الضرر ، بل تكون السلامة فيها أدنى إلى الإنسان بالثبات والإقدام منها إليه بدونهما فإذا ظهر في النوع فرد يمتاز بالخصائص اللازمة لا يمكن أن يكون كغيره مسوقاً بتأثير العادات والأوهام فيه ، ولا بد من نشاط قوته إلى نيل الزعامة ليكون له السلطان والسيادة ، ولا بد من تفرزه للظهور بسلوك سبل مخالفة وتقرير مبادئ وآراء جديدة . ليس لكل أفراد النوع الأصلي هذه الامتيازات فهم يخضعون للحظوظ وللأحوال المهيأة لهم ، يتعلقون بالمعتقدات الدينية ويتوهمونها درعاً يدفع عادات الخطر ويكون عزاء في الحياة المنقصة ما أقوى تأثير الغرور في عقول العامة ! وما أقوى الاعتقاد في دفع الأحوال الطارئة ومنع الأخرى الجائبة بالتوسلات والصلوات ، كأن مشيئة

الخالق طائشة متقلبة تحركها الرغبة ويمنعها الرجاء والتضرع !! الاعتقاد بنيل
الأماني بواسطة التمجيد والالتماس يفتن العقل ويبعده عن التقدير الصحيح،
ولو أنه يفيد في منع اليأس من التطرق إلى النفس . فإذا سقط رجل من
منطاد يحلق في الفضاء ، وكان ذلك الرجل من ذوى الأفكار الحرة ، فإنه
لا يتردد لحظة في التحقق من دنو أجله ومفارقة الحياة بمجرد وصول جسمه
إلى الأرض واصطدامه بها . أما إذا كان ذلك التمس من الذين أثر في
عقولهم الوهم فإنه لا يكف عن مناداة الأولياء والتشفع بالمقربين ، كأن تلك
المدعوات تحرك قوة غير طبيعية تغالب القوانين الطبيعية الدائمة وتمنع نتائجها
اللازمة كسقوط الأجسام في الفضاء وما يتبعها من سرعة الحركة مع توالي لحظات
السقوط ثم رض الأجسام وتأثير ذلك في الجسم الحي ، ذلك المفرور لا ينقطع
منه الأمل في الخلاص (بمعجزة) حتى يرض على الأرض وتقف حركة
الحياة والفكر

ليس أعز على النفس من الوهم وتأثيره فيها ، فلا تكبر إلا الفرور ولا
تتعزى إلا بما يصوره لها من الأباطيل الخادعة ، فلا مراة في بقاء الخلق
في طور الإدراك الصبياني حتى ينسرح العقل من قيد الخرافات ، ويعول
على العلم الصحيح في عرفان الحقيقة وإقرارها ، وحتى يوجد التضامن العام
فيكون أمل الفرد فيه قوياً

ومن تلك الأسباب الثانوية الرغبة في الكمال فإن هذه الرغبة كامنة
في كل نفس بشرية . والكمال على ما يصوره العقل صفة الخالق وحده

لا يبلغ إليها كمال المخلوق مهما أوتي من العلم والحكمة ومهما بلغ إليه من أسباب الفضل والرفعة سواء أفي حسن الخلق أم في تهذيب النفس والفكر. ونزوع النفس إلى طلب أرق محاسن هذه الأحوال غريزي فيها تنصرف إليه من ذاتها ، لا فرق في ذلك بين طباق المتعلمين والجهلاء.

ولكل نوع حد من الكمال يبقى للفرد عادة دون البلوغ إليه ، ولكن غريزة حب الحياة والكمال تنهض به إلى طلبه . والنوع كالفرد يقصد بدون ملل ولا سآمة إلى تلك الغاية ، بالتكوّن والارتقاء وبسائر ما أودع فيه من مقتضيات تلك الحال . وكما أن للفرد قوة حيوية مقدرة فكذلك للنوع قدر منها يؤهله إلى كمال محدود وإلى أجل معين . فإذا وصل إلى ذلك الحد من الكمال يبدأ نقصه ثم يفنى النوع كله ، ليحل مكانه نوع آخر أرق منه كان الأول سبباً مؤدياً إليه . وها علم طبقات الأرض يدلّ على كثير من أنواع الحيوان وجدت ثم انقرضت بعد حين

والنوع الإنساني كأحد تلك الأنواع خاضع لقوانين الطبيعة : الوجود والكمال والعدم . وكما أن العقل لا يتخيل صور الأنواع التي سبقت وجوده وكانت سبباً للبلوغ إلى حاله الحاضرة ، فكذلك يتعذّر عليه إدراك صور ما يجي بعده من الأنواع . ولكن طالما يبقى النوع الإنساني دون بلوغ الحد الأقصى لتكوّنه وكماله ، فإنه يقصد إليه بدون ريب . والنشاط إلى تلك الدرجة الكمالية يشعر كل فرد بالحاجة إليه ، ويسعى لتحقيق الرغبة فيه ، شعوراً غريزياً ليس معدوماً إلّا في ذوى الخبل والجنون

ومهما تنوعت صور الارتقاء الذى ينشده جميع الناس مع اختلاف العقول والطباق ، ومهما تعددت أسماء مظاهره المتنوعة ، فإنه رغبة قوية كامنة فى الذات تدفعها للابتعاد عن العزلة وللشعور بالحاجة إلى التضامن العام .
والرابطة التى تجمع الناس جميعاً إلى بعضهم فى جامعة النوع الأصلية تجعل النوع ذاته وحدة زولوجية فى الوجود الذى يتضمن وحدات أنواع كثيرة ، هذه الرابطة يحسها كل من يدرك أنه حلقة فى سلسلة التضامن العام .
والإنسان فى حاجة إلى هذا الإدراك ليعرف أنه جزء من المجموع الشامل ، وأن وجوده الذاتى جزء من وجود النوع ومن قوته الحيوية ، وأن تكونه الفردى وارتقاءه صورة مصغرة لنشأ النوع ذاته وارتقائه . ويكفى لمعرفة هذه الحقائق الاطلاع على تاريخ الإنسانية ودرس حياة رجال العلم والشعراء فى الأزمان التى انقضت ، وإدراك جلال العالم وجماله على الصورة التى يدل عليها العلم

ولكن ما حال المسمى عند ما يشعر بأنه إنسان بين أمثاله ؟ ومتى يتحقق من امتلاكه حق الارتقاء عن الحيوان الذى يأكل ويتناسل ثم يموت ؟ ومتى يتاح له أن يعرف حقيقة ذاته ومكانها فى النوع الأصلية ومرتبته بين سائر الكائنات التى يشملها الوجود ؟ كان الدين وحده إلى الآن هو الذى ينهض به إلى الارتقاء ، وتعاليمه هي التى تحدد نوع الكمال الذى يقصد إليه . وكان هو الرابطة التى ربطته إلى الجماعة وإلى مبدأ التضامن . لهذا كان تأثير الدين قوياً فى عقله ونفسه ، وسيدى كذلك طالما لا تعوضه المدنية مما

ينجده في تلك الحال من التأثيرات والانفعالات النفسية والسرور والعلاقات الاجتماعية وغيرها ، بحيث نجعله يحس وجوده في الهيئة الاجتماعية ويشعر بأنه كغيره يشغل حيزاً معروفاً بين الجماعة . والمتنظر أن يجد الفرد في المستقبل كل حاجاته من أسباب النشأ والارتقاء ومن التضامن العام الناشئ من شعور الناس بالحاجة الماسة إلى تلك الحال المجدية لا من المعتقدات الدينية أيّ هناء يعرفه الإنسان في ذلك الزمن الجائي ، حين يسمو خيال الشعر إلى أرقى طبقات التصوّر والانسجام ، فتنبعث إليه النفوس وينفذ إلى القلوب والأرواح ؟ وإلى أيّ حدّ يبلغ جمال العالم ومحاسن الحياة حين تنبثق القلوب إلى القلوب ، نحن إلى بعضها فتبادل دلائل العطف والمواساة ، فتفيض الأيدي بالندى تشبع البطون الجائعة والنفوس الطامعة ؟ وكم يكون تأثير الروح من الفناء حين تشعر النفوس بالهناء والغبطة ، فتعرب عن شعورها بتلك اللغة لغة الأرواح المنتعشة ؟ فهلاً تكون الرابطة الاجتماعية التي تقرب الناس من بعضهم بمحض الرغبة في الاجتماع والتكاتف ، أقوى وأفضل من تلك التي ترغم على التضامن القهري مع الشجن والرعب ؟

المدينة الصحيحة هي التي تجعل أواصر التضامن الشعر والعلم والفنون الجميلة ومنتجات الفكر والإنسانية . في ذلك الحين يعرف الإنسان معنى وجوده في الحياة ومكان مرتبته في الوجود ونوع ارتباطه بالنوع الأصلي ، وهناك يبلغ غايته من الارتقاء والكمال . تلك آمال قد تتحقق إذا ترك الإنسان يسعى إلى تحقيقها والبلوغ إليها ، ولكن هل يترك رجال الدين يتخلص من

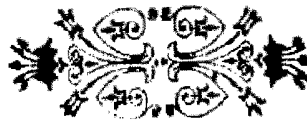
شارك غاياتهم الشخصية ويفلت من تأثير الغرور والوهم في عقله ونفسه ؟
ذلك ما يتساءل عنه محب الإنسانية والإصلاح بانزعاج وجزع ، كلما رأى
وفرة ضحايا أنصار الباطل ، وكثرة الأباطيل الفاشية وسيادة الغرور



مما لا رية فيه حاجة الخلق إلى المنبهات العقلية الراقية وإلى الكمال
حاجة ماسة ليست من قبيل الطمع أو الفضول . وما ذكر في هذا المبحث
دل على أسباب من التاريخ ومن علم أحوال النفس والجسم ، هي التي حدث
الإنسان إلى خلق الأباطيل الدينية ، لنضمينها ما تنوق إليه نفسه من رغبتها
في طول البقاء والخلود والسعادة . والفريق العظيم من الناس يصدقون
هذه المغريات يمثّلونها حقائق ، ويعقدون القلب عليها لا من قبيل التوهم
أو الرياء الاختياري أو القهري ، إنما بسبب ضعف العقل مع سلامة النية
والمعجز عن مغالبة العادة القاهرة ، وبسبب التصور الخيالي الذي يأخذ
شكل الحقيقة تسليماً بدون تعرض العقل لسيره ولعرفان وجوه الخطأ
والصواب فيه

أكبر المصائب التي مني بها الاجتماع إكبار الباطل وإرغام الناس على
احترامه ، بالرغم من إنكار الكثيرين وتحققهم صحة وجوه البطلان فيه .
هذا الاحترام نفاق ورياء لا يشعر بالخجل منهما الإنسان ، بسبب اعتياده

الإقدام على إتيانها بدون تروّ وبدون تبصّر في العمل ونوعه . وليس اللوم على العقول والنفوس المسوقة بحكم العادة واسنيلاء الغرور عليها ، إنما اللوم والمسئولية الأدبية واقعان على أولئك الذين يعرفون الحقيقة ويتظاهرون باحترام المعتقدات والأباطيل ، جرياً مع العادات المتبعة والتقاليد ، وجنباً عن الإقدام على القيام بالواجب ولو تصادمت مقتضياته مع رغبات الناس وحركت وقتاً ما سنخ الأفكار وثورة النفوس عليهم . فهل هذه الحال من المدنية الصحيحة ومبادئ الحق ، أم هي من الأباطيل الفاشية والغرور ؟



البحث الثالث

الإمارة والغرور

إذا اقتصر نظر الإنسان على تعرّف وجوه الحسن في نظام العالم لا يتردد لحظة في الاعتراف بأنه غاية في الكمال . كذلك كان أهل العصور الوسطى يرون الأنظمة في عصرهم صالحة للحياة مؤدية كل الغرض منها ، والحال أن بناء النظام القديم قد تهدّم وعوّض العالم منه سترأً دقيق الصنع ، يخفى وراءه الهيكل المتداعى والانتقاض المبعثرة

عماد ذلك النظام الملكية ، وهذه مرتبطة بالدين ارتباطاً لا مندوحة لها منه ، فالدين يأمر بإطاعة أولى الأمر ، ولولا هذا ما رضخت ملايين من النفوس للفرد الواحد ، ولا رضيت حالاً تدلّ على الصغار والهوان

يظهر بين الخلق رجل قويّ الإرادة والعزم فيغتصب الإمارة ويخضع الأمة بالقوة لسلطانه ، ثم يتخذ لنفسه أخداً يدينهم منه بالإحسان ويربطهم إليه بالمنافع المادية والألقاب . ذلك المقتصب سواء أوضع على رأسه التاج وتلقب ملكاً أو قبصراً أم اكتفى بالسلطان بدون تلك الألقاب الضخمة ، يتغرز الناس من الخضوع لحكمه لأنهم مكرهون على الخضوع بالقوة . وإذا وجد بين الجماعة من يرضى عن حال ذلك المقتصب ، بسبب تقدير خلاله الفاضلة أو مناقبه المغرية ، أو انبهار النظر بما يرى من

مظاهر القوة والفوز ، فأوائك النفر قليلون لا يعتد برضاهم إذا رضوا ولا بعدد هم إذا انضموا الى الساخطين

ذلك الأمير المقتصب يمكنه التخلي عن الاستنصار برجال الدين اكتفاءً بجيله ورجله ، ويمكنه الاستخفاف بالاعتراضات الوجيهة ، لأن ما بيده من القوة يكفي لمقاومة النافرين منه المتأففين من الرضوخ له . فإذا قال له معترض : إنك رجل كسائر الناس ، لم نخترك بمحض إرادتنا للرأس علينا ، فليس من سبب صحيح يرغمننا على الخضوع لك أو يخولك حق الارتقاء إلى العرش ، كان جوابه « حجتك قوية وجيهة ولكن جيشي أقوى منها ، فأنت مرغم على إطاعتي لأن هناك سبباً معقولاً يحمل عليها وإنما لأنني أرغمتك عليها بالحديد والنار »

في مثل هذه الحال لا يكون الأمير محتاجاً لقوة الدين يستعين بها ، يمكنه الاستعاضة من زيت المسحة بالبارود ، ومن ترانيم الكهنة في يوم التثويج بأصوات المدافع وصليل السيوف . فإذا رزق ذلك الجبار القاهر طفلاً ، تقوم في نفسه الرغبة لوضع ولده على عرش الملك ، إذ ذاك لا يجد مناصاً من التجمع إلى المعابد ومن الارتقاء في أحضان رجال الدين ، ليتخذ منهم أنصاراً لقضاء لباته ، لأن السيف وحده لا يقوى على البلوغ به إلى تلك الغاية فيحتاج معه إلى مقررات الدين ونفوذ رجاله أصحاب الصلوات والقلائس فرجال الدين ولا مراء في الحق هم عماد الملكية وأساس العرش ، لأن ذوى الرؤوس المتوجة ليسوا جميعاً من ذوى المواهب السامية أو القوة التي

تمكنهم من بهر الأنظار وجذب القلوب والسيادة على الخلق بفضل تلك المميزات، جاهم في الغالب دون الحد الوسط في الذكاء والإدراك، يندر أن يظهر بين أولئك نفر من يتجاوز ذلك الحد ويمتاز بالعقل والحكمة أو بالنبوغ في علم أو فن بخصوصه

من الملوك في هذا العصر من يقال عنه إنه تخصص في الفنون العسكرية أو في التشريع أو الكتابة أو في التصوير أو في الموسيقى ، كلهم يجهد نفسه للوصول إلى أبعاد غاية يمكنه الوصول إليها فيما انصرفت إليه نفسه بالانبعاث والرغبة القوية. فإذا قدرت معلومات الواحد منهم أو قيمة عمله، بدون تملق ولا محاباة، ما وجدت بينهم من يجيد ما تخصص فيه، فلا الذي ولع بالجندي يصلح لها أو يستطيع أن ينال بقوته وكفاءته منصباً ما في الجيش، إذا لم يكن ملكاً يقد نفسه ما شاء من المناصب . ولا الذي نبغ في التشريع يتاح له أن يمتاز بين أمثاله إذا كان من رجال القانون ، ولا الذي ادعى النبوغ في علم الفلك يزهر نجمه ، ولا المتشاعر يغرى بقصائده ، ولا المصور يلفت إلى بضاعته الأنظار . فلو لم يكونوا ملوكاً ما تمكن أحدهم من الفوز في معترك الحياة ومن كسب رزقه بين المتزاحمين عليه . نحن لا ننكر أن منهم من يمتاز بشيء من جمال الوجه والكياسة والظرف، فأولئك يمكنهم، إذا كانوا من عامة الناس، اختيار زوج من المثرىات ودفع الفاقة عن أنفسهم بما تملك الزوجة، ولكن الجمال والثروة الجذابة المغرية لا تتوفر لهم جميعاً، فمنهم من كان من نصيبه الدمامة وسوء الخلق والعي والاعتلال، فمثل

أولئك النساء ماذا يكون حظهم بين الخلق إذا لم يكونوا فوق عروش الملك ؟

حين يوضع تاج الملك على الرأس يساوى بين كل الرؤوس المتوجة مهما كانت قيمة صاحبها من الهمة أو الخول ، من الضعف أو القوة ، من الغباوة أو الذكاء ، تجئ مع التاج ألقاب الجلال ، وينحضع الناس للرأس المتوج . هذه الحال الشاذة تغرى النفس بالسؤال عن الباعث الصحيح الذى جعل لارجل الضعيف الأمر والنهى على القواد المدربين والجيوش القوية ، وجعل له الصدر فى دور العلم والجامعات ، والرئاسة أينما حل وحيثما استقرت ، وحق التصرف بمصالح الأمم وأرواح العباد .

ليس لهذه الأسئلة جواب يرضى النفس ويقنع العقل ، ولكن رجال الدين أوجدوا ما يكفل شفاء النفس من وقرها ، ومنع العقل من الاستدلال والبحث والاعتراض ، أوجدوا الطلسم المعجيب - مشيئة الله - فكلما رغب الأمير فى تقرير رغبة من رغبات نفسه بدأ الأمر أو النهي بتلك العبارة ، كأنه يملك - مشيئة الله وعناية الله - حروفها إكسير يحوّل كل الأمور إلى النفع متى بدئت بها صيغة أمر الأمير . ولكي يكون لهذا الطلسم قوة التأثير فى النفوس فيسكنها ، وفى العقول فيخدرها ، تقتضى الحال حسن الاعتقاد برجال الدين ووجوب احترامهم ، ولهذا يتظاهر الملوك بقوة الإيمان وتأديّة الفروض الدينية وباحترام رجال الدين ، ليحملوا الناس على الخذوع على مثالهم

ولما كانت النفوس قد تحررت نوعاً من تأثير الوهم فيها ، ونشطت إلى الانسراح من كل ما لا يتفق مع رغباتها ، ونظرت شذراً إلى السلطة الفردية ، لم يعدم العقل حيلة جديدة للتغريب وللإبقاء على الرؤوس المتوجة ، فأوجد الدستور إلى جانب السلطان المطلق ، وأوهم الناس بإمكان الحكم على تلك الصورة . والحال أن السلطين تتضادان في الأصل والغاية نقيضان لا يجتمعان . ولكن من حسن الحظ أن الأحوال في المجتمع تهباً وتم بدون تبصر ، ولو عني العقل بالبحث والتحقيق لتعرف وجوه الصواب أو الخطأ ما أقر هذا النوع من الحكم ، ولأدرك أن الدستور إلى جانب الملكية خيال لا حقيقة

الملك ينبأ عرشه (بنعمة الله) ، ويحكم (بمشيئة الله) ، وتحق له الطاعة (بأمر الله) ، فكيف يتأتى الذي يستمد سلطانه من الله أن يسمح للناس بمقاسمته هذا السلطان المقدس ؟ الدستور مدلوله الاعتراف بسلطة الأمة وحققها في حكم نفسها وتدبير الشئون جميعها ، فهو مقتضى من مقتضيات الحال ونتيجة نهضة الأمة التي تقصد إليه . وكما أن الإنسان المملوء حياة وقوة يدبر شئون نفسه ، فكذلك الأمة يحق لها ما هو حق طبيعي للفرد ما دامت تدل على حياتها بالمظاهر الصادقة . فإذا كانت هذه الحال هي منشأ الحكم الدستوري ، وكان هو النوع الواجب أن تحكم به الأمم ، فكيف يمكن معها وجود سلطة الفرد ، وموازنة مشيئته مشيئة الأمة ؟ لنفرض أن أمة بتمامها رأت عزل الملك وهدم عرش الملك ، فهل يرضخ

لتلك الرغبة لأنها رغبة الأمة التي تملك حق الحكم وتدير الشؤون ؟ وهل تنفذ الأمة مشيئة الملك إذا ارتأى محو الدستور ؟ مما لا ريبه فيه أن وجود سلطتين حاكمتين في أمة واحدة أمر ينافي المصلحة العامة ، يعترض عليه العقل كما يعترض على القول بإمكان وجود إلهين بالمعنى الصحيح في الوجود . فالملك يرى أن له وحده حق الحكم والتصرف ، ويرى واجباً على الأمة الاستكانة والرضوخ . والأمة الحية تعرف أن ذلك الحق لها وحدها دون الملك ، وثبتت حقها بأدلة لا تدحض ولا يمكن الاعتراض عليها ، فالتنازع قائم بين السلطتين ما لم ترضخ إحداها للآخرى طوعاً أو كرهاً

الحكم الدستوري يقرّ أحوالاً على أنها واجبة ولكنه يمنع نتائجها اللازمة ، يعترف مثلاً بحق الأمة في حكم نفسها ، ثم يمنع نتيجة هذه الحال بوضع سلطة الملك فوق مشيئة الأمة . وعلى هذا تكون الملكية المطلقة في العصور الوسطى نظامها أدنى إلى الكمال وأبعد عن النقد من نظم الحكومات الدستورية في هذا العصر . لم يكن الإنسان في ذلك العهد يتجشم من المتاعب سوى الرضوخ لسلطة يعرف أن لها وحدها حق الأمر والنهي وتدير شؤون الجماعة بدون منازع ولا مزاحم ولا تصادم مع رغبات أخرى . فمن خلق ليكون محكوماً (بمشيئة الله) لا يفكر إلا في نفسه وفي عمله ، فإذا كان كسبه وافراً تنعم وطاب له العيش ، وإذا قدر عليه رزقه يتعزى بأن ذلك بمشيئة الله مقسم الأرزاق والحفظ لحكمة لا يدركها المخلوق .

وإذا تطرّق إلى عقله الشك يوماً في شيء مما يحوّطه بمجد بجانبه رجال الدين لا يضمنون عليه بإزالة أسباب الشك ، لا بالدليل العلمي أو العقلي ، وإنما بما يكررونه في كل لحظة من عباراتهم المعروفة : إرادة الله - مشيئة الله فالملك ورجال الدين يتكاتفان متساندين ، الأول يفرّ بالتعبد واحترام رجال الدين ، وهؤلاء ينصحون بإجلال ولي الأمر . يحملُ الملك رجال الدين ، وهؤلاء يعلنون أن الملك يتربع في دست الحكم بمشيئة الإله القادر وبنعمة منه ويقولون بوجوب طاعته بأمر الله . يجهر الملك بثقته برجال الدين ويشهد بأنهم على الحق والصدق ، ويشهد هؤلاء بأنه ميزان العدل ومثال النزاهة والاستقامة . فلا غرابة إذن في تأثير هذه المنصرفات في عقول العامة تأثيراً يحمل على الرضا عن الحال وعلى الانخداع والاعتذار



إذا نفر البعض من نظام الحكم الفرديّ بسبب ذكر هذه الحقائق ، فلا يحملهم ذلك على التعاق بالحكم الجمهوريّ يظنونهم من صالح الهيئة الاجتماعية . ليست العبارة بالأسماء أو الصور التي يسمي بها نوع الحكم إنما بالفائدة التي تعود على الهيئة المحكومة ، وما من حال واضحة أو دليل محس يحدو إلى الجزم بأفضلية الحكم الجمهوريّ

هذا النوع من الحكم يستدعي أنظمة اجتماعية واقتصادية وسياسية تختلف كثيراً عن الأنظمة الموجودة ، فإذا بقي العالم ينحو على هذه فإن

الديموقراطية تبقى لفظاً لا يدلّ على مدلول محسّ . فالثورات التي تحدث الآن فتبدّل الحكم الفرديّ بالجمهوريات لا تحدث انقلاباً حقيقياً في شكل الحكم ، ولا تكون نتيجتها إلاّ إبدال اسم الحكم مع بقاء أساسه على النظم التي كان عليها قبل إراقة الدماء وهدم العروش

الديموقراطية هي الحلقة الأخيرة من سلسلة التكوّن والارتقاء ، الفرض منها حكم الأمة نفسها بالمعنى الصحيح . والبلوغ إلى هذه الحال الراقية يمنع كل صور الحكم الفردي والبيروقراطية ، ويحول دون كل رقابة أو إشراف على سلطة الأمة . أما النحو على مثال ما نشطت إليه بعض الشعوب الأوربية ، من إطلاق اسم الجمهورية على ذات النظام القديم ، فإنه تفريرٌ الحال الحاضرة خيرٌ منه وأدنى إلى صالح الاجتماع وإلى الصراحة

ليس من الإصلاح هدم جزء من كيان النظام الاجتماعي والإبقاء على الجزء الآخر ، وحركة الإصلاح التي تبدّل اسم الحكم ولا تعنى بأساس النظم من المبادئ الاجتماعية والاقتصادية والفلسفية التي يتدعم بها النوع الأول ، تكون حركة طائشة عقيمة ، لأن الشجرة إذا لم تستأصل جذورها واكتفى الإنسان بقطع غصونها الظاهرة لا تلبث أن تدب في حزمها روح الحياة فتفرخ وتورق وتعود إلى أقوى مما كانت عليه قبل عملية البتر . فكذلك الأمر في كل إصلاح يتناول العرض الظاهر دون جوهر الحال الدافئة . وكما أن الرجل إذا بترت ساقه يتألم ولا يعود يحسن المشي والحركة ، فكذلك الأمة نحس الصدمة العنيفة عند انهدام عرش الملكية وإبدالها

بنوع آخر من الحكم، تميز بحركات غير طبيعية كما يفعل ذو الساق الواحدة ،
إلا إذا بلغت شأواً بعيداً في الارتقاء والعلم والحكمة ، ولكن أين العالم من
هذه الحال ؟

العقل بعيد عن ذوى الحماقة الذين يتظاهرون اعتباطاً أورياً بالتفانى
في الحكم البيروقراطي ، فهذا النوع من الحكم لا يكون صالحاً للهيئة الاجتماعية
إلا حين تظهر من كل أنواع الأباطيل التي وصلت إلينا من العصور
السالفة ومن المعتقدات الدينية الباطلة ، وإلا حين تزول كل المميزات الوراثية
بين الناس .

والحكومة البيروقراطية التي تقر ديناً مفرداً دون بقية الأديان ، وتعترف
بالألقاب الموروثة وتميز بين الناس باعتبار بعضهم من الخاصة والبعض الآخر
من العامة ، هذه الحكومة لا شيء يميزها عن الملكية إلا بأنها دونها في
الصراحة وأبعدها عن إرضاء العقل والنفس .

والأمة التي تؤمن بوحداية الخالق وبكتاب منزل ، ليس غريباً عليها
أن تكون منبعثة إلى الرضا عن حكم الفرد ، مادام ذلك الكتاب الذي
يتضمن أوامر الخالق ونواهيه يقضى بطاعة ولي الأمر وينهى عن معصيته ،
والأمير الذي يحكم تلك الأمة يكون بدون نزاع فوق كل سلطان فيها ،
يمكنه الحكم بدون تحمل مسؤولية الخطأ ، وتكون سلطته مطلقة لا تحد .
ورغبته لا تصادم . ولا غربة في إلفة الأمة هذه الحال ، ولا في عدم ثورة .

الأفكار على ما يلزمها من اختصاص فئة معينة بالألقاب الضخمة والامتيازات
الكثيرة مع حرمان الآخرين من ذلك

من النتائج السيئة التي جاءت بها المدنية الحاضرة تنفير النفوس من
الحكم الفردي والرغبة في ملاشاته أو في محو نظمه الأولى ، فإن ما قيد به
من الأنظمة الجديدة يخالف الروح الأولى ولا يتفق مع معنى السيادة المطلقة
فكيف يمكن التوفيق بين المختلفين أو الجمع بين المتناقضين ؟

تاريخ الملكية يدل على أنها من مناشئ متنوعة ، وقد كان الإنسان منذ
وجد على الأرض اجتماعياً بطبيعته وبمقتضى الضرورة ، كان يعيش مع
جماعات من أمثاله كما يفعل الآن القروء وأنواع كثيرة من الحيوان والطير ،
فقضت الضرورة بأن يكون لكل فريق رئيس يتولى الزعامة وتدبير وسائل
الدفاع ، وبأن يكون ذلك الرجل المختار ممتازاً بين البقية بالبأس والبسالة
والذكاء . في ذلك الزمن كان الولد يطيع أباه بعاملي الحب والاحترام ،
ويرضخ الضعيف للقوي بسبب الخوف منه ، ويطيع الفقير الغني رغبة
في الانتفاع

كان الخضوع للقوة الظاهرة ، وكانت الحال طبيعية في أبسط صور
الحكم ، يأمر الرئيس لأنه قوي ذو بطش وحول ، وتطيع القبيلة أمره حباً
فيه أو خوفاً منه . هذا النوع من السيادة هو الذي تقلب في عدة صور
حتى نشأت منه الملكية بمظاهرها المبهرة وألقابها الضخمة . وكل ما في الحالين
من الفرق أن الأمير في الأزمان القديمة كانت دعامة سيادته القوة وحدها ،

أما ملوك العصور الوسطى والحاضرة فأضافوا إليها قوة الدين ، واتخذوا السنة رجاله وسائل للتأثير في عقول الناس لإخضاعهم

مبدأ الملكية وروحها اللذان ينتصر لهما أشيع هذه السلطة يقضيان باختصاص الفرد بحق الحكم ، وعلى الناس بالطاعة التامة ، وفاق مشيئة الله وعلى هذا يكون الاعتراض من الكبار ، ويكون واجب المؤمن السكون لمقتضيات الإيمان ، والرضوخ لإرادة الجبار الحكيم . ولما كانت الرغبة في تقييد هذا السلطان بمشيئة الأمة تخرجه عن أصله الذي نشأ منه وقام عليه ، فكيف يمكن الجمع بين حالين متباينتين : الإطلاق والتقييد ؟ وكيف يمكن للأمير الذي يرى السلطان المطلق من حقوقه الرضاء الصحيح بالإزعان لمشيئة من يعرف أنهم مقضي عليهم بالطاعة ؟ فأيجاد الدستور إلى جانب السلطة الفردية ارتباك يفضي إلى حال باطلة وإلى نتائج كلها تفرير وغرور

والبلد الذي تقوى فيه الأمة حتى تغلب مشيئتها رغبات الفرد الحاكم تكون كل مظاهر الحكم فيها وصيغ الأحكام أساسها وعمادها الباطل ومدلولها النفاق والرياء . ليس أدل على هذا من نسبة المشيئة والتصرف إلى الرأس المتوجة بينما هما للأمة وحدها ، أكره الأمير على تنفيذها مذيلة بإسمه سواء اتفقت مع رغبته أم لم تنفق . فالأمة تكذب حين تنسب العمل إلى غيرها والأمير ينافق ويمالي حين يصادق على الكذب ، ويكذب بوقاحة حين يستعمل في خطابه ضمير المتكلم بينما هو لا يملك حرية الإعراب عن ضميره ولا ينطق إلا بمشيئة أفراد الأمة الذين انتدبتهم عنها

والوزراء المسؤولين ، يداجي الملك حين يعلن ثقته بوزيره وبارتياعه من خدماته ، بينما يكون ذلك الوزير من ألد خصومه هبض جانب الأمير بإبقائه إلى جانبه على الرغم منه. الكذب والرياء والمداجاة من العيوب التي تنفر منها النفوس ويحاربها الدين وعلم الأخلاق ، فما تكون إذن قيمة الحال التي تقضى إليها وإلى دوام الاتصاف بمدلولاتها الشائنة ؟

أما البلد الذي تكون فيه سلطة الأمة صورة وهمية إلى جانب العرش فإن الحال فيه لا تقل عن السالفة في النفاق والكذب وفشو الأباطيل وسائر أنواع التفرير . وتمتاز على الخصوص بذر الرماد في عيون الأمة بنسبة التصرفات والإدارة إلى نوابها وإلى الوزراء ، بينما تكون كل صغيرة وكبيرة لا تتم إلا بمشيئة رب العرش صاحب الكلمة النافذة . فيكون انتخاب النواب وعرض المصالح عليهم خدعة ، الغرض منها التضليل عن الحقيقة ، وتخدير النفوس المتعززة من اختصاص الفرد بالحكم

حق السيادة لا يكون إلا لأحد إثنين : الفرد أو الأمة . وكل حكومة تقر إحدى السلطتين دون الأخرى صراحة تمنع الارتباك من نظاماتها ، وتدنو من خدمة المصالح العامة ، ولما كانت الحكومة الدستورية تعترف بسيادة الأمير ولكنها تقيد سلطته بمشيئة الأمة ، أي بجعل السلطان مشتركاً بين رغبتين متضادتين كلاهما تنكر الأخرى وتعنى بملاساتها ، تكون هذه الحكومة بعيدة دائماً عن مقتضى النظام الصحيح والحق الصريح ، وكل مظهر من مظاهر الحكم فيها يكون دليلاً على النفاق والخداع غير أن

حق الحكم إذا كان للأمة وحدها لا يكون للفرد أي شأن في السيادة والتصرف ، وتكون الحكومة بيروقراطية بالمعنى التام . وإذا كان ذلك الحق للفرد فيجب أن تعترف به الأمة ، بدون تقزز ولا مراآة فتكون الحكومة أرستوقراطية ، تخضع لها الرقاب صاغرة لمقتضى الحال الواجبة ، بدون حاجة إلى المخدرات الوهمية كمجالس النواب وإشراك الأمة في الحكم لا مراة في أن الحكم الدستوري يقضى إلى كثير من أنواع الفرور والكذب ، والسلطة المطلقة أبعد منه عن الرياء والخدع ، غير أن الحال معها لا تخلو من مساوى واضحة معالمها . فالذى يختص به الفرد نفسه من العظمة ومظاهر الجاه يفسد نفوس من يحوطونه ، يغريهم بالتماق ويحملهم على الرياء والنفاق

كانت قصور الملوك في كل الأزمان مسارح تمثل عليها الحاشيات والأتباع مايدل على فساد الأخلاق وعلى المداهنة والمداجاة . والإخلاص الذى يتظاهر به أقرب الناس من الرأس المتوجة نوع من الرياء يخدع به صاحبه ليحظى منه بنعمة التقرب وبما يطعم به من أماني النفس ومطامعها . فلو كان للملوك عقول تدرك الحقائق لعرفوا هذه الحقيقة ، ولأدركوا أن الإنسان حين يملك زمام الامور ووصولان الحكم ينفصل عن صفوف الناس ، وينفرد بالبقاء تحت تأثير الانخداع والفرور ، ويقضى على كل من التصق به بفساد النفس والأخلاق وبفقدان الكرامة ، ثم بالانسراح من كل أثواب المروءة والسراوة

كانت قصور الملوك في الأزمان السالفة كالمهاكل المقدسة محترمة فلا تدنو الأبصار من مكامن أسرارها، أما الآن فإنها مفتحة الأبواب لصنوف الزائرين، من المرابي الخبيث إلى الصحفي النمام. وبفضل ما يقف عليه هؤلاء وما يزيعه ساكنوها والمترددون عليها عرف الملأ ما يحدث وراء الجدران من أحوال الملوك الخاصة وكل ما يقولون ويعملون، سواء أفي الليل أم في النهار، أفي السر أم في العلانية وبالرغم مما يعرفه الناس من سوء سلوك بعض أولئك الحاكمين ومما يدعو إلى احتقار كل من ينسب إليه القبيح، وبالرغم من انطلاق الألسنة سراً بالقدح على أحدهم بسبب ماله من الخصال الرديئة والصفات الشائنة، لا زال إسم ذلك الفرد ذاته يلقب في علانية بألقاب الجلال، تنحني له الرؤوس للاحترام، وكل قادح فيه يرى الفخر العظيم في لثم راحته وفي الاستظلال برعايته. فهل يبلغ النفاق بين الخلق حداً أبعد من هذا الذي بلغ إليه؟

إذا صور المصور النابغ ما يعد من آيات الفن ومن المعجزات التي تقصر عن الإتيان بمثلها يد الصناعة، لا تهدأ نفسه ولا تنهأ إلا حين يسمح له بالمثل بين يدي الملك ليقع نظره للطائش على الصورة، لا تنهأ نفس المصور إلا حين يظهر الملك إعجابه بالصورة ويقدرها قدراً من الإتيقان والحسن. وهذا المصور واثق من جهل الملك أسرار صناعة التصوير ومواضع العيب والحسن في الصور، ولكن المصور يقنع بحكم ذلك الجاهل ويرى رأيه فوق كل حكم وتقدير

والعالم الذى يفنى شطراً عظيماً من حياته فى الدرس والبحث حتى
يهتدى إلى اكتشاف جديد ينفع الإنسانية عامة ويضاعف ما فى خزائن
العلم من الحقائق ، لا يقنع بقدره من السمو والرفعة بين أمثاله وبين الناس ،
يطمع هو الآخر بالمثل بين يدي الملك ، وتنتعش نفسه ابتهاجاً حين
يعرض عليه اكتشافه ويشرح أسرار العلم لذلك الذى لا يفهم منها شيئاً
ويكون أثناء الحديث فى سامة وضجر من الإصغاء.

ذوو النبوغ من رجال الفنون والعلم أو الكتابة أو الشعر يعرفون هذه
الحقيقة ، ولكنهم مع اتقادهم تلك الحال المحزنة ، يقدمون عليها بدون
أن ترفعهم عنها رغبة النفس فى الاحتفاظ بالكرامة ، وبدون أن يقنعهم
العقل بوجوب الكف عن طلب الباطل وعن الغرور

فإذا كان الشمم والأخلاق الفاضلة والإباء كلها تنكر التزلف وتعدّه
من الدلائل على صفار النفس وعلى الخبث ، فما وزن ما يتصف به الملتفون
حول الملوك وما يأتونه دون حياء من ضروب الرياء والتعلق لإلفات النظر
إليهم ؟ الزهو والخيلاء من صفات البعض من أولئك العظماء المزيّفين ، يملأ
الغرور ثيابه ويرفع التشامخ أنفه إلى السماك الأعلى ، ويفريه التعاضم بنقد
الناس فيعيب ما لا يعد من العيوب ، ولكنه لا يرى من النقص والشين
أن ينسفل بالكبرة والصغيرة للتقرّب من مولاه واكنساب ثقته به ،
فكان نسبة العمل إلى الفضيلة أو إلى الرذيلة تكون بنسبة حال الإنسان
من الجاه المزيف والمظنة الكاذبة ! المرونة التى تصل بصاحبها إلى أسفل

دركات النقص والانحطاط الخلقى ليست من دلائل سلامة النية والإخلاص،
هي نتيجة حب الذات إلى حدّ تضحية كل أسباب الفضل والكمال
وصفات الرجولة رغبة في إرضاء من بيده إشباع مطامع تلك الذات .
واعتياد النفس هذه الحال من الصغار والخبث وطول زمن قلبها في حماها
بلاشيان قوة الاحتفاظ بالكرامة والشمم ، ويحولان صفات النفس
الكبيرة إلى سفالات تتفق مع مقتضيات الخنوع والذل . ولولا هذه الحقيقة
لكان من المتعذر على النفوس الكريمة الاجترار على التزلف والمخاتلة
والمداهنة ، والرضاء بالتذلل والعبودية ، تلك الأحوال التي تأخذ شكل
ومظاهر الإخلاص ويطلقون عليها اسمه تغريراً أو غروراً

من عادة الإنسان إكبار من يعترف له الجمهور بالنبوغ والزعامة ولو لم
تكن له مميزات حقيقة بذلك القدر . والناس لا يعرفون من الحال غير
الواقع ، ولا يقدرّون الشخص بقيمته الذاتية ، إنما بما نسب إليه وظهر به ،
إلا الذر القليل من العقلاء الذين يعرفون أنّ الأقدار تتناسب مع الصفات
الصحيحة ، ولهذا السبب ولغرور الجمهور ونهجه عليه ، لا يعدم كل ذي
شهرة وجود نفر يلتفون حوله وينتصرون له ، يعامل الطبع المذكور وبدافع
الإعجاب به وإكبارهم إياه . فليس التاج وحده هو الذي يغرى بالتقرب
منه إنما كل ميزة وشهرة ولو كانت سيئة . هالكُتَّاب والشعراء والفلاسفة
ورجال الصحافة والممثلين وحتى المحتالين ، لكل فرد منهم فئة من الخلق
يتشيعون له وتنبعث نفوسهم إليه ، ينزلونه منزلاً من الاعتبار والقدر

لا يتوازي في بعض الأحيان مع ما للشخص من المهارة أو النبوغ
لا شك في أن مظاهر إخلاص العامة للأمرء مظاهر حقيقة تماثل نوع
شعورهم الصادق وما يبطنون ، ولا غرابة في هذه الحال الواقعة بعد عرفان
مناشئها والبواعث عليها

أما من ارتقت عقولهم بالعلم وعرفوا مبادئ الأخلاق الفاضلة فالذي
يحملهم على الظهور بمظاهر الخضوع وعلى الطاعة العمياء ، ليس هو الشعور
الصادق أو الإخلاص الحقيقي ، إنما الختل والمداجاة والتفجير ، لنيل مطمع
من الجاه ونصيب من الألقاب أو لدفع مكروه من الأذى والظلم ، ووجود
سبب حامل على مظاهر الإخلاص الكاذب ، ينفي الإخلاص بتاتاً
ويدل على قيمة تلك المظاهر من البطلان

فرجل الحاشية الذي يضع نفسه في منزل الكلب من قدمي مولاه ،
ويدل على إخلاصه له ، لا بالدلائل الصادقة ، إنما بغيرها كالوشاية
والخنوع والتزلف والتملق والمداجاة والمداينة ، ينافق ليعوض مما يعمل
ثمناً تمنيه به نفسه الخبيثة . وما دامت النفوس تغريها الآمال بالفساد ، وما
دام الطمع يقوى الرغبة ، وما دام الإنسان لنفسه السلطان على عقله ،
فمحال أن تعدم التيجان رأساً تستقر فوقها ، وبعيد أن تندك عروش الملوك
قوائم العرش ليست الجيوش المدربة والقوات المسلحة ، إنما النفوس
الجمشعة والمطامع القوية . وما دام بين الناس من لا يخجل من تضحية
شرف النفس وكرامتها لنيل مطامعها وإرضاء ميولها ، فالرؤوس المتوجة تحفظ

مكانها من السؤدد والرفعة ويدوم لها حق الحكم وتنام النفوذ ، بالرغم من كل نظام دستوري ومن وجود نواب الأمة . فما هي الحكمة مع وضوح هذه الحقائق في الاغترار بفكرة الحكم الدستوري وفي نشدانه ، بعد ثبوت حقيقة عدمه إلى جانب مشيئة الفرد كما هو مقتضى الأحوال الطبيعية ؟



يقولون إن الباعث على مناهضة الملكية الرغبة في المساواة بين الخلق كمقتضى الواجب ، فإذا أمكن تحقيق هذه الرغبة بأية وسيلة ما كان لهذه المناهضة سبب ينشئها ويبررها ، ولكانت نوعاً من الحماقة أو الجنون العارض يصيب الشعوب كما يعترى الأفراد ، فتكون المصلحة والسلام والبركة في زوال أعراض هذه النوبة العصبية المزعجة

المساواة بين الناس في الهيئة الاجتماعية لا يمكن تحقيقها إلا نظرياً ، ولا يتوهم إمكان الوصول إلى المساواة ودوامها إلا من يجهل طبائع الإنسان ومن عمي عن حقائق الأحوال الواقعة بين الجماعات . فالذى يراد بإقرار المساواة بين الخلق مساواتهم أمام القانون والعدالة لا في المراتب والطبقات ، وفهم الكلمة على غير هذا المعنى سبب في تهوؤ البعض وخروجهم عن حدود مراتبهم ، وباعث على الحماقة والوقاحة . ومع التسليم بإمكان المساواة أمام العدالة يدرك العقل أن هذه الحال لا تتسنى إلا حين تنفذ القوانين لا بواسطة أفراد من الناس وإنما بآلات ميكانيكية لا تميز ولا تدرك ، وإلا استحالَت المساواة الحقيقية . فلقاضى مهما عرف بالنزاهة وبالعدل لا يخرج

عن كونه إنساناً، تؤثر فيه الظواهر والصوت والعقل والتربية والمراكز المختلفة، وما دام عقله يبقى تحت تأثير حال أجنبية فإن حكمه يكون فيه نتيجة ذلك التأثير

فإذا كانت المساواة أمام العدالة المسلم جدلاً بإمكانها متعذرة، فكيف يمكن أن توجد المساواة بين الناس في الأقدار والمنازل الاجتماعية؟ هذه حال تخالف الواقع والمعقول ونظام الاجتماع، وكل من يرجع إلى المقررات العلمية عند تقدير نصيب الأحوال من الصواب والخطأ لا ينكر أن عدم المساواة بين الخلق سبب رئيسي من أسباب كمال نظام العالم

تنازع البقاء بين الكائنات الحية مظهر من مظاهر الحياة، هو داليل على عدم المساواة، وعلى كونه مقتضى من مقتضيات القوانين الطبيعية الثابتة، فالفرد الذي ينفرد دون غيره بقوة أو ميزة يمتاز على البقية، ويشمر هؤلاء بتفوقه عليهم وسبقه إياهم، ويطمع هو بجزء من نصيب غيره في الطبيعة ليضعف به قسطه، فيحدث النزاع بين القوي والضعيف، فتفضي نتيجة هذه الحال إلى نمو قوة الضعيف بسبب الضغط عليها، وإلى بلوغ قوة القوي أقصى الحد المقدّر برغبته في التغلب واعتياده

فظهر الأفراد الممتازين بين أفراد النوع من الأسباب الداعية إلى نمو النوع كله وإلى ارتقائه، والملاحظ أن الفرد في هذا العصر يضارع رقيه ما امتاز به الفرد الممتاز في الأجيال المنصرمة، وجرياً مع هذه القاعدة الثابتة بالاختبار سيكون حال الفرد في أزمان جائية أرقى من حال الممتازين في عصرنا هذا.

والعالم مع هذه الحال من الارتقاء وطلب الكمال لازال يسير بدون انقطاع في سبيل المراحة وتنازع البقاء ، الجماعة تطمع بالوصول إلى مصاف الأفراد الممتازين ، وهؤلاء يرغبون في الامتياز على البقية وفي الاحتفاظ بما بينهم من عدم المساواة ، والعزائم تقوى ولا تضعف في هذه المراحة وتحسن الحال بدلاً من أن تسوء ، وتكون النتيجة الارتقاء والدنو من الكمال . فالفرد الممتاز يفري بالحسد ويخلق روح الطمع في نفس غيره من الجماعة ، وهؤلاء برغبتهم في البلوغ إلى شأوه يضاعفون في نفسه قوة الأنانية وحب الإثرة فينهض للمحافظة على مكانه من التفوق ، وهذه الحال من الاندفاع هي الحركة الطبيعية الناشئة من قوة المادة ووجود الحياة . وكل مجهود وإن لاح لأول الأمر غير مقبول أو دون صالح الاجتماع يلحظ أن إيمان النظر في حالة الصداقة يهدى إلى عرفان تأثيره النافع . فعدم المساواة إذن قانون من مقتضيات الطبيعة ، يرتكز عليه العظماء ويوت النبيل



بما لوحظ حدوثه بدون أن يكون من القوانين الثابتة انتقال شكل الإنسان وطبائعه إلى نسله ، فإذا كان الوالد قوياً جميلاً الصورة جاء أولاده على هذا المثال ، وما دام الولد يرث مميزات أبيه الجسدية والخلقية فما الذي يمنع من وراثته جاهه وصفته من النبيل ؟ إن الجاه الموروث على زعم البعض يقعد الهمة ، ومنعه يحدو إلى النهوض لطلبه ، وهو ما يستدعيه صالح الاجتماع من نشاط العزائم إلى الارتقاء . ولكن الملحوظ أن بلوغ

الكادح إلى ذلك الأفق يكون عند بلوغه طور الكهولة ، فينفق العمر قبل تجاوزه المرقى الأول من مراقى الجاه ، وتنطفئ شعلة الحياة حيث يجب أن تبتدى ، فتقف حركة ارتقاء العالم عند حد معين لا تتجاوزه ، مع أن الطمع بالبلوغ إلى الكمال يقتضى غير ذلك

فإذا جرى بمن وصلوا طفرة إلى المراكز السامية — في دور الشباب كنبليون وجبتا وواشنجتون ؛ دليلا على فساد القول السابق لم يكن لهذا الدليل قوة الزني أو الإثبات ، لأن أولئك نفر لم يصلوا إلى ما بلغوه إلا في أزمان الثورات ومن طريق الصدفة ، فلا يصح أن تكون حالهم قياساً للأحوال الأخرى العادية الثابتة . توصل الثورات حقيقة بعض الشباب إلى المراكز الوجيهة ، ولكنها ظروف لا تتجدد في كل حين ، ليست حالاً طبيعية تلازم الديمقراطية . فإذا قامت حكومة من هذا النوع المزعزع بأمر الحكم وعينت به تمام العناية تعيش بانتظام وهدوء وتمنع حتماً ظهور أمثال واشنطن وبونابرت وجبتا

تقتضى الحال دوام الارتقاء ، وهذا وحده يدعو إلى وجود الشباب في المراكز الرفيعة حتى يكون لهم تأثير في تطور الأمم وفي نجمعها إلى الارتقاء بنشاط محسوس ، لأن الكهول والشيخوخ لا يستطيعون إحداث تلك الحركة القوية ، ولا يقبلون الأفكار الحديثة ، كما أنهم خلو من المهارة والقوة وخفة الروح الأسباب اللازمة للنحو على مبادئ جديدة . ولما كانت عادة التيار العصبي الانصراف دائماً إلى السبل المطروقة ، لهذا يكون الشيخ لهذا

السبب آلة كل أجزائها خاضعة للعادة، من العضلات إلى العقل إلى الحس .
فمعريض هذا الجسم الطاحن إلى مغايرة حاله المألوفة يحدث فيه رجأت
عنيفة غير منتظمة تمنع الوصول إلى الغاية المقصودة من التغيير ، بسبب
عناد العقل وإصراره على تطبيقها على ما ألف واعتاد وتعذرا لإفلاته من
هذا القيد . ولما كانت قوته الحيوية ضعيفة بطبيعتها فإنها تنفذ دون تغلبه
على العادة ، وهذه الحال من الاستعصاء هي التي يكنى عنها برزانة
الشيوخ ورصانتهم

أما الشباب فإنه مريع الأخذ بأسباب كل جديد ، يألفه عند قبوله
ويتركه عند النفور منه . وما ينسب إليه من الرعونة أو عدم الاختبار لا يمكن
أن يسبب أخطارا جسيمة ، والمضار التي تنجم منها لا تضارع الفوائد
الأخرى الجمة

نظام الاجتماع يقتضى كثيرا من المناصب التدريجية والشباب ينال إحداها ،
فإذا أخطأ أمكن استدراك خطئه قبل أن تؤثر نتائجه في المجموع كله . ومن
الثابت اختصاص بيوت النبل والوجاهة بالنفوذ على الجماعة المجاورين هذه
البيوت . فالشباب ابن هذه العيال المعروفة يكون له ذلك النفوذ يضيفه
إلى نفوذ المنصب الاجتماعي الذي يبلغ إليه ، واحترام الناس إياه يظهره
في عيونهم كفوؤا يملأ المركز الكبير ولو كان في سن الصبا والفتوة . ويقضى
غيره من أولاد العيال الصغيرة كل حياته قبل أن يحمل الناس على إكباره
واحترامه احتراماً قليلاً . لقد ينتهى شوطه في الرقي حيث يبتدىئ ذاك بالرغم

من إجهاده عقله ونفسه في سبيل البلوغ إلى تلك الغاية . والمعروف فضلاً عن هذا أن شعور الإنسان بالعظمة الموروثة أو الجاه الكبير يجعله أكثر إدراكاً للواجب واعترافاً بحقوق الإنسانية من ذلك الذي لا يعرف لنفسه قيمة ولا لذاته شهرة

لكل قاعدة شواذ وهذه الحال كغيرها يمكن أن تكون لها شواذ ، فيجوز أن يكون وريث الجاه والنبيل غاية في الخمول أو السفه ، بينما ينشأ لقبط على أرقى صفات الكمال والفضل ، فيزهو بنجمه ويتخطى آفاق العظمة ويخلد اسمه بالأعمال المجيدة . قد يحدث هذا ولكنه نادر لا يعتد به ، فالذي يعنى حقيقة بصالح الأمة والبلاد وله قوة تميز يدرك بها الصواب ، لا يتردد في اختيار سلالة النبيل والوجاهة للمناصب الخطيرة ذات المسؤولية ، مع العلم بأن الضمانة القوية التي تبرر هذا الاختيار ليست التربية أو التعليم لأنهما لا يكفلان دائماً تهذيب النفس وتطهيرها من الخبث والشر ، إنما الشم والإباء اللذان تمتلأ بهما نفس الذي يعرف مرتبته في الهيئة الاجتماعية وصلته بالجاه ونصيبه من النبيل ، بل إن حرصه على الاحتفاظ بكرامة البيت ومقامه يحدوه في كثير من الأحوال إلى تضحية ما يحرص عليه الوضع من المال والإثرة والحياة حين تستدعي المصالح العامة تضحياتها . فكم من نبيل مات في سبيل بلاده وأمنته مرتاح النفس والخطير ! وكم رأس عرضت للقطع في خدمة المبادئ ، حين تنكش النفوس الصغيرة وجلاً من الموت ، وتنكر مبادئها خشية من القوة الظالمية !

الأمل عظيم في حذو الناس على مثال العظماء فيما اختصوا به من الثبات على المبادئ ، والرغبة عظيمة في النضام العام ، ولكن من هنا إلى ذلك الزمن الذي تتجلى فيه تلك الروح العالية تبقى الأنانية والإثرة تملك النفوس وتحول بين الهم ومقتضى الحال من إنكار الذات في خدمة المبادئ والمصالح العامة ، ولا زال أمام الإنسانية شوط بعيد تقطعه قبل أن يدرك أبناء العامة قيمة الأعمال الجليلة التي تستدعي تضحية الذات والمصالح الخاصة . فمن صالح الأمة كلها والحكومة خاصة أن تستند على طبق يثبت أن لأبنائه وأفراده هذه المبادئ العالية وأنهم يؤثرون تأدية الواجب على الحرص على الحياة ، أولئك الذين يحدوهم كرم الأصل وما لهم من المصالح الحقيقية في البلاد إلى خدمتها بأمانة وإقدام ، في أوقات السلم كما في لحظات الخطر ولكن يجب أن يلاحظ أن امتياز أولئك نفر على غيرهم يشمل الخصال والقوة البدنية لا أكثر ، لأن الأولى تألفها النفس باعتيادها في البيئة والبيت الذي تنشأ فيه ، أما الثانية فتجىء وراثته ومن العناية بالجسم وغذائه وتقويته بالجري على مقتضيات قوانين الصحة . أما المواهب العقلية وأسباب الامتياز بها كالمهارة أو النبوغ فإنها لا تنحصر في طبق من الناس دون الآخر ولا يمكن أن تورث . والمعروف بالاختبار أن أصحاب هذه المواهب يكونون بدون قوة للإنتاج والتناسل ، فإذا رزقوا أبناء جاؤا ضعافاً تتناوبهم الأمراض والعلل . هذه حكمة في نظام العالم لأن المواهب العقلية إذا انحصرت في فريق معين من الخلق كان الفرق بينهم وبين غيرهم عظيماً

لا يدرك ، فيتعذر عليهم البقاء معهم تحت نظام واحد أو في معيشة متشابهة ، ويستحيل وجودهم مع غيرهم في مستوٍ واحد من الحياة كما هي الحال في السوائل المختلفة في الثقل النوعي

قوة العقل تغلب على قوة الأجسام وتخضع هذه حتماً لتلك ، فإذا انحصرت المواهب العقلية في طبق بخصوصه ساد على غيره من الطباق سيادة مطلقة زمنًا ما ، ثم يفنى بانقطاع الإنتاج والنسل النتيجة اللازمة لتلك الحال العقلية ، فكأنما القدرة قسمت للناس ، خصت بعضهم بالإنتاج والقوة البدنية ، وخصت البعض الآخر بانصراف قوته الحيوية إلى تكوين العقول وترقية المدارك ، فينتج بدلاً من الذرية آراء وأفكاراً عالية ترقى النوع وتهض به

من هذا نعرف أن النبوغ لا يمكن حصره في فئة العظماء والنبلاء ، فلا تمتاز هذه إلا بالصفات الجسدية وبالخصال ، وعنايتها بالاحتفاظ على الأخيرة نجمها تمتاز امتيازاً واضحاً عن كل طباق الشعب فتظهر كأنها من غير معدنه. ولكن لوجود هذا الفريق في الأمة مسوِّيات كما له محسنات ، فإنهم يحرمون الآخرين كثيراً من حظوظهم فيتعذر على العامة الفوز بأمانهم في الحياة في المزاومة القائمة بين المتنازعين على البقاء وعلى تحقيق رغبات النفوس . وكل النظم والقوانين التي وضعت للمساواة بين الخلق على اختلاف طباقهم لا تكفل سريان مدلولها بصورة واحدة على الجميع . فإذا تماثل الوجه وغيره في الذكاء والعلم ، ورغب الإثنان في منصب من

المناصب ترجح فوز الأول ولو كان دون مزاحمة في القوة الجسمية .
ومهما رغبت النفوس في منع أسباب التمييز فإن الحال لا تبدل وتضيع
المجهودات عبثاً ، فما العدل بمعناه التام إلا نظرية لا يمكن أن يحققها الواقع .
من المعروف أنه لا يتم شيء بدون تضحية بعض الأسباب الموصلة إليه ،
فاستقامة النظام تقتضى تضحية ما ، والتسامح مع العظماء من الأسباب
المؤدية إلى صالح الاجتماع وإلى منع كثير من الأضرار ، فلماذا لا يحتمل
الناس ما لا بد منه ويرضون عنه فلا يكون دائماً قذى في العين يؤلمها
ويعملوها بالدموع ؟ التسامح لا يمنع البعض من السبق والوصول إلى أرقى
مصاف الجماعات ، حين تجتمع في الطامع القوة والنشاط والعقل وسائر
البواعث على النجاح والفوز ، فإذا لم تتوفر فيه الأسباب الطبيعية اللازمة
لتحقيق الأمن ، وبقي دونها ، فليس له أن يشكو التعاسة وأولى له أن
يقنع بالواقع ويرضى به

هذه الحال التي تلوح شاذة نتيجة طبيعية لتكوين الاجتماع ونظامه ،
ومن المتعذر الفصل بين الحال ومقتضاها ، فالفوارق الاجتماعية والامتيازات
بين المتعاملين لا بد من وجودها إثر كل تعامل بين اثنين فأكثر ، والقول
بإمكان ملاشتها وإيجاد المساواة بين الناس باطل . وإذا فرض ومحبت
هذه الفروق في لحظة هوس ورعونة فإنها تعود إلى حالها الأولى من الوجود
والظهور ولو بدون الأسماء التي منعت والألقاب التي محبت . وكيف توجد
المساواة وهذه مراكز الاجتماع ومناصب الحكم والإدارة والتجارة كلها تكاد

وفقاً لعائلات معروفة ، السابق منها إلى التربع فيها يهيء إلى جانبه مقاعد ذويه وأصدقائه ، مسوقاً إلى المساعدة بروح التضامن الناشئ من آصرة القرابة أو لحة الصداقة ؟ فنادر أن يوجد بين ذوى المناصب الرئيسية من لا يكون لأهله ونبل عائلته أو شهرتها تأثير في بلوغه إلى ذلك المنصب ، وإلا فلماذا اختص هؤلاء بالسمو والسبق إلى تلك المراكز مع بقاء من يفضلونهم بالعلم والاختبار والإخلاص دون ذلك الأوج ؟

العبرة بالواقع لا بالمقررات النظرية ، وما دامت المساواة معدومة فعلاً من الاجتماع ، وما دام من المستحيل أن يقوم دليل حسي على وجودها بالمعنى الصحيح ، فليس من الحكمة تأفف النفوس من حال محتمة لا تزول ولا تمنع ، فأولى للعقول أن تقرّ الواقع على أنه حال واجبة لنظام الاجتماع ، فتهدأ الثورة النفسية ويستعاض من التأفف بالرضا والقناعة



عرفنا مما ذكر أن العظماء والوجهاء فئة من الصالح وجودها في الهيئة الاجتماعية بطبيعة الحال وبمقتضى نظام العالم ، لا بد من بقائها ما بقي العالم عامراً بأهله . والعقل الرشيد لا ينزعج مما اختصت به من الامتيازات الوراثية ولكن بشرط أن تحتوى هذه الفئة نخبة من أهل الكمال والخصال الفاضلة وخيرة أبناء الأمة

والمعروف من تاريخ بيوت النبل العريقة أن السبب في بلوغها إلى تلك المرتبة الاجتماعية سبق مؤسسها في الأزمان الخالية إلى الظهور بين

الناس بـمميزات مادية أو بمهارة فأورثوا أولادهم تلك المكانة وعني هؤلاء بالمحافظة عليها بكل الأسباب . فالعراقة في النسب وطول زمن الاختصاص بالاعتبار ، والعناية بالمحافظة على الكرامة الذاتية من البواعث الهامة على تفضيل أبناء هذه العبال على غيرهم وعلى إسناد المناصب الكبيرة إليهم ، لأنهم لهذه الأسباب أكثر الناس لياقة للجاه واحتفاظاً بالسمعة الطيبة ولما كان الفرد منهم بتربيته واعتياده أكثر شعوراً من العامى تكون قوته النفسية قابلة للنمو والازدياد ، وإلا فإنه يتعذر عليه مقاومة من دونه عند رغبتهم في اللحاق بطبقة أوفى الارتقاء عنه ، فلهذا تقضى عليه الضرورة بالمحافظة على المميزات الموجودة بينه وبين أفراد الأمة . والحال تستدعى اتصافه بالبرسالة والسرارة حتى يكون هنالك فارق صحيح يميزه عن غيره من الخلق ، ويجب أن يسبق إلى نيل المناصب الرئيسية لينال بها ما يطمع به من الجاه والاحترام ، وإلا فإنه إذا فاتته وبلغ إليها غيره كان ذلك سبباً في أقول نجمه ونزوله عن سماءه وفي فقدان ما ألف من الجاه والمكانة . وإذا ظهر بين الطباق الاجتماعية الأخرى من يهيء له استعداد الفطري وصفاته التفوق والظهور فإن الحرص والحكمة يفضيان على فريق الوجهاء بضمه إلى صفوفهم وحشره بين زمريهم وربطه إليهم بلحمة النسب ، ليكون لقاحاً جديداً يجدد قوة الحياة في ذلك الطباق المحصور ، ويحول دون الضعف الطبيعي الذي ينشأ من الحصر هذا ما يجب أن تكون عليه العائلات الكريمة في معترك الحياة المملوءة

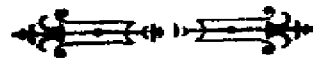
بأنواع الموازنة وقازع البقاء ، إذا كانت تبغى الاحتفاظ على حظها من الرفعة والجاه . ولكن الأمور الواقعة تخالف هذه الحال الواجبة ، وليس بين أبناء تلك البيوت والمنسبين إلى النبل من تنوفر في صفاته وسلوكه تلك المقتضيات ولا من يدلّ على صحة نبلة بمدلول محس ، فكان المجد الصحيح قبر مع ذويه

عدا على تلك الفئة عادي الفناء لأنهم لم يتهجوا على مقتضيات قوانين الحياة والبقاء ، أسرفوا في تبديد قواهم الحيوية حتى فئت بدون أن يفكروا في تجديدها أو في الاحتفاظ بها ، خالفوا مناهج الفضل فتقلصت مع الإغفال ومن الإهمال مبادئه من نفوسهم ، ألفوا نبل الجاه والنفوذ ، لامن طريق المفاخر والأعمال العظيمة ، وإنما بالتذبذب والرياء وبالتعلق حتى بالتمرغ في حمأة الدنايا فنشأ أذوهم على مثالهم ، وانقرض من العالم ما كان يكى عنه بالسراوة والبسالة والإخلاص والشرف . فالإلقاب الضخمة الآن لا تدل على النبل الصحيح والخصال الفاضلة ، بل تكاد نسبتها إلى الإنسان تشير إلى عكس ما وضعت له

ولما كان صالح لهيئة الاجتماعية يقتضى غير ذلك ، ولما كانت النفوس تشوق إلى الرفعة وتنفر من التحقير والهوان ، فأولى لمن ينتسبون إلى النبل وكرم الأصول أن تكون صفاتهم وأعمالهم تلائم ما يرغبون فيه . ويعرف الناس أن ما ينال بالتملق والخث والخدمات السافلة من الاعتبار الظاهر والسقوط الحقيقى ، يمكن الإنسان أن ينال أضافه من القدر الصحيح

والرفعة إذا بذل في سبيل المكرمات والمفاخر والاحتفاظ بكرامة النفس شيئاً من المجهود الأول ، ويكفيه أنه في الحال الثانية يكون كبيراً بنفسه وبأخلاقه وبصفاته الفاضلة ، وعظيماً في نظر نفسه وفي اعتبار الناس

في هذه الحال تكون الوجاهة مدلول صحيح ، وتكون صفة تغرى بكبار الناس إياها ، فيمكن لعرش الملك أن يتدعم بها ويكون له النفوذ والسلطان ، بدلاً من تزعزعه إلى جانب هذه الفئة التي تكتفى بالندب والحقولة ، كما هي حال المحتضر بين من لا يعرفون التطيب يدنو من الموت وكلهم شاخص إليه نادب متحسر ، مع علمهم بأن العويل لا يمنع التلف ، والبكاء لا يدفع الموت . فهل يعني أبناء هذه الأسر بالنظر الحكيم إلى الأحوال الحاضرة ليعرفوا مواضع التلف فيها ، وليعملوا لإصلاح المختل ومداواة المعتل ، حتى تنهياً أسباب الهناء ومنع الفناء ، أم يبقون تحت ثيابهم الفخمة يملؤها الغرور ، فتعمى العيون عن أسباب الرجحان وتنساق هذه الفئة بما حلت إلى مهاوى التلف والخسران ؟



البحث الرابع

السياسة والغرور

نوع الحرية ومقدارها اللذان يتمتع بهما الفرد في الهيئة الاجتماعية يختلفان باختلاف البلاد والحكومات ، ولما لم يكن في الإمكان تناول كل هذه الأحوال مرة واحدة فأولى للباحث أن يقصر بحثه على حال الفرد العامي في أوروبا ، ذلك الذي تسرى عليه كل النظم ، ويأخذ بأسباب العيش على الوجه الذي تهيئه له الظروف ، حتى تكون نتيجة البحث صورة صادقة لحال الإنسان في القرن العشرين ، هذا العصر الذي يقولون يبلوغ المدنية والحرية فيه حدًا لم ترق إليه الإنسانية في أي الأزمان

أول عناية بهذا الإنسان تكون عند بلوغه السن المناسب للتعليم فيعنى أهله بإرساله إلى المدرسة ، ولا يمكن الطالب نيل أمنيته في الالتحاق بأحد المعاهد العلمية إلا إذا كانت يده شهادة الميلاد ، فإذا لم توجد تعذر عليه الأمر إلا عند استحضار صورة مثلها ، فكانها مفتاح المعهد بدونها يبقى بابه مغلقًا في وجه كل طالب . وليست هنالك حكمة وجيبة في هذا التعنت ، لأن وجود الورقة أو عدمها لا يؤثر بآثار في حال الغلام ، وإذا كان الغرض منها إثبات ولادته فإن وجوده بالذات أقوى دليل عليها ، أما إذا كانت الغاية معرفة السن فإن بلوغ جسم الغلام حدًا ما من التكوّن يكفي للدلالة عليه

ينتهي الغلام من صفوف المدرسة ويخرج منها شاباً متعلماً ، فإذا وجد في نفسه انبعاثاً إلى خدمة أمته وبلاده بما حصل عليه من المعلومات ، حرم عليه ذلك ما لم يكن حاصلاً على شهادة من الحكومة . الشاب في ذلك السن يكون قد بلغ العشرين من سني حياته ، فإذا رغب في الرحيل عن موطنه لغرض ما منع أيضاً من تنفيذ رغبته إلا بعد تأديته الخدمة العسكرية ، وهذه معناها انسراح الإنسان من شخصيته ومركزه الاجتماعي وخلقه ورغبات نفسه ، ومخالفة عاداته في المعيشة وفي سائر ما ألف ، ليكون آلة لا أكثر ولا أقل . الدفاع عن الوطن من الأمور الوجيبة الواجبة ، والمصلحة العامة تقتضي وجود الجيش العامل حتى في وقت السلم ، ولكن ما الذي يمنع الجندي أثناء هذه الخدمة من التمتع بكل حقوق الإنسان ؟

انتهى الشوط في الجيش وأتم الشاب زمن هذه الخدمة الإجبارية ، وعاد إلى معترك الحياة ليتمتع بحريته ، فتزوج وأصبح رب عائلة يحتاج إلى العمل لإعالتها وسد حاجاتها ، وارتأى أن يتاجر بالخمير لوفرة أرباحها ، فإذا هم بالعمل يمنع منه إلا بتصريح من الحكومة ، وهذه قد لا تصرح ، ويمنع من فتح حانوت إلا بذلك الشرط ، ويمنع من عمل أي شيء حتى تنظيف الأحذية وحمل الأثقال كاللدواب إلا بعد حصوله على رخصة من الحكومة ، وكذلك الحال في كثير من المهن والحرف أو الأشغال الحرة التي ليس منها ضرر ولا فيها أذى للغير

فالحكومة تراقب عمل ذلك المتعس ، تمنعه من كل حركة ورغبة إلا بمشيئتها وإذنها ، فتحرمه حق البناء حتى في الخلاء بعيداً عن الناس ، وترغمه على غلق محل تجارته في يوم الأحد بالرغم من رغبته في العمل ومن عدم غنايته بالراحة في ذلك اليوم ، وتلزمه بالكف عن العمل وإيصاد المحل عند أرف ساعة معينة من الليل . فإذا رُزق من زوجه مولوداً تجددت متاعبه وعلاقاته مع تلك الحكومة التي تنقص عيشه ، فبرغم على إثبات ولادة الطفل في زمن معين ، وعلى إجراء عملية التطعيم ولو مع كرهه إياها ووثوقه من أنها لا تمنع الإصابة بمرض الجدري كما أن عدم التطعيم لا يذني المرء حتماً من الإصابة به .

هذا قليل من الصغوبات الجمة والمشاكل التي يعانيها المرء في الحياة بحال دائمة ، هذا صنف من العثرات التي وضعت أمامه لتعوقه عن نيل أمانيه ، ولتصدغه في كل لحظة حتى يدنو من القبر . وتجشم بعضها بفضي إلى سأم العيش وعدم الرضاء من الحياة ، ولو سئل ذلك الرجل الإعراب عن فكره بعد قطعه مرحلة العمر ، لانهصرت أفكاره في هذه العبارة :
« أنا أنا بلغت الشيخوخة وأرذل العمر فإذا كان حظي من الحياة ؟ أنا لا أذكر أنني تمتعت في لحظة ما بحريتي أو نهجت وفاق ما نشد إليه رغبتي ، وكلما لهمت بعمل أعرف أنه يعود علي بالنفع والفائدة تقيم الحكومة في سبيلي موانع بجهة نحول دون تحقيق تلك الغاية ، وما عرفت محالاً من أحوالي الشخصية المحضة إلا وتجدت أصبح الهيئة الحاكمة يندس فيها ليعبث

بها على الرغم منى . فهذه الهيئة التى تدعى المحافظة على حقوق الناس عبثت بحقوقى ، وهى كذلك تعبت بحقوق كل فرد آخر ، فمن هم إذن الذين تعنى بالحرص على حقوقهم ومصالحهم ؟ أنا لم أملك حرية التصرف حتى مع كلبى ، لأنه إذا أخطأ ورغبت فى تأديبه منعنى الحكومة من تأديبه بدعوى حرصها على مبدأ الرفق بالحيوان

العدو إذا اقتحم البلاد وساد عليها لا يلحقنى من الإضرار التى يحدثها مقدار ما نالنى فى الجندية ، ولا يكون نصيبى فى الغرامات قدر ما دفعت من الضرائب والرسوم . لقد تعبت كثيراً بسبب الحكومة وفى خدمتها ، فما الذى عوضتنى من تعبى ومما أعطيت ونجشمت ؟ يقولون إن رجال الشرطة يحافظون على أموال الناس وأرواحهم ، ولكن ما دمت لا أملك مالاً فما الذى يحافظون لى عليه ؟ وما زلت لا أعرف لى عدواً بين الناس فَمِمَّ أخاف ؟ وإذا فرض وكان لى شىء أملكه واغتصبه غيرى ، ألا يكون ما ألاقىه من العناء والعطل ، أو ما أدفعه من الرسوم والمصاريف أثناء رفع الدعوى على المعتصب يربو على ما ضاع منى ؟ فلولا وجود النظام الحاضر ولو كانت الحال كما فى الأزمان الخالية ، لأخذت حتى فى لحظة قصيرة بقوتى ، أو لتركته بلا كدح ولا عناء خوفاً من خصمى إذا كان قويّ البأس بدلاً من إضاعة الوقت على غير طائل . فما هى قيمة هذه الحياة ، ما دام الإنسان لا يملك فيها شيئاً من حرية التصرف ، ولا التمتع بمقتضياتها وثمرات عمله فيها بحرية ولا التخلص منها حتى بالموت ؟ »



مثل ذلك الإنسان لم ير منفصات الحياة والعيش الآ في تلك الظروف التي يمر بها ولا بد له منها ، وإلا بسبب الهيئة التنفيذية التي يراها تراقبه في كل أدوار حياته ، ولذلك دلّ على ما يصدمه من منفصات المدنية الحاضرة وغابت عنه المحسنات فيها . ولا مراة في أنه على حق في الاستياء والتألم ، لأن ما يخلقه النظام من العقبات في سبيل هناء الإنسان لا يتناسب أبداً مع الثمرات التي يذيله إياها . الفرد لا يقيد نفسه بالخضوع للنظام وبالتجاوز عن شيء من حريته الشخصية إلا لأطعمه بذيل عوض من ذلك من المنافع والفائدة ، فهو ينتظر من الهيئة التي يعهد إليها بالحكم السهر على ماله وحياته وهنائه ويؤمل منها عمل ما لا يستطيع الفرد عمله بقوته المفردة . والحال أن النظام الحاضر لا يؤدي إلى تلك الغاية ، وحال الإنسان معه لا تفضل حاله في البداوة والأزمان الغانية ، بل إنه في ذلك الزمن البعيد كان أكثر تمتعاً بثمرات عمله وحياته وبحريته الشخصية أعز شيء على النفس . من واجب الهيئة الحاكمة المحافظة على الأرواح والأموال ، وهي لا تقوم بتأدية هذا الواجب بالشكل المرغوب فيه ، لأنها لا تستطيع أن تمنع الحروب التي تذهب بحياة فريق غير قليل من أفراد الأمة . فالحروب بين الأمم المتمدنة ليست أندر منها بين القبائل المتوحشة ولا أقل إضراراً وفتائع ، وبالرغم من المنظمات الراقية والقوانين الكثيرة والقوات المسأحة لا يكون المتحضر في حرز من سلاح العدو ، ولا أقل تعرضاً للقتل من ساكن البادية .

الذى لا يعرف المدنية ولا يأنف ما تستدعيه من الخضوع لغيره ومن قبول رقابته عليه . لا يميز في هذه الحال بين الإثنين ، اللهم إلا إذا كان موت الإنسان وهو في ثوب الجندية لا يماثل الموت الذى يعدو على البدوي في جلبابه ؟ إن فريقاً من الناس يحمون بإمكان منع الحروب والاستعاضة منها بمجالس التحكيم ، وهذه الأمانى أمكن تحقيقها أم تعذر يكون تأثيرها في المستقبل وحده ، ولا تمنع ما يتألم منه الإنسان في هذا الوقت . ومهما بلغ قدر الكف عن التخاصم والمصادمة فإن السلام مع تلك الظروف ليس إلا مثال أوقات السلم في الحال الحاضرة ، والإنسان فيها بالرغم من كل المنظمات ومن وجود رجال الشرطة وحفظه الأمن ليس في غنى عن المحافظة على متاعه وحياته كما لو كان في البادية أو بين القبائل المتوحشة . ها هي حوادث القتل في أرقى البلاد حضارة ومدنية لا تقل عنها بين قبائل البدو الشر من نزعات النفس وخواص معدنها إذا كانت خبيثة ، فليس في مقدور الناس والمنظمات الحيلولة بين النفس الشريرة وما تنهض إليه من حب الأذى والاعتداء على الغير ، بل تظهر نتائج هذه المفاصد في البيئة الراقية كما في غيرها من طباق المجتمعات التي دونها ، والذي تدفعه نفسه الشريرة إلى الإيذاء أو إلى القتل لا يعبأ بالمنظمات والقوانين ، ولا يحول دون تحقيق رغبته حائل عام . وبعد وقوع الجريمة وموت المعتدى عليه ، ما الذى يفيد هذا المقتول من قبض الشرطة على القاتل والتفلسف في محاكمته وفي إعدامه ؟ وهل مع هذه المنظمات الكثيرة يضمن الإنسان ثبوت الجريمة

على الجاني والاحتماء إليه وتنفيذ العقوبة فيه ؟ كل الحوادث الواقعة تشير إلى كون الفرد في قبائل البدو أكثر اطمئناناً على نفسه وعلى الثأر له من المتمدنين الفخور بنظاماته ومدنيته

بين الجرائم نوع يرتكبه الآثم مع سبق الإصرار وثبات الجأش، فهذا النوع يكون عادة من الجرائم اللاصقة بالمدينة، ومثله نادر في غير الأمم المتحضرة، وهو خاص بفريق من الناس لم يكونوا يجرؤون بدون وجود ما يصحب المدنية من أحوال خاصة كالإدمان على الخمر والمقامرة والفسوق، وما شاكل هذا من الرذائل المفسدة الأخلاق المتلفة النفوس . فإذا لم تكن هذه الأسباب هي الباعث على خبث النفس، وأقدم الإنسان على ارتكاب الجرائم كانت في الغالب مضاعفاً بمرض خاص في جهازه العصبي . ومن الثابت أن الفقر، وهو الحال التي ينساق إليها الكثيرون من سكان المدن، يضعف قوى الإنسان الجسمية والنفسية، ويفضي في أحيان كثيرة إلى خلق الروح الجنائية فيه . فكل قوانين العالم وكل المنظمات مهما ارتقت لا تمنع الجرائم الناشئة بسبب وجود المدنية، والاصوص والقتلة يظهرون في الفريق المتحضر أكثر عدداً وأعظم خطراً من قطاع الطريق في الصحارى والبلاد التي لا تزال بعيدة عن الحضارة . يقدم الأشقياء على ارتكاب الجرائم ووزعزة أركان الأمن في المدن بدون أن ترهبهم السلطات الحاكمة بما أعدت من وسائل الإرهاب والانتقاء، وبدون أن تمنعهم من القبيح والفساد قوات الجنود وفرق الشرطة

وليست الأموال أقل من الأرواح تعرضاً إلى السلب والنهب، فبالرغم من كل الاحتياطات التي أقامها العقل حائلاً بين المال والطامعين بسلبه نرى حوادث السرقات تتعدد في كل ناحية عامرة، ينهب المتاع إما مباشرة كما يفعل اللصوص والنشالون، وإما بحيلة من الحيل التي لا يعاقب عليها القانون، ولا تدخل الجريمة معها ضمن نواحيه، يتمكن السارق بكثير من الحيل نهب الجماعات فضلاً عن الأفراد جهاراً بدون خوف ولا حياء. والاحتكار والمضاربات بما تشتمل من ضروب الحيل الشيطانية نوع من اللصوصية، فإذا أعدت الأنظمة الحاضرة للوقاية من شياطينها، ولمنعهم من سلب أموال الناس؟ وهل هنالك فرق بين قاطع الطريق يسلب المارّين ما في جيوبهم وبين أولئك الأغنياء الوجهاء الذين يخربون الدور العامرة بالدهاء والحيلة وينهبون الأموال ابتزازاً؟ ربّ معترض يقول: من واجب الإنسان المحاذرة من الخطر والحرص على ماله، فليس من باعث قهريّ يحدوه إلى المخاطرة بماله في المضاربات. هذا الاعتراض وجيه ويمكن أن يعتبر به الرجل العاقل المتعلم، ولكن هل يمكن أن تكون الأمة كلها عاقلة متعلمة؟ إن السرقات التي من هذا النوع يكون المجنى عليهم فيها غالباً جماعة من الساذجين أو المجازفين، فإذا كانت السلامة من نصيب ذى الحرص كثير الاحتفاظ بنفسه وماله، فما هي إذن فائدة القانون وما هي مهمة العدالة؟ ولماذا يضحي الإنسان شيئاً من حرّيته ويرغم نفسه على دفع الضرائب الكثيرة؟

رجل البادية إذا توفرت لديه الأسلحة والكلاب الجارحة والأعوان يستطيع الدفاع عن نفسه بدون احتياج إلى الشرطة وقوات الحكومة . ولكن هذه الأسباب الكافية للوقاية من اللصوص والسالبين في الخلوات والصحراوات لا تكفى . لمنع أيدي اللصوص المتمدينين الأغنياء المعلمين من سلب الأموال بالوسائل الشيطانية ، في البلاد المتمدنة الحافلة برجال الحفظ وممثلي العدالة . فالتمدين أسوأ حالاً من غيره ، لأنه بمقتضى الحال مرغم على الدفاع عن نفسه وعلى وقايتها كالثانى ، فضلاً عن فقد حريته الشخصية ، وفضلاً عما يرغم على دفعه من المال إلى الحكومة . من الواضح أن الغنى يعطى أقل مما يبقى معه ومما يعود عليه من الفوائد ، ولكن الناس ليسوا جميعاً أغنياء ، والفريق الأعظم منهم يشكون الفقر ، والفقراء في الواقع هم الذين يفرمون ويرغمون

بقيت الغاية الهامة التى تعنى بها الهيئة الحاكمة وهي جمع القوات وتوحيدها للوصول إلى جمع نتائجها ، وإفادة الفرد بهذه الوسيلة فائدة لم يكن ليبلغ إليها بدونها . هذه المهمة تقوم بها الحكومة ، ولكن الارتباك في العمل يحول دون حسن التأدية ، فالنظام الحالى في البلاد المتمدينة يفضى أثناء العمل إلى توزيع الجزء الأعظم من القوة على الموظفين أجزاء الآلة ، والجزء القليل الذى يبقى لإتمام العمل ذاته يكون ضئيلاً جداً بجانب ما أتفق بددا ، فلا يكاد يكفى للإنتاج ولا يثمر إلا قليلاً لا يرضى ولا يقنع . فالشكل الذى قام عليه بناء الحكومات الراقية في هذا العصر

يمكن من إضاعة ما يستنزف من مال الأمة بدون الانتفاع به ، وبدون أن نحصى وسائل التبديد أو يُحَال دونها . وكثيراً ما يكون السبب المفضي إلى الخسارة شطط فرد أو نفر من الموظفين ، أو سوء تصرف بعض ذوى المناصب الرئيسية ، أو التعتت بالمصالح وسوقها في مجرى مصالحهم الشخصية أو مع الأهواء فالأمة تكدح وتشقى وتتألم ، وتضع ثمرات هذه الجهود في يد من يوجب نيران الحروب التى تفضى إلى قتل فريق من أبناء الأمة المتعسة وإلى الشقاء ، أو يد من ينفقها جزافاً فى بناء القلاع والطوابى وما شاكل هذا من وجوه الصرف التى تحتاج إلى المال الكثير والجهودات العظيمة بدون أن تكون منها فائدة صحيحة للفرد الهادئ الوديع ، أو يضعها فى يد من يصرف تلك الأموال فى إيجاد إدارات جديدة تضاعف أجزاء الهيئة الحاكمة وتزيد ارتباك العمل وأبواب النفقات ، حتى تستدعى الحال زيادة الضرائب واستدرار ما بقى للفرد من ثمرات عمله الشخصى

من تمثل هذه الحال يدرك الإنسان أنه إنما يعمل ويتألم ويدفع ثمرة مجهوداته لمن يثقل نيره ، ويقيد حريته ويضاعف آلامه ، حتى يرغمه على الملل من العيش والسخط على الحياة . فالنظام الحاضر بما اشتمل عليه من الأجزاء الكثيرة ، وما يستدعيه من النفقات وإثقال كاهل الأمة بالعمل لتأديتها ، لا يصلح لحماية حياة الفرد وماله ولا يفيد فائدة تذكر ، ولا يعوّض الإنسان مما يقيد به نفسه ومما يعطيه من ماله عوضاً يرضيه ، سوى نوع من العدالة حالها أقرب إلى الظلم منها إلى العدل ، بسبب ما نحتاج إليه

من الوقت الطويل والمصاريف الكثيرة ، وبسبب عدم المساواة في المعاملة . والتصریح بأن الحرية الشخصية يتمتع بها الفرد ، ولا تقيد إلا عند الاعتداء على الغير ، تصریح كل الشواهد المحسة والأحوال الواقعة تدل على بطلانه ، وليس بين الناس فرد من الهيئات المحكومة يعترف بتمتع بتلك الحرية المطموع بها التمتع الذي تدل عليه كلمة حرية

الحال الصحية بلغت درجة راقية ، وأصبح متوسط أعمار الناس أطول من مثله بدونها ، وصارت الحياة الاجتماعية أكثر هدوءاً وطمأنينة منها بين قبائل المتوحشين والبدو ، ولكن الفضل في هذه المزايا ليس راجعاً إلى النظام الحاضر ولا إلى ثمراته ، لأن الإنسانية لم تصل إلى تلك النتائج إلا بفضل ارتقاء نوع التربية والتعليم ، وبسبب نفور النفوس من الشر وانكماشها عنه بعد طول انكبابها عليه وانطلاقها سفهاً حيناً من الزمن . الإنسان مع ما قيد به من مقتضيات النظام لا زالت الحال تحدوه إلى حماية مصالحه بنفسه كما يفعل ساكن الصحراء ، ولكنه دون هذا الأخير في المهارة وحسن الاحتراز والدفاع ، لأنه لم يألف هذه الحال بينما هي طبيعية في نظر البادية ، ولم يعد يعرف حدود مصالحه وحقوقه الشخصية ، لاعتياده منذ الطفولة الحرمان منها وعدم حسنها ، بينما نرى ساكن البادية يؤثرها على حياته ويبيع هذه رخيصة في سبيل الدفاع عن حقوقه وحرية . نشأ المتمدن وقد رسخ في ذهنه أن الحكمة هي التي تعنى بأمره وبمحاية مصالحه في كل الظروف ، ففقد لهذا السبب قوة الاعتماد على النفس ،

ومع استمرار ضغط هذا النظام على حريته واعتياده الرضوخ له زالت من نفسه الرغبة في المقاومة ، وأصبح لا يشعر بصعوبة الأمر عليها ، وما عاد يقوى على التمييز بين العدل الصحيح والظلم

المحافظة على الحياة وعلى المصالح الشخصية لا تقتصر إلى كل تلك المعدات التي توجد بها الحكومة لهذا الغرض ، فها جماعات الناس الذين يشتغلون باستخراج الذهب في غرب أمريكا وفي أستراليا يحافظون على أنفسهم وعلى أموالهم بوسائل بسيطة سهلة لا تحتاج إلى نفقات باهظة ولا إلى عناء كبير ، ولكنها وافية بالغرض منها . ولو أن الخلق عرف كل فرد منهم حقوقه والواجبات التي عليه ، كما هي الحال بين تلك الجماعات ، لزال من العالم كل أسباب الخصومات والاعتداء ، ولانثنت الحاجة إلى النظام الذي يرتبك أمره وتسوء نتائجه بقدر ما يعنى البعض بإصلاحه ويرغب في إحكامه .

فلو انجذبت أفكار المصلحين إلى تطهير النظم الحالية مما لا فائدة منه لحذفوا منها تسعة أعشار أجزائها ، بدون أن يتغير نوع الحكم ولا حال الأمن ، ولبقي كل فرد كما هو الآن بغير أن يفقد شيئاً من مزايا المدنية الصحيحة ، فيتاح له إذ ذاك أن يشعر بقلّة الضغط على حريته ويتلطف الحال ، فيتلطف ما كمن في نفسه من السخط على الحياة ويشعر بشيء من السرور والهناء . لو تمّ ذلك ورفعت السلاسل التي تقيد حرية الإنسان ربما يشعر بالخوف لأول الأمر من نتيجة الانطلاق ، ويكون حاله كالعصفور .

الفرور (٦)

الذى ربي محبوباً في القفص عند ما يطلق من سجنه ، يتهيبُ الفضاء
ويخاف من الطيران ، ثم يتلاشى الخوف رويداً رويداً حتى يَألف
الحرية والحركة

النفوس التي يغريها حب الحرية بطلبها لا ترغب في محور النظام بتاتاً
ولا في الفوضى ، لأن كل لحظة بين فردين أو أكثر توجد بمقتضى الظروف
وطبيعة حال الحياة لا بمجرد الرغبة في إيجادها . والمعاملة علاقة
منتظمة لها قيود وحدود تحصر حقوق وواجبات كل من المتعاملين ، فهي
نظام يسرى على الإثنين عند المعاملة ، وما النظام العام إلا صورة مكبرة
لهذا النظام الجزئي ، وما الحكومة إلا الرقيب الساهر على تنفيذ مقتضياته .
فهذا السبب لا يكون من العقل ولا من دواعي المصلحة العامة ملائمة
النظام أو نشدان هذه الغاية ، إنما من الحكمة ومن أسباب سعادة الجماعة
وهناها التهوض إلى طلب إصلاح النظام الحالي والرجوع به إلى أبسط
الأشكال ، لكي يتمكن الإنسان من التمتع بحريته الشخصية ، ولكي
تستطيع الجماعة أو ممثل العدالة تنفيذ الغاية منه حقيقة ، فيهدأ بال الهيئة
الحاكمة ويهنأ حال الهيئة المحكومة .

الفرض من وجود النظام وتنفيذه بواسطة الهيئة الحاكمة إفادة الأمة
وحماية مصالح الأفراد ، ولو أمكن قيام الفرد وحده بهذه المهمات ما وزعت
السلطة والعمل على فريق غيره ، فكثرة العمل هي التي قضت بالتوزيع
ليمكن إتمامه وإنتاج الثمرة منه . والموظف هو في الحقيقة خادم الأمة المنوط

به قضاء مصالح الأفراد ، ولكنه لا ينظر إلى نفسه بهذا الاعتبار الصحيح وينزلها من الناس منزل السيد من عبيده ، يزعم أنه يستمد النفوذ والسلطان ، لا من الشعب الذي يدبر مصالحه ، إنما من رئيس الهيئة الحاكمة جمهورية كانت أم ملكية ، ويرى أن الشعب محتم عليه الخضوع له واحترامه بصفته ممثل الحكومة ، يتوهم أنه فوق الهيئة المحكومة ولو كان دون رئيسه في الاعتبار والقدر يفعل ما يشاء ويتحدى ما أراد بدون أن يكون لهؤلاء حق التأفف أو الشكوى منه

فبدوام هذه الحال وتأثيرها في نفس الساذج يجعلانه يرى بعين ذلك الموظف ويرتاب رأيه السالف ، فيعترف له بحق الأمر والنهي ويكتفي بالخضوع والامثال . وحين يتقدم إلى جهة من جهات الحكم لقضاء مصلحة تختص بمنافعه الشخصية يكون في نهيب من يسأل منة ، لا في هيبة من يطلب حقاً ، فإذا لم يكن في تلك الحال من الصغار والتأدب لقي من الموظف ما لا يجب وربما نهض به حب الانتقام منه وتأديبه إلى مخالفة واجب مركزه لإتلاف عمل الطالب أو لتعطيله . فحب الرياسة والسيادة الآن كما في الأزمان الفائتة يملك عنان النفوس ، ويفرى بالشروع عن محجة الصواب ومقتضى الحال ، والأنظمة والقوانين المسنونة لانكاد تعني بمصالح الأفراد وحقوقهم ، روحها ومدلولها يرميان بجلاء إلى إمتاع الموظفين بالسيادة والسلطة ، بالرغم من نأذى الناس من هذه الحال ومن اختلال نظام الهيئة الاجتماعية بسببها ، وبالرغم من اضطراب النفوس وثورة الأفكار عامة عليها

من المعروف أن فئة المجرمين والأشرار في بلاد ما قليلة جداً بجانب
مجموع الأمة ، ومع هذا فالنظامات والضمانات التي تعدها الحكومة للوقاية
من تلك الفئة القليلة تنفذ في الناس جميعاً ، وتفيد الطيب كالخبيث والفاضل
كالسفيه . بدون تمييز بين الخلق . فهل من مميز بين عمل هيرودس حين
أمر بقتل جميع المولودين ، بقصد إعدام المسيح طفلاً ، وبين عمل الحكومات
في هذا العصر بتضييقها على الناس جميعاً باللوائح والقوانين ، رغبة في تقصير
يد الشرير عن الإفساد والعبث ؟ وإذا كان عمل هيرودس بإجماع الناس
قاطبة والتاريخ فظاعةً ووحشيةً ، فهلاً تعد الأنظمة الحالية دليلاً على
الخشونة وعدم الكياسة وعلى سوء السياسة ؟ هذه الأنظمة الكثيرة فضلاً
عن كونها تقيد الحرية الشخصية وتضيق الخلق جميعاً لا تؤدي الغرض منها
على الإطلاق ، لأنها محترمة ونافذة في الفريق الذي تغلبه على أمره وتغفل
يده وتثقل غاربه وتكتم فمه ، ولكنها ليست سارية على الذين يراد التضييق
عليهم وكف أيديهم عن الأذى ، فهم يسخرون منها ولا يعدمون حيلة
للإفلات من المراقبة والمحاذرة ولا يعجزون عن وسيلة للعبث وفاق ما يسوق
إليه روح الشر الكامن في نفوسهم . فالرجل الشهواني لا زال يدّس
هياكل الطهر ويحارب الفضيلة ، ويدعو على العفة بحبل شيطانية وبغواية
تلبس لكل حال زياً جديداً وتنجلى بمظاهر مفرّرة خداعة . لم يعدم اللص
وسيلة للحصول على الخنجر والمسدس ، بالرغم من كل الاحتياطات التي
اتخذت لمنع الرجل الشريف من الحصول عليهما ، كذلك قل في كل
أحوال الحياة ومختلف الممنوع والمباح

ومن الواضح أن تغيير نوع الحكم من صورة إلى صورة لا يبدل هذه الحال ولا يخفف ضغط الأنظمة على الافراد ، لأن روحها لا يزهد ولا ينقص بتغيير إسم ولي الأمر ولقبه ، فيبقى الناس ضمن قيودها الثقيلة يرزحون ويتململون بدون أن يعنى بهم أحد أو يرحمهم راحم . ومن يطلبون الرحمة والهيئة الحاكمة سلطتها متجزئة متوزعة ، بحيث تضاعف عدد الافراد الحاكمين ووسائل الإرهاق وتفقد مراجع المسؤولية ؟ الغرض من وضع الأنظمة المحافظة على منافع الحكومة المطلوبة من الأمة وعلى نفوذها ، رسمت بشكل لا يسمح للموظف إلا بتأدية هذا الغرض ، وإلا بالدفاع عما يراه من حقوق ولي الأمر والهيئة الحاكمة ، ووضعت بعارة تمثل الشعب عدواً لتلك الهيئة يتحيتن الفرص لهضم حقوقها وإنكار سلطاتها . وهذا هو الخطأ العظيم الذي يبعد ما بين الهيئتين الحاكمة والمحكومة ، ويبعث على اتساع دائرة الوم وعلى امتلاء نفوس الموظفين بالعتو والغرور ، ويحملهم على الظهور بمظاهر التعسف والصلف

ليس الموظف أكرم من غيره أصلاً ، ولا أرق منه تربية وعلماً ، ولا أكثر من سواء نفعاً لبلاده ، ومع هذا فإنه لا يضع نفسه في الدرك الذي يتناسب مع قيمته الحقيقية وصفاته ، وهو يريد الناس لأعلى الاحترام فقط إنما على التقديس والعبادة



يتوهم البعض أن الحكم البيروقراطي كفيل بمنع أسباب الاستياء

والشكوى من النظام ، يظنونهم مراقبة إلى حال تضمن هناء الناس وارتياحهم وتمتعهم بالحرية الشخصية وبحكم أنفسهم . والحال أن هذا النوع من الحكم عامر بالأباطيل وحافل بأسباب التفرير والغرور ككل نوع آخر من أنواع الأنظمة السياسية والاجتماعية ، جوهره استمداد سلطة الحكومة من الأمة والرجوع إليها في تقرير أساس الحكم وتصريف الأمور ، فللشعب حق انتخاب نواب عنه يعرفون رغباته وآماله ، فينهجون وفاق ما تقتضيه مصالحه ، ويتأثرون كل ما يعود عليه بالفائدة والنفع . ولما لم يكن في الإمكان مباشرة النواب كلهم تنفيذ هذه الأعمال بأنفسهم اقتضت الحال أن يترك العمل والتنفيذ في أيدي نفر قليلين منهم هم الوزراء . فهؤلاء هم الذين يسنون القوانين ويباشرون تنفيذها ، ويقدمون الضرائب ويباشرون جبايتها ، ويعينون الموظفين ، ويسوقون الأمة إلى الحرب أو إلى الطمأنينة والسلام ، كل ذلك بعد عرض الأمور على المجلس النيابي ، إذا كان في الوقت متسع ، وإلا تمت الأمور عند إقرارهم إياها على مسؤوليتهم الخاصة إذا لم تساعد الظروف على الانتظار وعلى تأخير المشروعات إلى حين الفصل في شؤونها بإرادة المجلس

فلكي تنفذ مشيئة الأمة بالمعنى الصحيح تستدعى الحال أن يكون الذين ينوبون عنها أهلاً للثقة بهم وللأمانة ، وأن ينسرح أولئك نفر من شخصياتهم ومن رغبات نفوسهم وميولهم الذاتية ، لينطقوا بلسان الأمة وينظروا بعينها . ويقتضى الأمر بقاء جوهر تلك المشيئة حافظاً أصله بدون

نحوير أو حذف ، وبدون أن تعبت بالغاية منه أيدي الأغراض والمطامع الشخصية . ويجب أن يكون الوزراء آلات حاكية للصوت ينقلون ما يمليه عليهم النواب من القرارات ، وينفذون مقتضياتها بالدقة والعناية ، وإلا فإن الابتعاد عن غرض الأمة ، ومقتضى مشيئتها يفضى بطبيعة الحال إلى الاستعاضة من النواب بغيرهم وإلى سقوط الوزارة

والبلوغ إلى هذا الغرض يقتضى قبل كل شيء ألا يعنى الناس أثناء الانتخاب إلا باختبار من يعرفون شخصه وأخلاقه وصفاته الفاضلة معرفة تامة ، ومن يثقون من علمه وخبرته وكفاءته للمركز الخطير الذى يعهد إليه التربع فيه ، ومن يكونون على تمام الاطمئنان لدمته حتى لا يعرج المنتخب قيد شعرة عما يوكل إليه إقراره وتنفيذه . ويجب فضلاً عن تلك الضمانات أن يكون ذلك الإنسان ممن ينفرون من الأنانية ويؤثرون المصالح العامة على منافعهم الخاصة وعلى مطامعهم ، إذا تصادمت هذه مع مصالح الأمة وأمانيتها

إذا كان النواب على هذا المثال يكون الدستور نافذاً بالمعنى الكامل ، ويكون التشريع والأنظمة كلها ترمي إلى صالح الأمة ، ويكون للشعب السلطان على نفسه وتمام الإشراف على مصالحه ، ويكون هو المسئول عن مصير الأحوال

أما الواقع فلا يتلاءم مع هذه المقتضيات بحال من الأحوال ، فها هي ذى المجالس النيابية فى الحكومات الدستورية ليست وفاق أي اعتبار مما

تقرر ضمناً لحسن الحال والمآل . والانتخاب على الصورة المعروفة لا يتم باختيار الأمة ورغبتها ، والنواب ينهجون في تصرفاتهم مع تيار الأهواء والمبول الشخصية في كل الظروف ، والرابطة التي تقرب بعضهم الى البعض الآخر وتجمع قواهم إلى بعضها في شكل الأحزاب ليست هي المصلحة العامة إنما الخوف من الخصوم ومن المزاحمة . والوزراء فضلاً عن كونهم يحكمون البلاد بتام السلطة المطلقة لهم أيضاً كل النفوذ والسلطان على أعضاء المجالس النيابية ، فعوضاً من أن يكون النواب هم الذين يوجهون الوزراء وفاق ما تقتضيه مصالح الأمة والبلاد ، نرى هؤلاء يخضعون أولئك الغير لرغباتهم ومشيتهم ، ويتصرفون باختيارهم وحده بالمصالح والأموال والقوات العسكرية ، وكثيراً ما يوزعون المناصب والمراتب على من يريدون نفعه وتهبته أسباب رفعة ، ولو كان من فئة العاطلين ضعاف المدارك والهمم تتم كل هذه الأمور التي لا تتفق مع مصالح البلاد بدون اعتراض النواب عليها وبدون تصديعهم مزاج الوزراء ، ما دام هؤلاء لا يقبضون أيديهم الطائلة عن إرضائهم بشؤون وخدمات أخرى عوضاً من السكوت وثمناً للمداراة . وعلى هذه الحال من التخدير والفساد يجري دولاب الحركة والأمة ناعمة البال معتمدة على من وثقت بهم ومكنتهم من حياتها وزمامها ، وهؤلاء يفضون الطرف إهمالاً أو إغفالاً عن المظالم والمخازي وعن سلسلة الأضرار الناجمة من سوء تصرف الوزراء والموظفين ، قانعين من المجالس بالمقاعد ومن النيابة بإسمها وبالغرور .

اعتادت الشعوب من أزمان بعيدة الإذعان لإرادة مفردة وبهر نظرها بمظاهر الملك وأبهة السلطان، والضعف الطبيعي الناشئ في النفس من تأثير العادة فيها هو الذي يمكن النواب والوزراء من الخروج عن مقتضيات الحكم الدستوري الصحيح ومن الاستقلال بالرأي والحكم على مثال الحكم الأرستوقراطي . فإذا نظرنا إلى الواقع بعين غير حواء وغير مريضة نرى أن الاستعاضة من سلطة الفرد بالحكم البيروقراطي لم تغير روح النوع الأول ولا مميزاته ، إنما نقلت السلطة من يد الفرد الواحد إلى الجماعة ومن الملك إلى الوزراء ، ووزعت الإثرة والامتيازات بين هؤلاء ورؤساء الأحزاب ونفر قليلين من النواب الممتازين . فحال الشعب لم يتغير مع وجود الحكومة الدستورية ، ولا زال مقيداً بمشيئة غيره وبالأنظمة المزعجة التي لم تكن له يد حقيقية في وضعها وليس منها فائدة تعود عليه

ولا يزال يدفع الضرائب الفادحة ، ويكره على احترام الموظف مع وضوح عدم كفائه أو اتصافه بصفات شائنة ، وبالرغم من نجبر هذا العاجز وإعناته الناس بالظلم والإرهاق

فهل هذه المزايا هي التي تغري الناس بنشدان الحكم البيروقراطي ؟ لهذا النوع ميزة صحيحة هي كونه يفسح لذوى المطامع طريق النهوض إلى غاياتهم ، ويمكنهم من النسم إلى ذرى الرفعة والشهرة على أكتاف إخوانهم في الوطنية . فمن المعروف بالاختيار أن كل شعب حين ينشط إلى التكوّن والارتقاء تدب فيه قوة الحياة بصورة غير عادية ، ويظهر بين

أفراد من وقت إلى الآخر نفر قليلون يمتازون بصفات العظام وهمهم ،
والروح العالية والقوة العظيمة اللتان تملآن نفس الفرد منهم تدفعانه دفعاً
إلى تحقيق الآمال العالية والأمانى البعيدة

من طبائع النفس الكبيرة عدم الصغار أو الإذعان لغيرها ، والنفور من
كل ما يصادم رغباتها والاندفاع لإزالته أو القضاء في سبيل هذه الغاية .
فاذا ظهر فرد من أولئك بين القبائل المتوحشة أو سكان الصحارى والغابات
ينصرف عزمه إلى المجهودات البدنية وإلى الأعمال التي تدل على البسالة
حتى يموت مجهولاً أو تقضى على حياته بسالته الحقاء . أما إذا نشأ ذلك
الفرد بين البيئات المتمدينة فإن المواهب والإرادة القوية لا تترك صاحبها
براحة ولا تقعد به دون نيل الزعامة أو الرئاسة

والحكومة الارستقراطية تكون عادة أقوى دعامة وأصلب عوداً من
البيروقراطية ، وتكون أكثر ضغطاً على الناس وأقبح بناءً وظهراً ،
فتتغذر الحياة في جوفها على ذلك الفرد الممتاز وينغص عيشه قيد أنظمتها
المرهقة ، فيثور عليها يحاول التخلص منها بقلب العرش ودك دعائمه ، ويجوز
أن يفوز بأمانيه بعد جهد وعناء ، كما يجوز أن نخور عزيمته دون هدم ذلك
البناء القديم . ولكنه قبل أن يبلغ إلى حال العجز والحبوط يرج العرش
رجة عنيفة بنحوق لها قلب السلطان وتنخلع منها أفئدة أنصاره وأعوانه .
ومن الملحوظ أن فشل ذلك الإنسان في الحركة السياسية لا يرغمه على البقاء في
صفوف الهيئة المحكومة بل يحدوه إلى الانخراط في زمرة القوضويين أو في

عضابات اللصوص أو فريق المحتالين . هذا أمر لا مناص منه لأن المواهب لا بد من أن تتجلى نتائجها ومن أن تنصرف بصاحبها إلى سبيل ما إذا منع قهراً عنه من الطريق الذي يريد أن يسلكه فيكون حاله كحال الماء الدافق لا بد من أن ينحدر ومن أن يجد له مجرى ولو سدت في وجهه كل المسالك أما الحكومة الديمقراطية فإن ميدان العمل فيها ينفرج أمام صاحب المواهب السامية ، ويجد له مجالاً لتمدد بسبب قلة الضغط عليه ومن الواضح أن الانخراط في فئة النواب أقل عناء من مقارعة القوات الحاكمة ، ونيل منصب الوزارة أبسر من هدم عرش الملك واستبدال نوع الحكم بآخر . ووجود المرء في مركز النيابة عن الأمة يمكنه من الظهور وبهر الأنظار ، ومن إغراء الناس بالإعجاب به وباحترامه ، ووجوده في دست الوزارة يتمتع بالحرية التي ينشدها ، يكون نافذ الكلمة واسع السلطة ، بدون أن ترهقه مشيئة غيره أو يزهق روحه الخضوع للأنظمة ومنفذها . يمكن هذا النوع من الحكم الطامع من البلوغ إلى ما طمع به ، ويمنع بمرونته من ظهور الأفراد الممتازين بحال الشذوذ المزعج الذي كان في كثير من الظروف سبباً في الانقلابات السياسية

والعناية بدرس النوع البيروقراطي وبفحص الأسباب الباعثة على طلبه تدل على أن الدافع الحقيقي إليه هو حب الذات والظهور حباً جاوز الحال المألوفة . وسواء أُسعي هذا طمعاً أم ولعاً بالسيادة فإن العبرة ليست بالأسماء إنما بالمدلول عليه . ليس بين الخلق من خلت نفسه من الطمع ،

فالصانع والتاجر والزارع لكل منهم مطامع تغريه بتذليل الصعاب الحائلة دونها وبالجد لنيلها أمّا طمع المشتغل بالسياسة فلا يقف عند حدّ ولا تدرك غايته ، ويكون باعثاً على امتلاء صدور الناس بالحقْد على صاحبه وبالعداء والكبد له . والذي يحمل على الاستماتة بهذه الحال ويصرف النظر عن نتائجها الخطرة ، هو حبّ الظهور والتفوق والسيادة على كل ذي إرادة غير إرادته . ولا يمكن الإنسان أن يُغرى بتلك المطامع البعيدة ، ولا بالتطلع إلى ذلك الأوج الراقى ، إلا إذا نشأ كبير النفس قوي الإرادة ، لا تُصادمُ مشيئته ولا يُغَابُ على أمره ناشداً لا يذعن لغير رغبته القوية . وكذلك قل عن الولع بالسيادة ، فإنّ الزعيم أو رئيس الحزب مثلاً لا يعنى بإخضاع الغير لمشيئته قدر عنايته بالانطلاق من قيد الخضوع لغيره

دلت التجارب على أن كل من يعيش في بلد متمدين ليس له إلا إحدى حالتين : الخضوع لغيره أو إخضاع الغير له ، ولما كانت النفوس الكبيرة لا تَحْتَمِلُ الحال الأولى فإنّها تطفر إلى الثانية ، لا لأنها تتمتع بلذة إنّما لكونها السبيل الوحيد لاستقلال النفس ولتمتع صاحبها بحريته التامة . فإذا كان المراد من السيادة المعنى الصحيح الدال عليه اللفظ كان الإنسان يعنى بوفرة عدد من دونه لا بالذين يرأسونه ، وها هو ذا قيصر آثر أن يكون الأول في قرية على أن يكون له المركز الثانى في رومة . غنى القرية يحكم نقرأ قليلين بدون أن يكون لإنسان آخر سلطان عليه ، أما في رومة العاصمة الكبيرة فإنه يحكم ربوات من الخلق غير أنه يكون هو الآخر

خاضعاً لإنسان مثله مقيداً بمشيئة غيره . ولو كانت النفس طامعة بلذّة السيادة :
وحدها لفضل قيصر رومة على القرية ، أما وأمنيتها الانطلاق من كل قيد
وعدم الإذعان لسلطان آخر ، فأنها تعمل مسوقة بمقتضى الحال الأخيرة
حباً بها

« خيرٌ لى أن أكون الأول فى قرية من أكون الثانى فى رومة »
كلمة قيصر وقد احتوت كل معانى الطمع ومدلولاته التى تغرى المشتغل
بالسياسة وتدفعه إلى نشدان ذروات المناصب الرئيسية . والمنافع المادية
وإن كانت تتلف نفوس العدد العظيم من الناس وضماثرهم ، وتحلّ من
مطامعهم فى مقدماتها ، ولكنها لا تأخذ هذا الاعتبار فى نظر الأفراد
الممتازين طلاب الزعامة والرئاسة ، وكل ما يعنون به الاعلان عن النفس
والظهور والتحرر من كل قيد يقضى بالخضوع

الأنانية هي الدعامة الوحيدة التى تُدعّم بها الغاية من الحكم النيابى .
يقولون إنها حال تشير إلى لحة أفراد الأمة وإلى قوة التضامن العام ،
ولكن الواقع يدل على عكس هذا تماماً وعلى مقدار الأنانية التى تملأ نفس
كل طامع بالنيابة عن الأمة . ولا تكون قيمة الذين انتخبوه فى نظره
بعد نيله أمنيته إلا كقيمة العير تستعمل واسطة للبلوغ إلى الغرض ، نعم
إنه تملق إليهم وواسام ومنام بكثير من الوعود المغرية قبل انتخابه ،
فعدم وفائه بما تعهد بالقيام به يعد من العيوب الشائنة والوصمات المخجلة ،
ولكن النائب الموقر لا يتنزل إلى عرفان هذه الحقائق ، ولا يحفل بمن

للا قيمة لهم في اعتباره . ولماذا يعدّ الكذب والاحتيال من العيوب
ما دامت المغررات الخادعة وأنواع المرااة والنفاق كلها من صنوف السياسة
بل هي السياسة بما احتوت وما قامت عليه ؟



بين الناس من يحس رابطة التضامن العام والصلة التي بينه وبين
الامة والإنسانية ، فتدفعه نفسه الكبيرة إلى العمل لمصلحة الاجتماع ، وإلى
تضحية ذاته في هذا السبيل ، ولكن هذا النوع من الرجال نادر الوجود
في هذا الزمن ، وفضلاً عن هذا فإن لهم عواطف حية ومشاعر حساسة
تجعلهم دائماً بمعزل عن مخالطة الناس . والفرد الذي يمتاز بهذه الخصال
العالية يرى من الحكمة عدم التطويع بنفسه في هيئة نيابية ملأى بصنوف
الأباطيل والمتناقضات ، والتألم أو الموت في خدمة الانسانية أيسر عنده
وأهون عليه من نشدان كسب الرأي العام من طريق التملق والخداع كما
يفعل كل الراغبين في الانتخاب الطامعين به يؤدي ذلك الإنسان ما يراه
واجباً عليه بغير انتظار الشكر من الناس ، وبدون أن ينزل إلى الطمع
بمدحهم أو إلى الإعلان عن نفسه بعبارات فخمة وألغاز مختارة . والحرص
على الكرامة يحدوه إلى تجنب من ليس من طبقه ، وإلى قصر اجتماعه
على فئة قليلة من أمثاله ، بمعزل عن مشاغب العامة وبعيداً وضوا
الحياة المرتبكة

تبعث بعض الظروف نفراً من رجال الإصلاح على الوقوف في وجه

الرأي العام ، لا لثقله ومداجاته وإنما لوعظته ولفته إلى عيوبه بغية صرفه عن العادات المبتدلة إلى أخرى حسنة . وما النصيح للناس بالذي يحلو في مسامعهم أو يحلمهم على الرضا عن مسديه ، لهذا ينال الرأي العام من هؤلاء الفضلاء بأنبياه وبرائثه ، بدلاً من أن ينزلهم منازلهم الحقيقية بهم من الاعتبار والاحلال

ومن الثابت أن أمثال ويكلف وكنوكس ولوفر وسافو نارول أثاروا على أنفسهم سخط الكثيرين من الناس ، كما حملوا فريقاً آخر على التعلق بهم والانتصار لهم . ولكن هؤلاء المصلحين مع ما امتازوا به ودلّ على الإرادة القوية والثبات والإقدام لم يكونوا ليصلوا إلى إرضاء الرأي العام وكسب ثقته لاهم ولا أمثال روسو وكارليل وجيث وكانت ، لو انصرفت رغباتهم إلى نيل مقعد في المجالس النيابية ، ذلك لأنهم من ذوى الفضل الصحيح ، والرجل الفاضل لا يتنزل إلى مداينة المنتخبين لكسب أصواتهم ، ولا إلى محاربة خصمه أو مزاحمة بوسائل غير شريفة وما يقدم عليه غيره من التصرفات السافلة والحيل الخزية ينفره من تحدى الإتيان بمثلها ويغضه في العالم وما اشتمل من صنوف التعرير

أما غير هؤلاء فيسوقهم حب الذات والأنانية ، ولما كان الفوز في الانتخابات يقتضى إنكار النفس والمصالح الشخصية ، فإنهم يلبسون ثياب الرياء ويتظاهرون بكل ما يندع الناس ويفرى بالانتصار لهم . ولو أتيح لكتاب ناضج أن يعلن ما يأنيه المرشحون أنفسهم للانتخاب من الوسائل الدنيئة وضروب الحيل السافلة ، ولو دل على حقيقة الأغراض التي يخفونها

وراء مظاهرهم ، لحمل كل المطالبين على تفريز نفوسهم من ذلك النفر وعلى تخييرهم . ولكن الحياة ليست صحيفة تقرأ ، وأحوالها الكثيرة المتغيرة لا يكفي الدلالة عليها بحث كاتب منقاد ، والخفي من حقائق الناس لا يبدو من وراء الحجب التي تخفيه ، فللساذجين كل العذر حين تخذعهم الظواهر وحين يحصرون قنهم بمن ليسوا أهلاً لها

إن أصحاب الفضل الصحيح بمنزلة عن السياسة وعن الطمع بالسيادة ، والناس لا يهتدون إليهم ولا يعرفون ما لهم من المزايا المرجحة ، ما داموا لا يعلنون عن أنفسهم بالوسائل المزعجة كما يفعل طلاب الظهور والمناصب ، هذا هو السبب في ترك زمام الأمور والمصالح في يد من لا يحسنون التصرف ولا يعنون بمصالح الناس . وسواء أكانت السلطة للفرد وحده أو له مع غيره ، أو لجمهور منتخب ، فإن القابضين على أزمة الحكم يكونون حتماً من الساعين إلى المناصب الطامعين بها ، يقصدون بواسطتها إلى الرفعة حين لا يبلغون إليها بالمزايا الشخصية والفضل . والأمة المحكومة هي التي تحس تأثير نوع الحكم فيها ، وما دام أساس النظام لا يتغير بتبدل الأفراد وأنواع الحكم ، ويبقى روحه وأعراضه الأولى بحال ثابتة ، فليس من فارق في نظر الهيئة المحكومة بين الحكم المطلق وبين النوع الديمقراطي أو البيروقراطي . أما ذوو المطامع السياسية وطلاب السيادة والنفوذ فانهم يميزون بين تلك الأنواع ، لتأثيرها مباشرة في أحوالهم وفي مطامعهم ، لأن لهم وحدهم كل الامتيازات والنفرات ، فهؤلاء هم الذين يهتم القصد إلى النوع أكثر إنتاجاً وملاءمة مع مصالحهم الشخصية

أما وهذه هي حقيقة الأحوال الحادثة ، فإن العمل بإسم المصلحة العامة أو الأمة كذب وتغريب ، واندفاع الشعب للانتصار لمبدأ من المبادئ السياسية وتحمسه لنوع من أنواع الحكم نتيجة من تأثير الخداع فيه ومن استيلاء الغرور عليه

وليس هنالك أمل بمنع أسباب الضرر ، وبالوقوف في وجه المطامع ، وبإبدال هذه الأحوال الفاسدة بخير منها ، وبتقرير الرأي الصواب في أنواع الحكم واختيار أفضلها ، إلا بتربية الأمة تربية عالية ، وإلا بتعليم العامة قبل الخاصة ، حتى لا يبقى بين جماعات الشعب الواحد مجال للخادعين ولا سبيل للتغريب والغرور



البحث الخامس

الاقتصاد والغرور

العيوب والمساوي التي تشوّه المدنية وتغرى بسآمة العيش وبالملل من الحياة المرتبكة منشؤها المسائل الاقتصادية . ففريق عظيم من الناس لا يعنيه الدين ، ولا يبحثون عما وراء المنظور ، ولا تهتمهم السياسة ولا نوع الحكم ، ويستوى لديهم أكانت الهيئة الحاكمة جمهوراً من الشعب أم فرداً في يده زمام السلطة المطلقة . ولكن لا يمكن أن يوجد في أمة متمدينة شخص واحد يغفل العناية بالشئون الاقتصادية ، ويهمل التساؤل عن موارد الكسب وأبواب الصرف . فكل رجل له شيء من الإدراك والتمييز يحسّ افتقاره إلى ضروريات الحياة ويكدح إلى نيلها ، فإذا اعترضته بعض الصعوبات أو حالت دونها الحوائل يتذمر من الأولى ويقاوم الثانية وأقوى ما يغرى المرء بالاستياء والسخط عدم التناسب بين مقدار العمل وقيمة ما ينال بواسطته من الثمرات ، لا يكف أبداً عن عمل المقارنة بين نصيبه في الطبيعة ومن العمل وبين قسط غيره منهما

يشعر الإنسان بالجوع بعد مرور بضع ساعات من تناوله الطعام، ويحس التعب من العمل عند انقضاء النهار ، وكما وقعت عينه على شيء يغرى بالنظر إليه أو يجذب بروائه النفس تقوى الرغبة فيه وتبعثه على طلب

الحصول عليه . فحاجات الجسد وشهواته هي التي تحمل الإنسان على التفكير في شئونه المالية وفي الحال الاقتصادية العامة ، وفي موارد الكسب والإثمار ، وفي استعمال الزمن

كان للشئون الدينية في العصور الوسطى كل السلطان على الخلق ، وكانت عنايتهم قاصرة على الاهتمام بها دون غيرها . ثم انصرفت الأفكار من نهاية القرن السابق إلى منتصف هذا القرن إلى الأحوال السياسية وإلى نشدان الحرية الشخصية . أما الآن فإن روح الحركة الفكرية وعناية الفرد كالجاعات منحصرتان في المسائل الاقتصادية ، فهي في هذا العصر أساس السياسة والمحور الذي تدور عليه ، وفي السبب الباعث على مخاصمة الشعوب بعضها البعض أو على ثورة فريق من أمة على فريق آخر . وهي الدافع إلى الثورات والحروب وإلى الاستعمار وفتح البلاد وتدويخ العباد ، كما أنها سبب حتى في الإصلاح والانقلابات السياسية

وليس في قدرة الحكومات مناهضة الشعوب ومنعها من العناية بالمسائل الاقتصادية ، ولا مقاومة رغباتها وما تنصرف إليه بسببها ، فهي الحادث الخطير الذي يلهى العالم كله عن كل ما عداه

ولم يحدث في زمن من الأزمان أن النزاع بلغ بين الغني والفقير الحد الذي وصل إليه في العصر الحاضر . والفقير نوحان : الأول ما يدل عليه اللفظ حقيقة ، وهو حال يتعذر معها على الإنسان الحصول على الحاجات الضرورية للعيش كلها أو بعضها ، واستمرارها يفضي إلى تلف صحة الجسم

وفقدانه الحياة بسبب نقص أسباب حفظها . والثاني الفقر النسبي والمراد به عجز الإنسان عن نيل حاجات كالية ليست من مقتضيات حفظ الصحة والحياة ، فلا يشعر المرء بحاجة إلى هذه الأشياء إلا عند رؤيته أو عرفانه حصول غيره عليها وتمتعه بها

هذا النوع لا يكون بحال واحدة من الاعتبار ، بل يختلف باختلاف النظر والناظر والمطموع به . فالعامل يرى نفسه فقيراً حين لا تكفي أجرته لإرضاء شهوته بما ترغب فيه من الخمر الكثير والدخان . وصاحبة المزرعة تسخط على الفقر إذا لم تتمكن من اختيار ملابسها وفاق ما تشتهي من الحرير والحمل ومن التحلى بما تطمع به من الدرّ والجوهر . والتاجر أو صاحب المهنة الحرّة يشكو قلة التراث يوم تنصرف عنايته إلى تدبير ما يورثه أولاده ويراه سبباً في هوائهم وفي منع أسباب الاحتياج عنهم . ولكن العامل يرى صاحبة المزرعة غنية ، وهي لا تنظر إلى من دونها وتحملق إلى ذوى اليسار والمال الجمّ ، والمدرس أو المحامي يشعر بالفقر إلى جانب المظالم وذوى الثروات . ولما كان الفقر في هذه الظروف التي ذكرت لا يدل على حال ثابتة ، فهو صورة وهمية لا وجود لها إلا في مخيلة الإنسان الواهم ، وهي لا تفضى به إلى العوز ولا إلى الحرمان من مقتضيات المحافظة على البقاء .

العادة تستعبد الإنسان وتملك عنانه ، وشهوة النفس تسوقه إلى علق مغريات المدنية وزخارفها ، فإذا نظر المرء إلى العالم بالعين السالفة يجد أن

الناس جميعاً في الأزمان الحالية كانوا فقراء بالنسبة إلى ما هم حاصلون عليه الآن ، لأن الملابس كانت دون هندامها الحالي وأكثر منها خشونة ، كذلك كانت المساكن أقل فخامة وهندسة ، والرياش دون ما نعرف لها الآن من اللطف وحسن الصناعة وارتفاع القيمة ، وكذلك كانت النقود أكثر ندرة كقتضيات المعيشة في تلك الأزمان . ولكن الإنسان مع ما ذكر لم يكن يشعر بالفقر مثله في الحال الحاضرة ، بسبب تمكنه من نيل ضروريات الحياة وكل ما يفتقر إليه لدفع عاديّات الجوع والعطش والبرد والحرّ

فالفقر النسبي لا تبدو معالته وتأثيره في النفوس إلّا عقب وجود ما يتبع المدنية الكاذبة من المستحدثات الكعالية والبدع ، أما الحال الطبيعية والمدنية الراقية وأساسهما المعيشة البسيطة ، فإنهما لا يفضيان أبداً إلى عرفان الفقر الصحيح

الإنسان كالحوان وكالنبات في حاجة ماسة إلى الغذاء الكافي المتناسب مع طبيعته وتكوينه ، فإذا منع منه أو لم يجدّه يضعف ثم يموت حتماً . والرجل في الأزمان النائية لم يكن يستكين لحظة من الفقر ، بل كان يغالب الظروف التي تنشأ منها ليمنعها ويفوز بحظ أحسن منها ، فإذا كان صياداً مثلاً وخلا المكان الذي يسكنه من الصيد فلا يمنعه مانع من الرحيل إلى حيث يجد حاجته . وإذا زرع قطعة من الأرض ورآها غير مخصبة ، وعرف بقعة أخرى أكثر خصوبة وإثماراً ينتقل إليها ويضع يده عليها بدون تردد

ولا إهمال . وإذا منه رجل أو أكثر من عمله أو من الانتفاع بثمراته يحمل سلاحه ويقاتله ، فيغلب خصمه ويتمتع بثمار عمله أو يقتله الخصم وتكون الغنيمة لمن غلب

من تمثل هذه الحوادث يستنتج العقل أن وفرة الرزق في ذلك الحين كانت تناسب مع القوة البدنية والبسالة ، وأن طلب المال كان الحامل على المهاجرة من مكان إلى الآخر وعلى التنازع والخصام

فالإنسان لم يكن يعرف الفاقة مع حال البداوة والخشونة ، ولم يكن تعوزه ضروريات الحياة مع عدم الحضارة . فلو أن المدنية وقفت بالشعوب عند حدّ تحسين مقتضيات الحياة ووسائل نيل الضروريات كالزراعة وتربية الحيوانات والصناعة اللازمة ، لحلت الأمم كلها من رجل واحد يشكو الفاقة والعوز

من يهمل الأرض وفلاحتها ويحبس نفسه وراء أسوار المدن ، حيث لا يزرع ولا يصيد ، لا يستطيع الكف عن طلب غذائه من الغلال والثمار واللبن ولحوم الحيوانات والطير والسماك ، فيقدمها له نفر آخرون في مقابل عوض منها تزيد قيمته عنها . وباستمرار هذه الحال من المبادلة يثرى النذر القليل من ذوى النشاط والحيلة ، ويرجع الفريق العظيم إلى صفوف الفقراء

فالمنصرف إلى الزراعة واستثمار الأرض يكون غنياً أبداً لا يعرف الفقر

إلا حين يمنع من الانتفاع بحقله ، وإلا حين يبيع تلك الأرض ويكتره
غيره ، فيعمل لمنفعة كاريه ويحرم من ثمرات عمله . أما التحضر على النهج
الذى يتحدثاه الناس الآن فإنه يغرى عدداً كبيراً من المزارعين بترك
الحقول والفلاحة وبالإقامة فى المدن ، فتكون النتيجة زيادة العمران
ومضاعفة عدد المصانع والعمال ، حتى يجئ وقت يكون هؤلاء أضعاف
عدد من يعنون بالزراعة وبإنبات ما يحتاج إليه الخلق من الغذاء ، فيقل
الناتج عن المطلوب ويكون ذلك سبباً فى المجاعة وفى الفقر المدقع

هذه هى الحال الواقعة الآن فى أوروبا الغربية ، ذلك الجزء من
المعمور الذى يلوح للنظر الساذج مجمع كنوز الأرض وأغنى بقاع الدنيا ،
فيكفى الإنسان بحث الحال الاقتصادية فى تلك البلاد ليهتدي إلى عكس
ما تقرر به تلك الظواهر الخداعة . سلك أهلها ذلك السبيل الذى ذكرناه ،
فاجتمعت الثروات العظيمة فى أيدي نفر قليل منهم يعيشون بها عيشة
الترف والجنون ، وخلت منها أيدي البقية وهم الفريق الأعظم فأصبحوا
لا يحصلون على الرزق اليسير إلا بالكدح والعناء العظيمين ، بل إن منهم
من لا يبلغ بعد الجهاد العنيف إلى حال ترضى الإنسان القنوع

وكل يوم يمرّ تزيد فيه الفروق المميزة بين حالي الغني والفقير ،
تتضاعف ثروة الأول ويزداد شقاء الثانى ، فيعظم جاه المثرى بقدر ثروته
ويقوى نفوذه فى الأمة وفى دوائر الحكومة . ولم يحدث فى زمن من الأزمان
أن بلغت الثروات المجتمعة فى أيدي الموسرين قدرها فى أيديهم الآن ،

ففي انكلترا وحدها أكثر من ألف رجل يملك كل منهم ثروة تقدر بما يزيد عن ستة ملايين من الفرنكات ، وهناك مائة ألف إنسان تقريباً في أوروبا يملك كل منهم أكثر من مليون . وإلى جانب هؤلاء الأغنياء المترفين عشرات الملايين من الخلق تنقصهم حاجات العيش كلهم فقراء بالمعنى الصحيح ، لا يعرفون في الصباح ماذا يأكلون عند انقضاء النهار وطلب البطن الطعام ، ولا يدرون أين يرقدون عند انسداد الليل وطلب العيون النوم

لم يكن العبد في الأزمان الخالية يملك شيئاً من حطام الدنيا ، كان كالمتاع يباع ويشترى ، ولكن مولاة كان يعطيه كل حاجات التغذية واللباس ويخصص له مكاناً للنوم فيه . وكانت الهيئات الحاكمة في الأزمان الوسطى تحرم على المنشردين والدجالين وعلى القبائل الرحالة امتلاك عقار أو عين ثابتة . ولكن هؤلاء المحرومين مما أحل لغيرهم من المزايا الاجتماعية كانوا يحصلون على حاجات العيش سواء أبالسؤال وضروب الشعوذة أم بواسطة السرقة والنشل ، كان في استطاعتهم بسهولة دفع وقر الجوع عن البطون وعاديات الحر والبرد عن الأبدان

أما الإنسان في هذا العصر ، عصر المدنية والترفيه ، فإنه أسوأ حالاً من العبد في الأزمان القديمة ومن المتعسرين في الأزمان الوسطى ، لأنه لا يتيسر له الحصول على قوته بسهولة كما كانت الحال متيسرة لأولئك البائدين . وإذا امتاز عنهم بشيء من حرية التصرف ، فإن أبواب

الرزق بفضل نظام الاجتماع الحالى يجدها موصودة في وجهه إلا باب القبر، بشرط أن يموت جوعاً لا انتحاراً. ومن هذا يثبت أن الغنى بسبب هذه المدنية أعظم غنى من مثله في الأزمان الفائتة، وأن الفقير أكثر فقراً وشقاء من قرينه في تلك العصور

يعيبون على المدنية القديمة استئثار بعض الناس بالثروة دون البقية. فهل سمع عن أولئك الأغنياء أن أحدهم صرف ٥٠٠٠٠٠ من الفرنكات في وليمة أعدّها لفريق من أصدقائه كما فعل أحد أغنياء أمريكا من أشهر قلبية خلت؟ وهل بلغ الترف بأحدهم حدّاً يبسر له إطعام جماعة من الناس في حفلة عرس طعاماً محضراً من السنة البلابل؟ بين معاصرينا من فعل هذا، ومن اشترى إناء خزفياً بمبلغ ٢٥٠٠٠٠ فرنك، ومن ابتاع جواداً للمسابقة بثمن ٧٠٠٠٠٠ ألف فرنك، ويوجد أيضاً من يسمح لغانية تفتنه بتبديد مليونين من الفرنكات في العام الواحد

الغنى في العصور الخالية كان نادراً، فالندرة هي التي لفتت المؤرخين إلى ذكره في صحف التاريخ، مع أن أعظم ثروة اجتمعت في ذلك الزمن في يد واحدة لم تبلغ إلى مثل ما يملكه الآن فرد من المتوسطين في الغنى. كانت مظاهر النعمة والبذخ قاصرة على تزيين القصور واختيار الرياض النفيسة، أما الآن فإن مظاهر الأغنياء تجاوزت كل حد وأصبحت واسطة للدلالة عليهم وإعلاناً في أماكن النزهة العمومية والمسارح والمراقص وحفلات السباق. تجمّر جياهم المطهمة العربات الفخمة في الشوارع بين

من لا يملكون القوت فتغريهم بالحسد والحقد . وما يتحلّى به المثرى من الأحجار الكريمة والجواهر تتألج بانعكاس الضوء عليها ، فتبهل الأنظار وتؤثر في نفوس المعوزين تأثيراً يعكس الغاية من الحلية في نظر المتحلّى بها . كل المحتاجين يتألمون من الفقر ، ولكن رؤيتهم مظاهر النعمة والترّف ومقارنتهم أحوالهم السيئة بحال من يتمتعون بالغنى والترّفه تثيران فيهم عوامل الحسد ، وتضاعفان الألم من الحياة والسخط على المثرين ، وتساعدان على انتشار روح الاشتراكية والفوضى

ليس من الحكمة التغافل أو إنكار ما بلغ إليه عوز الفريق العظيم من الخلق ، فإن حال المتحضّر صارت متعسة إلى حدّ يفضل عليه حال الحيوان في الصحراء

فمسكن الفقير في المدن دون جحر الحيوان في النظافة ، وطعامه لا يكاد يدفع عنه الموت بتأثير الجوع ، بل إن حوادث الموت التي من هذا النوع كثيرة وثابتة تنقل إحصائياتها وتعلن بين حين وآخر . فهذه الحال ولا مراء سيئة ودوامها متعذر ، والأغنياء يدركون هذه الحقيقة ، ويخافون يوماً يكون شرّه مستطيراً . وعلماء الاقتصاد يفرّون من ساعة الحساب الرهيبة ويحاولون تأجيل حينها ، فعمدوا إلى خدعة العقول وتخدير الأعصاب المتهيجة بنوع من التفرير سموه (قانون أجور العمال) هذا القانون المبتدع يرمى إلى تحديد أجور العمال بحال تناسب مع حاجاتهم الضرورية ومع أسعار الحاجات في البلاد التي يعيشون فيها ،

فليس الغرض منه تمكين العمال من كسب ما يزيد عن حاجتهم إنما دفع أسباب العوز فقط وملأ البطون وإخراص الألسن، حتى لا تزعج أصوات التذمر والسخط الأغنياء في قصورهم الباذخة، حين يتناولون الأطعمة الشمية وكؤوس الخمر الممنقة، أو حين يطيب لهم الرقاد على الأسرة الفاخرة والراحة في الفراش الوثير

ولكن هذا القانون لا يؤدي المقصود منه، ولا يمكن أن يلفظ شقاء البؤساء ولا عوز المحتاجين، لأنه لا يفيد من لا يجدون عملاً للارتزاق، ولأنه يقصر العمل به على فصل الحركة القوية والعمل. وبما أن العامل لا يتمكن من توفير شيء من أجره القليل فإنه في زمن البطالة لا يجد الخبز وسائر ضروريات الحياة

العامل المشتغل في حاجة إلى ما يكفي لحفظ صحته في حال جيدة، وإلى ما يكفل لحياته بلوغ الأجل المقدّر مثلاً وسطاً. فلا بد من اعتلاله وإصابة جسمه بالسقام حين يعاني عملاً يجهد ولا يتناسب مع قوته، وحين تنقصه الكفاية من الغذاء والحرارة والنوم الضروريات التي تقتضيها الصحة فالإفراط في العمل إلى حدّ يسبب ضعف الجسم بمائل نقص الغذاء، لأن تأثير كلٍّ من الأمرين في الجسم بمائل تأثير الآخر فيه وينتج النتيجة عينها. فإذا كان قانون أجور العمال وافياً بالغرض الذي وضع من أجله لاستطاع العامل بواسطة عمله كسب ما يقوم بحفظ صحته وفاق حالها الطبيعية. ولكن التجارب أظهرت عكس هذا فدلّت على فساد القانون الموضوع

وعلى أنه ليس دواء العلة الخطيرة التي يشكو منها الناس والتي تزيد الأحوال ارتباكاً

العالم الاقتصادي يفخر ويعجب بذلك القانون ، حين ينقضى النهار ويرى العامل منصرفاً من مكان العمل حياً يمشى على قدميه ، وحين يعرف أنه يتمكن من ملأ معدته بالخبز بما نال من الأجرة. ولكن الباحث النقاد لا يرضيه هذه الحال ويؤكد أن العامل باستمراره عليها يعيش فقط ثلثي عمر الإنسان الممتع الذي ينشأ ويعيش معه في ذات المناخ والطقس . ولا مراء في أن الفرق بين أجلي الاثنين ينشأ بسبب الفرق بين نوعي الغذاء ووسائل المحافظة على الصحة والقوة ، فالتغذية القليلة والفاقة والحرمان من كل المقويات الصحية تفضي إلى إضعاف الجسم . والأجرة التي يؤجر بها العامل تمنع الموت العاجل الذي يحدث بسبب البرد أو الجوع ، ولكنها لا تحول دون الموت البطيء بسبب الضعف الناجم من عدم كفاية الغذاء والحرارة والراحة

والمشتغل بالأعمال العقلية أو الفنية ليس أحسن حالاً من العامل الذي ذكرنا ولا أقل منه تعاسة وشقاء ، فالمتعس الذي يقضى شطراً من حياته في التأديب والتعلم ، حتى يتاح له امتحان مهنة حرّة ، يعاني الأمرين ويقاسى في طلب الرزق الحلال ما يقوّض دعائم العزم والصبر . إن فريقاً عظيماً من الناشئين يقصدون إلى هذا الباب من العمل مع ضيقه بمن فيه ، فيزيدون الحال عسراً ويتزاحمون على القليل المطموع به تزامم الجبايع على

المضفة مع وثوقهم من أنها دون ما يشبع الواحد منهم
لهذا السبب نرى أن طائفة من الكتاب والمحامين والأطباء والمهندسين،
بالرغم من حصولهم على نصيب وافر من التريية والعلم، تنقصهم حاجات
العيش على الشكل الذى يتناسب مع حالهم من الرقي والتقدم. وهؤلاء
يشعرون أكثر من غيرهم بتأثير هذا الحرمان فى نفوسهم وفى صحتهم،
ويتألمون لما لا يعرفه العامل الساذج الجاهل. إن طبيعة الحال ومقتضيات
الظروف فى الحياة الاجتماعية تقضى بمخالطة هذا الفريق أهل اليسار والغنى
فعرقاتهم أو رؤيتهم ما يتمتع به هؤلاء من النعمة والبذخ يحدوهم إلى المقارنة
بين حال هؤلاء الأغنياء من اليسر والهناء وما يتأذون منه من العسر والشقاء،
فيتضاعف ألم النفس ويدرك العقل كثيراً من مساوئ الحياة ومما فيها
من النظام المعتل والمظالم. يسمي البعض هذا الفريق (البؤساء)، وكل
شواهد الحال الحاضرة تدل على أن هؤلاء (البؤساء) هم الذين تكون
لم اليد القوية فى قلب نظام العالم الاقتصادى رأساً على عقب يوم يفيض
الأناء وتبلغ الروح التراقى



تصل الثروة إلى الإنسان من مصدرين : الأول الوراثة فيكتفى الوارث
بالاحتفاظ بها والتمتع بأرباحها، أو يزيد عليها ويضاعفها، والثانى جمعها
بوسيلة من الوسائل. ومن الواضح أن الإنسان وحده، دون بقية المخلوقات،
هو الذى انفرد بالعناية بحال وارثيه رغبة فى هئائهم، وهذا الميل الغريزى

مظهر من أعراض الحرص على بقاء النوع . وقد غالى الإنسان فى عنايته بالنسل ، ولم يقف عند حد الرغبة فى تربية الأولاد حتى بلوغهم العمر المناسب للعمل ، بل تجاوزها إلى تدبر ما يكفل لكل خلفه السعة والهناء وزيادة الثروة الموروثة فحدث عادة بدون أن يكون للوارث سبب جوهري فيها ، لأن الثروة الكبيرة لتكوّن عادة من أملاك ثابتة كالعقارات والأرض الزراعية ، وثمن هذه الأشياء يرتفع دائماً بسبب ازدياد العمران وعدد السكان وارتقاء المدنية ، فيزيد إيراد المالك بنسبة هذه الزيادة وتنمو ثروته . أما المصنوعات فإنها آخذة فى الرخص بخلاف الغذاء فإن أثمانه ترتفع وهكذا المساكن فإنها تضيق من حين إلى الآخر وتضعف أجورها . هذه هي النتائج الطبيعية التى تنجم عن النظامين الاجتماعى والاقتصادى الذى يجرى على نهجهما العالم بدون تمن ولا حذر

ينكر بعض علماء الاقتصاد ارتفاع أثمان المأكولات ، ولكنهم لا يستطيعون إقامة الدليل الواضح كما يفعل من يخالفهم فى القول . نعم إن المجاعات فى الأزمان الخالية كانت أكثر منها الآن ، وتلف الزرع فى جهة نائية كان يفضى إلى ارتفاع الأثمان بصورة مدهشة ، وهذه الأحوال الشاذة أصبحت نادرة بسبب تحسن وسائل النقل والتجارة . ولكننا نرى بالرغم من هذه التسهيلات أن متوسط أثمان الغلال واللحوم وصل إلى حدّ غير مألوف ولا زال آخذاً فى الارتفاع

وزيادة مساحة الأراضى الزراعية بسبب تحسين وسائل الري والهندسة

في أمريكا وأستراليا لا تفضى إلى هبوط الأسعار كما هو المنتظر ، إنما توقف حركة الارتفاع زمنًا قليلًا . وحين تزرع كل الأراضي الصالحة للزراعة ولا يعود المحراث يجد بقاعًا جديدة لحرقها واستدراار الخير منها ، يكون الناتج من الأرض متناسبًا مع عدد سكانها في ذلك الزمن الجائى كما هي الحال الآن ، فلا يكون هنالك مسوغ طبيعي للرخص ، وتلبث الأثمان آخذة في طريقها إلى الارتفاع

تلك الحال المنتظرة تفضى حتمًا إلى فقر العامل المشتغل بالصناعة وإلى إثراء مالك العقار . فالأول تتحتم عليه مضاعفة أوقات العمل وثمراته ليستعويض من هذه محصولات الأرض الضرورية لحفظ حياته . أما الثانى فانه يمكنه استبدال ثمرات أرضه وهي غالية جدًا بالمصنوعات وهي رخيصة جدًا . هنالك تكون النتيجة قلة غذاء الصانع المسكين ، وتمتع المثرى بتبديد المصنوعات بغير حساب لرخصها ، ومضاعفة عدد المستعبدى الذين يقضون كل العمر فى الشقاء وفى نهينة حاجات الغنى وما يستملح من أسباب التمتع ومظاهر العظمة والترف . والعلة الأصلية فى سوء الحال وعموم الشقاء هي فساد النظام الاجتماعى الذى أدى إلى تملك جماعة قليلة الأرض كلها ، وإلى حشر من خلت منها أيديهم فى المدن ، حيث يكون نصيبهم فيها الكدح والشقاء والعوز وتلف الصحة

أما من يتوصل إلى ايجاد ثروة كبيرة وامتلاكها من غير طريق الوراثة فالغالب فى الأمر أن يصل إلى ذلك بواسطة التجارة أو المضاربة أو

الصناعة مع غرض النظر عن الأحوال الأخرى النادرة التي تجبى من
الصدف ، كالعثور بمنجم ذهب أو ماس أو كالاكتفاء إلى منبع زيت
البترول أو ما شاكل ذلك

التاجر هو الواسطة بين صاحب المحصول وبين المحتاج إليه للانتفاع
به ، وربحه يجبى من إضافته إلى الثمن الذى اشترى به قيمة أخرى عوضاً من
تعبه يأخذها من المشتري الجديد . والمعروف أن هذا النوع من التجارة
الشريفة لا يبلغ بصاحبه إلى أوج الفنى العظيم ، ولا يملأ يديه بالثروة
الضخمة . والتاجر بسبب المزاحمة القائمة بينه وأمثاله لا يستطيع نيل الأرباح
العظيمة من متجره ، وكثيراً ما يقنع بالقليل الكفيل بقضاء حاجات العيش .
وفضلاً عن هذا فإن التجارة الآن ترمى إلى محور الوسطاء الكثيرين الموجودين
بين صاحب المحصول والمتنفع به لكي يتمكن المالك من الاختصاص بربح
أكبر مما يأخذه عن طريق الوسيط ، ولكي يشتري المستهلك بثمن
أقل مما يعطى التاجر . فالتجارة التى هذه غاية المتعاملين بها وغرضهما
منها لم تعد تفيد إلا لكسب الرزق وقضاء حاجات العيش ، ولا يمكن أن
تكون سلباً يرقى إلى الثروة اللهم إلا إذا تمكن التاجر بالدهاء والحيلة من
التغلب على مزاحميه ، ومن حمل الناس على الثقة به والقصد إليه ، وإلا
إذا نجح للبحث عن المتاجر والأرباح الكثيرة بدون التفات إلى الصعوبات
التي تعترض طريقه ولا إلى الأخطار التي تحوطه ، كما هي حال من يرحل
للتجارة فى وسط أفريقية أو بين القبائل النافرة فى آسيا ، ومع هذا فإن

هذا السبيل الذى يطرقةُ أولو الطمع والبسالة صار قليل المخاطر بسبب
تحسن طرق المواصلات وكثرة التردد عليه ، فلا ينقضى زمن قصير من
الآن حتى تزول أسباب الإثراء بواسطته ، ويكون كغيره من أبواب
الارتزاق قليل الربح كثير العناء ، وتصبح التجارة ونصيب التاجر منها فى
وسط أفريقية وآسيا والصين كما هما فى كل مدينة فى أوروبا المتحضرة

بقي هنالك نوع واحد من ضروب التجارة يضمن الربح الوافر بالرغم من
كل شىء هو احتكار نوع من الحاجات الضرورية ، ورفع ثمن البيع وفاق
ما تفرى به مطاعم المحتكر . فيكون للمشتري الخيار بين أمرين : دفع الثمن
المقَدَّر ولو كان باهظاً لا يتناسب مع القيمة الحقيقية للشىء ، أو الامتناع عن
الشراء إذا أمكنه التجاوز عن الضروري ، وهذا بعيد الاحتمال . ولكن هذا
النوع من التجارة لا يمد من الوسائل الشريفة وتعتبره بعض الشرائع مثال
السرقه الإكراهية والاعتصاب

أما المضاربة فهي من أكبر العيوب الموجودة فى المسائل الاقتصادية ،
ولكن نفرأ من الذين ترضيهم كل حال موجودة يبررون الدفاع عنها
ويرونها ضرورة لازمة فى النظام الاجتماعى

لامراء فى أن المضارب لا فائدة منه للناس ولا يعود من عمله نفع لأحد
ولا يماثل التاجر فى كونه وسيطاً بين المتعاملين ، وكل ما يمتاز به الحصول
على الجانب العظيم من ربح العمل والعمال بواسطة الحيلة والإكراه . فلا
مميز بينه وبين قطاع الطريق لأنه يسلب المالك محصولات الأرض ويرغم

الناس على شرائها منه بثمن مرتفع ، وإذا كان قاطع الطريق يسطو بسلاح من الحديد والنار فإن سلاح المضارب يمتاز بأنه ذو حدين : الارتفاع والنزول فإذا كانت غاية المضاربة منصرفة إلى سرقة الملاك وأصحاب المحصولات يبيع كمية كبيرة لا يملكها ولا وجود لها في يده من النوع الطامع به بسعر أقل من السعر الحقيقي المعروف في السوق ، بشرط أن يسلم هذه الكمية بعد مرور أجل معين ، فينهض المشتري إلى المضارب يبتغي الشراء منه ويعرض عن صاحب المحصول ، لأن الأول يبيع بثمن أقل من الثاني ، فإذا كان المالك غنياً أمكنه الانتظار وتأجيل بيع ما يملك إلى الوقت المناسب ، بدون ضرر يعود عليه من الانتظار . فإذا حان أجل توريد الصنف الذي باعه المضارب لا يستطيع الحصول على الكمية التي باعها بثمن بخس كما كان يرجو فيضطر إلى شرائها من صاحب المحصول بالثمن الذي يرضى به ، فتكون الغلبة على السارق

أما إذا كانت ظروف المالك الأصلي تكرهه على بيع المحصول بسرعة لسبب ما ، كما هي حال الفئات الكثيرة من الناس إذا لم تقل كلهم ، فإن السعر المنخفض الذي باع به المضارب يرغم صاحب المحصول على خفض الثمن الذي يبيع به إلى أقل من سعر المضارب حتى يغري الناس بالشراء منه . ولكن لما كان المحتاج إلى الصنف سبق فاشتراه من المضارب ، لذلك لا يجد صاحب المحصول من يشتري منه غير المضارب ذاته فيشتري بالثمن البخس ، ثم يسلم التاجر الذي تعاقد معه من قبل الكمية المطلوبة

منه في الأجل الذي تمحدد للتسليم وتكون النتيجة من هذه الحركة خسارة المالك وربح المضارب .

أما إذا رغب المضارب في النهب من طريق الصمود فإنه يشتري من صاحب المحصول كل ما لديه من الصنف بالثمن الذي يرضى به ، وهو يستطيع أن يشتري أكثر مما تنتج الأرض لأنه لا يدفع الثمن نقداً بل بعد مضي زمن معين . وحين يصبح مالكاً كل الكمية المعروضة للبيع التي يحتاج إليها الناس ، يضطر هؤلاء إلى شراء ما يحتاجون إليه بالثمن المرتفع الذي يقدّره ، فيربح الربح الوافر ويملاً خزائنه بالذهب بدون تعب ولا عناء ، وبدون أن يكون له رأس مال سوى ثقة الناس به وهو المقتصب المحتال أين حال هذا الاصل من الرخاء والسعة من حال العامل الشريف الذي يعاني صنوف العذاب والتعب حتى يجنى شيئاً من ثمار عمله ؟ يقول المتشبع للمضاربة بأنه لا غرابة في تلك الحال ولا خطر منها ، لأن صاحب المحصول لا يعطى المضارب محصولاته فعلاً ، إنما يشترط على نفسه تسليمها له حين ينقده الثمن في الأجل المضروب لذلك . وكذلك التاجر عند توقيعه عقد الشراء من المضارب لا يعطيه الثمن إنما يعد بدفعه وقت استلام النوع المشتري في الموعد المحدد في العقد . ولكن هذه الحركات التجارية تكون كلها لصالح المضارب وحده ، وتكفي لبلوغه إلى الثروة والغنى

كل ما يعمل الناس وكل ما تنبت الأرض ويخرج من المناجم والمناجم جميع ذلك تعبت به المضاربة ، فيشتريه المضارب قبل أن يوجد ويبيعه

كيف شاء قبل أن يوجد في حيز الحس والنظر وقبل أن تُدأوله الأيدي.
والضريبة التي يدفعها الإنسان للحكومة بتضجر وتذمر يراها نوعاً من
المغارم، مع أن المضاربات تؤخذ من الناس جميعاً طوعاً أو كرهاً أضعاف
ما يدفعون للحكومات

يقولون إن للبورصة فوائد جمة في الحركة الاقتصادية ومنها منافع
للناس، والحال أنها مصيبة لا تقاس بها كل المساوي الاجتماعية. ولو كانت
البورصة تؤدي فقط الغرض المقصود من إيجادها، وتبقى سوقاً يجتمع فيه
الشارى الشريف بالبائع الأمين لعدت من المنافع العمومية. أما وهي على
ما نعهد مجال لخراب البيوت وسلب الأموال وتيتيم الأطفال وترميل النساء
فإنها شر ما وجد على الأرض، وقليل عليها أن تسمى مغارة لصوص،
لأن شرور السارقين تعد حسنات إذا قيسَت بما يحدث في البورصات
إذا ارتكب اللص جريمة يبقى خائفاً من إسنادها إليه ويفر من وجه
العدالة، أما المضارب فإنه يسلب وينهب ويخنل ويغتصب ويخرب
البيوت العامة، ويدك الصروح القائمة، وهو في أمن من كل عقاب أدبي
أو بدني، يعيش عيشة الترف والبذخ، وله بين الناس اعتبار واحترام!
يقولون إن المضارب معرض للخسارة الفادحة كما هو حاصل على الربح
الوافر، خصوصاً في الأزمات المالية، فقد يخسر في صفقة واحدة وفي لحظة
قصيرة كل ما جمع وسلب وادخر. ولا مشاحة في إمكان طرود هذه
الحال، ولكن المضارب يكون قد تمتع أعواماً كثيرة قبل الوصول إلى هذه

النهاية، يكون قد عاش عيشة راضية بفضل ما اغتال من ثمرات عمل غيره، ومع هذا فالأزمات لا تؤثر في حال كل المضاربين بل في فريق منهم دون الآخر، وهي على العكس مما يظن الناس فرصة ثمينة لأصحاب رؤوس الأموال الكبيرة ينتهزونها للقضاء على إخوانهم في المهنة ولسلبهم ما نهبوه من الغير، وربما استعملوها لاستنزاف ثروة أمة بتمامها أو فريق معين من أمم العالم!! يقول المتشيع للمضاربة بأنها عمل مشروع، وبأن الربح الذي يجي منها يضارع قيمة العمل الذي أفضى إلى الكسب، مثل دقة الاستقراء وحسن التبصر وسرعة الاستنتاج مع صدق النظر، ومثل الإقدام والمخاطرة. ومدلول هذا القول أنه بسبب حصول المضارب على وسائل للاستعلام لم يحصل عليها الجمهور يبعد عنه الخسارة، ولكونه بحسب عواقب الظروف الطارئة بمهارة تفوق مهارة غيره، يجوز له سلب العامل ثمرة عمله وجمع الثروات الكبيرة بدون عناء صحيح وهو العاقل المترف!!

إن مشروعية هذا العمل الشاذ ترتكز إذن على ما في يد المضارب من الوسائل الناجمة للبلوغ إلى الغرض مهما كان نوعها، فإذا فرضنا وكانت لدى العامل وسائل قوية لا من الدهاء والحيلة كأسلحة المضارب بل من الأسلحة النارية أو قنابل الديناميت ومن الشجاعة وقوة الجسم والأعصاب ما يستطيع به سلب مال المضارب بالقوة وبهذه الآلات، فهل يسلم أنصار المضارب بمشروعية هذا العمل؟ إن تغير أساليب السرقة والوسائل المستعملة للحصول على مال الغير بدون فائدة يعوضه منها السالب

لا نخرج العمل عن طبيعته الأصلية - السرقة - ولا تمنع الناس من إدراك المعنى الدال عليه العمل ، مهما تبدلت الأسماء الموضوعه له . فالمضاربة نوع من السرقة مهما اختلفت الوسائل المتبعة في سلب الغير ، وفي اغتيال ثمرات عمله .



المورد الثالث الثروة الصناعية : فصاحب العمل بواسطة ما يملك من رؤوس الأموال العظيمة يسرق العمال الذين يستخدم قواهم البدنية في مقابل الأجرة القليلة التي يعطيهم إياها . والفرق الصحيح بين القيمة الحقيقية للقوة مقدرة بقيمة ما تنتج وبين الأجرة التي تقدر للعامل هي الربح الغير الحلال الذي يسرقه صاحب العمل

يقول البعض إن هذه الفائدة هي نصيب صاحب العمل والمال ، يستحقه عوضاً من عمله العقلي ومن تعطيل ماله . ولكن هذا القول باطل لأن المجهود العقلي الذي تحتاج إليه إدارة مصنع من المصانع الكبيرة لا يصح أبداً مقارنته بمثل ما يبذل في الأبحاث العلمية ، أو في الكتابة والتأليف ، وهو يتوازن بوجه التقريب مع مجهود الموظف الذي يشغل مركزاً خطيراً . فيجب أن يكون ما يأخذه في مقابل هذا العمل قريباً مما يأخذه ذلك الموظف الكبير ، ولكن الحال غير هذه والفرق بين ما يأخذه الإنسان عظيم جداً . ولا يمكن أيضاً اعتبار هذا الربح العظيم فائدة لرأس المال الذي استثمر في العمل ، لأنه ليس بين كل أصحاب المصانع الكبيرة من

أثمان المصنوعات بحيث يكون ربحه منها مساوياً رأس المال باعتبار الربح أربعة أو خمسة لكل مائة فالطمع يحدو إلى رفع الثمن بغية الربح الكثير وإلى خفض أجور العمال لتوفير منها ليكون نصيب المالك من ثمرات العمل كبيراً لا يتناسب أبداً مع الأرباح المعتدلة . فلو أمن صاحب العمل المزاخمة، ووجد العمال بقدر حاجته، ولم تعترضه ظروف قهرية توقف حركة العمل كالاغتصابات والأزمات ، لا يقل متوسط ربحه عن مائة في كل مائة أو أكثر

إن فريقاً ممن ملك عقولهم الغرور يقولون بأن توزيع ربح العمل بين العمال وصاحب المال يقلل إيراد الثاني ، ولا يزيد أجور أولئك أكثر من سنتيم واحد أو اثنين على الأكثر في اليوم الواحد . وهذه هي الحقيقة، ولكن ما الذي يفيد العامل من تجاوزه عن هذا القدر لصاحب المال ؟ ولماذا يتركه ما دام حقاً له يقتضي العدل أن يعطاه مع بقية الأجرة ؟

ليتمثل الإنسان حكومة راقية لشعب متعلم حرّ تفرض ضريبة قدرها سنتيم واحد ، يدفعه كل فرد لرجل معين ، لا أجراً لمنفعة عمومية يؤديها إنما منة وعطاء . لا مراء في أن ذلك الرجل تجتمع في يديه ثروة عظيمة في قليل من الزمن ، بدون أن يشعر أي فرد من الناس بالخسارة التي تلاحقه من دفع السنتيم الحقير . ولكن هذه الضريبة تلوح شاذة وظلماً ، تعد اغتصاباً ونهباً ، والحكومة التي تقدم على فرضها وتحصيلها تجلب على نفسها منخط الناس واحتقار العالم

فإذا بحثنا الحال الاقتصادية الحاضرة نجد أن النظام المتبع فيها يقضى على العامل الفقير المتعسر أن يدفع لصاحب رأس المال ضريبة يتراوح قدرها بين المائتين والثلاثمائة من الفرنكات في العام الواحد ، نحجز من أجرته الحقيقية جزءاً في كل يوم حتى لا يشعر بفداحة الخسارة التي يتحملها وجسامة المبلغ الذي يسرق منه . وأركان التشبيه متوفرة بين المثل الأول وحال العامل ، ولكن هذا لا يحس الفظاعة والظلم اللذين يعامل بهما لأنه ألف تلك الحال الجائرة من قرون مضت ، ولأن قلة التعليم تمنعه من إدراك هذه الحقيقة بصورتها الشائنة

من كل ما سلف ذكره من الأحوال الاقتصادية نرى أن الحصول على الثروة العظيمة يكون عادة باغتيال حقوق الغير . فالعمل لا يمكن الإنسان إلا من كسب ما يقوم بأود المعيشة والحاجات الضرورية ، ويندر أن يوفر العامل المقتصد شيئاً قليلاً يدخره لوقت المرض ولزمن الشيخوخة والمعجز عن العمل . لا ننكر أنه يوجد بين من يمتهنون الطب والمحاماة والتصوير والنمثيل وبين فئة الكتاب والمؤلفين من يبيع ثمرة عمله بأثمان مرتفعة جداً فيحصل ثروة عظيمة في زمن قصير ، ويتاح له بدون المضاربة وبدون الوسائل الغير الشريفة التمتع بالنعم الجزيلة وبكل مظاهر الترف والبذخ . ولكن هذا النفر الذين يخدمهم الحظ قليلون يمكن حصر عددهم في مائة أو مائتين في كل أنحاء الأرض ، وفضلاً عن هذا فإن النقد يتناول أسباب هذه الثروة ويمكنه النيل من الوسيلة التي جمعت بها ، عدا ما يربح الكاتب

فالمؤلف الذى يكتب كتاباً ويربح مبلغاً عظيماً من المال بسبب توزيع عدد كبير من نسخ الكتاب ، ينال الربح برضاء الجمهور وبسبب الإقبال الاختيارى على ثمرة العقل الناضجة . أما المصور فإنه حين يبيع صورة رسمها بنصف مليون فرنك مثلاً ، والجراح الماهر يوم يأخذ خمسين ألف فرنك أجره لعملية جراحية ، والمحامى النابغة حين يُعطى مثل ذلك القدر قيمة لدفاعه فى قضية ، والمغني أو الممثلة حين يأخذ أحدهما عشرين ألف فرنكاً أجره للفناء أو للتمثيل فى ليلة واحدة ، كل هذه المبالغ العظيمة التى تعطى إلى ذلك النفر لم يكن للجمهور رأيٌ فى إعطائها. والتصرف على ذلك المنهج دليلٌ على وجود فئة قليلة من أصحاب الملايين ملكوا الثروة بدون عناء فأصبحوا ينقصهم حسن التمييز بين قيم الأشياء ، ويفارطون إلى إرضاء شهواتهم وميوها بدون نظر إلى ما يدفعون فى سبيل ذلك من الأثمان أو الأجور. وفى غالب الأحيان لا تكون القيمة التى تدفع ثمناً للشيء ذاته إنما للفخر الذى يطمع به الغني من امتلاكه الشيء أو من المباهاة باستجاره للتمتع به

ففى أصحاب المهن ليس دليلاً على فساد ما ثبت من أن الثروة الكبيرة لا تنجى ، إلا من سرقة الغير وسلب حقوقه ، لأن النبغاء قليلون ونادر بينهم من يزهر نجمه ويصادفه حسن الطالع فيحصل على الثروة ، والنادر لا يصح أن يكون قاعدة يعتد بها فى القضايا العامة والأحوال الشاملة



إذا كانت الثروة العقارية التي يملكها أحد الأغنياء تزيد ويتضاعف إيرادها ، فذلك ناشئ من انصراف العمال عن فلاحه الأرض ونجمهم إلى تعمير المدن للاشتغال بالصناعة. لهذا هبطت أثمان المصنوعات وارتفعت قيمة ثمار الأرض ، فكان السبب الحقيقي في زيادة ثروة مالك العقار ناشئاً من عمل غيره لا إرادة له فيه ولا فخر

والمضارب الذي يربح الملايين يحصل عليها دائماً بواسطة غير مشروعة ، سواء أسميت هذه الوسيلة حيلة أم دقة استعمال أم حسن استخدام أم ما شئت من الأسماء . فالنتيجة الثابتة المعروفة أنه يسلب حقوق العمال وأموال المقتصدين بتلك الوسيلة كما يفعل قاطع الطريق بواسطة سلاحه وصاحب المصنع يفتني وتضخم ثروته بسبب هضمه جزءاً من أجور العمال الذين يعملون في مصنعه ، يعطيهم الأجر القليل ويخصّ نفسه بكل ثمرات أعمالهم كما يفعل الإنسان مع ما يملك من الحيوانات المستخدمة ، ينتفع بما تعمل ويقصر نصيبها من ثمرات العمل على الغذاء القليل والمأوى . من هذا يتضح للباحث أن فئة قليلة من الناس هم الذين يحرزون كل ثمرات عمل الهيئة الاجتماعية فيتمتعون بالراحة والهناء ، بينما يكون نصيب بقية الخلق التعب والتعاسة والشقاء



شرط التملك وبقاء الشيء ، ملكاً لو اضع اليد عليه مدة طويلة ، ولو بدون

حق ، لا يدخل ضمن المحذور في النظمات الموضوعة ، وهذه النظمات المعتلة يمكن العقل عرفان قيمتها الحقيقية بمجرد فحصها وتطبيق ما أباحت وما منعت على مبادئ الأنصاف والعدل . وأقرب دليل على بعد التشريع الإنساني عن تلك المبادئ السامية إباحته حق التملك الصحيح بسبب وضع اليد على الشيء ومضي المدة الطويلة على ذلك . إن أخذ الإنسان ما ليس له بدون مسوغ شرعي أمر يناق العادل والمبادئ الفاضلة ، ومضي المدة الطويلة على إتيان أمر من هذا القبيل لا تبدل حقيقة نوع العمل ونسبته إلى الباطل ، فمن أين يجيء له وجه الحق ومسوغ التملك الصحيح ؟

النظام الموضوع يخدم أصحاب المطامع الكبيرة دون غيرهم ، فكأنه وضع لصالح الأغنياء خاصة . وكأن هؤلاء لم يكفهم وقوف العدالة ومنفذيها وروح التشريع لخدمة مصالحهم الشخصية ، فاتخذوا من الدين تعاويذ تقيهم محاسبة الناس إياهم ، ونحوط أموالهم من عين الفقير الحاسد والمعوز الطامع

وقالوا وكم قالوا بأن العمل فضيلة وبأن الإنسان ما خلق إلا ليعمل ، ذلك ليسلبوه ثمرة عمله ، ولماذا لا يعدونه فضيلة ما دام عمل الناس تعود عليهم وخدم منافعه وتملأ خزائنتهم ثمراته ؟ ولست أدري كيف قبلت العقول الكبيرة هذا التبرير بدون البحث عن حقيقته وعرفان الغرض منه ، وكيف لبث الناس جميعاً قرونًا كثيرة يقرّون هذا الرأي ويهيمنون على صحته ؟

كل كائن حي لا يعمل حباً في العمل ، ولالكونه فضيلة إنما لتحقيق غاية واحدة هي الاحتفاظ ببقاء الذات والنوع ، فهو مرغم على العمل بقدر ما تقتضيه هذه الغاية . ولكن رجال الاقتصاد يجحدون العقول بالنظريات الخلقية الفاسدة ، ويفترون الناس على العمل بقولهم إن قوة العضلات وصحة الجسم لا تيسران بدونه ، وبأن البطالة حال تفضي إلى السقم والمرض

والصواب أن العمل الشاق يتلف الصحة والعضلات بسرعة لا تنشأ من البطالة ومن الكف عن العمل . والمعروف بالحس والتجربة أن الراحة والإقلال من العمل لهما تأثير نافع في صحة الجسم والعقل ، ويفرغان الإنسان والحيوان بالتوقان إليهما وبتفضيلهما على العمل والتعب . ولو لم تكن الراحة نوعاً من الهناء الذي يطمع به الإنسان وينشده دائماً ما كانت الأديان تعد بها في الدار الثانية جزاء لطاعة الخالق والعمل الصالح . ولما كان عرفان الناس هذه الحقيقة يقدمهم عن الكدح والعمل الكثير ، الأمر الذي يفضي بطبيعته إلى تقليل موارد الثروة التي يسيل لها لعاب الأغنياء وذوى المطامع ويطلبون الحصول عليهما بكل الأسباب والوسائل ، فلتحاشى انصراف الخلق عن تحقيق أمانهم غرروا العقول الخيالية بالأفكار السقيمة فرسخت فيها على أنها حقائق صادقة ، وانطلقت السنة فريق من الفلاسفة والشعراء والكتاب بتمجيد العمل وبالحض عليه باعتباره من الفضائل ، وبتنفير الإنسان من الراحة ، تلك الحال الطبيعية المحبوبة ، ومن العمل القليل بعدتها

من العيوب الشائعة ومن أقوى البواعث على الفساد والشر
فإذا سألنا جدلاً بأن الراحة والبطالة من العيوب وفاق ما يقول علماء
الاقتصاد نرى الغنى لا يراها كذلك ، بل إن العمل الذى يعدونه من
الفضائل هو فى عرف المترف دليل على انحطاط مركز العامل بين مراكز
طباق الاجتماع . والهيئة الاجتماعية التى صار من معتقداتها الثابتة أن العمل
فضيلة تنزل العامل دائماً دون قدر الغنى الكسول ، والناس يرون من
الشرف مصافحة يد المترف المنعم ، وتمتدح نفوسهم من لمس يد العامل
المجتهد . فإذا كان العمل فضيلة والبطالة رذيلة أو عيب ، فلماذا يكون
الاحترام من نصيب الغنى الذى لا يعمل ولا يشقى ، ويكون الازدراء
للعامل أصحاب الفضل الصحيح ؟

العيوب الاجتماعية ومساوئ الحال الاقتصادية متماسكة ببعضها كالحلقة
لا يعرف أولها من نهايتها . ها الناس يحتقرون العامل الفقير بدعوى قلة
نصيبه من التربية والتعليم ، وذلك المتعس لا يستطيع نيل القدر الكافى
منهما بدون المال ، يده خالية منه وجيبه على الدوام أفرغ من معدته .
فالأغنياء بإحرازهم الثروة وجمعها فى أيديهم ملكوا كل أسباب التمتع وتلذذ
الجسم وكل وسائل تربية العقل وترقية النفس ، وحرروا منها الفقراء كما
حرروهم من المال ومن كل ملذات الحياة

العقول كلها كالمهم لا تتساوى ، وبالرغم من الموانع المادية يظهر بين
فريق الفقراء أفراد يصلون بواسطة ما لهم من الاستعداد الطبيعى والمواهب

وبسبب ما يبذلون من المجهودات النفسية والعقلية للتغلب على تلك العقبات الحائلة بينهم وبين التعليم العالي ، ينالون بفضل الاجتهاد والصبر الشهادات العالية . ولكن أولئك نفر لا يرضون بعد بلوغ ذلك الحد البقاء في صفوف أهلهم وذويهم ، يحتقرون الحرف وسائر الأعمال . ينفرون من كل ما ألفوا في الطفولة وزمن الصبا يلتصقون بمادات وخصال طبق الأغنياء وذوى الثروات ، ويطعمون بالجري على منوالهم في أحوال المعيشة والتتعم . ولما لم يكن في أيديهم من المال شيئاً مما امتلأت به خزائن أولئك فالحال تقضى عليهم بالعمل وبالسعي لكسب المال ، فلا يسمح لهم الغرور والكبر إلا بالتوظيف ، وكثيراً ما قبل أحدهم التوظيف بمرتب يقل كثيراً عما يمكنه ربحه من العمل اليدوى فراراً من اعتباره من فريق العمال ، ومن أن يكون له حظهم من الاحتقار والصغار

لهذا السبب تضاعف عدد الراغبين في التوظيف وزاد زيادة عظيمة عن المراكز التي يطعمون بها ، ووجد بين الجماعة فئة كبيرة من العاطلين ينتظرون التوظيف للارتزاق منه ، يعللون النفس بالأمانى الحلوة حيناً من الدهر حتى إذا شكت أعاؤهم الجوع نظروا إلى الحياة بعيون حولاء ، وسخطوا على الحظ وعلى التعاسة ، وتوهموا أنهم بؤساء . هذا هو السبب في ذهاب البعض من علماء الاجتماع إلى الاعتقاد بأن التعليم العالي في الأمة يزيد حالها سوءاً بدلاً من أن يمنع شقاءها ويكون سبباً في هناها . ولا مرأى في أن العلم في رأس العاطل المعوز معوان على الشر والأذى ، وشر أمة التي يعظم بين أبنائها عدد المفسدين المتعلمين

ليس التعليم العالي شرطاً لتبديل طبق الإنسان ومركزه الاجتماعي ، ولا يصح أن يكون سبباً بمنعه من العمل ، فإنه واسطة لارتقاء الفكر وسعة المدارك بحيث يمكن المتعلم من إدراك ما يحيط به من أحوال الحياة وحوادثها وقوانين الطبيعة أكثر من الجاهل وبحيث يعرف لذة الحياة وكيف ينعم باله فيها إذ لم يمنعه الكبر من العمل لتحصيل الرزق فواجب على الهيئة الاجتماعية أن تيسر لكل أفرادها من النشء الجديد أسباب التعلم كل بقدر ما يباغ إليه فهمه وذكاؤه . ولا يخطر ببال أحد أن التعليم الابتدائي الإجباري وحده هو مقتضى الحاجة والضمانة لتحقيق الأمنية ، لأن فائدته الحقيقية دون ما يظن الناس ودون ما يظهر للنظر السطحي . فليس من العدل إرغام الرجل الفقير أو الأرملة المحتاجة على إرسال الغلام إلى المدرسة ، وعلى تكبد ما يحتاج إليه من نفقات المأكل والملبس كل زمن الدراسة إلى بلوغه العام العاشر أو الثاني عشر من عمره . ذلك صعب على فريق الفقراء ما داموا لا يملكون قوتهم الضروري ، ولا يربحون بواسطة العمل إلا ما يكفي حاجات العيش الضئيل ما هي الحكمة في قصر التعليم الإجباري على تعلم القراءة والكتابة لا أكثر؟ ولماذا لا يشمل هذا الإكراه التعليم الثانوي والعالي؟ إن الجهل إما أن يكون من الأضرار التي تؤثر في الفرد وحده أو في الجماعة كلهم ، وإما أن لا يكون كذلك . فإذا كان الأمر الثاني فلماذا يرغم الناس على التعليم الابتدائي؟ وإذا كان الأول فلم لا يطلبون الدواء الشافي وهو التعليم

الراقى ؟ ألا يحتاج الإنسان إلى تعلم القوانين الطبيعية وخواص الأجسام كما هو بحاجة إلى حفظ جدول فيثاغورث ؟ والغلام الذي سيكون يوماً ما رجلاً له صوت في الانتخاب ورأي في خدمة أمته ووطنه ألا يكون مفتقراً إلى تعلم التاريخ ودرس علوم السياسة والاقتصاد ؟ إن هذه العلوم الضرورية من اختصاص التعليم الثانوى، فلماذا لا يشمل التعليم الاجبارى؟ العقبة الكؤود التي نحول دون تحقيق هذه الغاية هي - المال - فالرجل الفقير الذي يتجشم صعوبة الإنفاق على ولده حتى يتم التعليم الابتدائى لا يستطيع الاستمرار على تلك الحال إلى نهاية التعليم الثانوى، لا اضطراره إلى تشغيل الغلام للاستعانة بالأجرة التي يعطاها

فلنكي نعم انتشار التعليم الثانوى كلابتدائى تقتضى الحال أن يكون نظام التعليم وفاق نظام بعض أجزاء الولايات المتحدة ، حيث يعنى بتشغيل التلميذ فى الأعمال الزراعية أو الصناعية شطراً من النهار ، ليربح ما يعول به نفسه ويدفع عن والديه عناء الإنفاق عليه . والأفضل من ذلك أن تأخذ الحكومات على عاتقها العناية بالإنفاق على النشء أثناء التعلم ، وتأخذ عى المال الذي تحتاج إليه من ضريبة تقدرها على الأملاك العقارية ، ذلك يدل حقيقة على وجود روح التضامن العام ، وهو بدون شك مقتضى صالح الأمة والاجتماع ، إذ لا فائدة تعود عليهما من عموم التعليم الابتدائى وحده

الأمة تنفق على الجيش وتعمل الجنود وكلهم شبان ، تعطيمهم الغذاء

والكساء والمأوى ، وتعنى بتدريبيهم على نظام الجندية . فلماذا يكون من الصعب عليها الإنفاق على عدد من الأطفال والشبان لايزيد عن عدد أفراد الجيش العامل أثناء تعلمهم في المدرسة حتى خروجهم من صفوف التعليم العالى ؟ النفقات التى نحتاج إليها المدارس لا تزيد عما ينفق على الجيوش ، والتعليم العالى والتربية الفاضلة يفيدان الأمة أكثر مما يفيدها الجيش المدرب . وما الذى يمنع من أن يدرب الطالب من وقت التحاقه بالمدرسة الثانوية على الحركات العسكرية ، ثم يتعلم علوم الجندية مع ما يحصله من العلوم الأخرى ، فيكون طالب علم وجندياً يدافع عن شرف وطنه عند الضرورة ؟

لو جرت الأمور على هذا النهج وخرج الشاب من المدرسة يكون قوى العضلات بفضل التدريب العسكري النافع راقى التعليم ، ويكون سليم العقل والصحة بسبب ابتعاده عن مخالطة الناس وفاسدى الأخلاق كل زمن الطفولة والصبا وبفضل التأدب العسكري ، فينشأ عضواً نافعاً فى جسم أمته ، ويكون خير مثال للشبيبة !

إلى جانب الأغنياء المترفين الذين يقضون كل سنى العمر فى البطالة ويعيشون عالة على الغير ومن فضل عملهم ، وإلى جانب طلاب الوظائف الذين يظنون نيل الشهادات سبيلاً فى نهجهم نهج ذوى الثروة ، رأينا الرجل الذى يفر من فلاحه الأرض المثمرة يلقي نفسه فى عالم الصناعة ، ويسوى يده حظه فى الحياة ويقال قسطه من الهناء والراحة . نصيب هذا الإنسان

من عمله الشاذ الغذاء الرديء والمشروبات السامة ، ونوع من الثياب القذرة يدل منظرها من بعيد على حال صاحبها من الفاقة وضنك العيش . وقلة ما بيده من المال وارتفاع أجور المساكن الصحية يحدوانه إلى اختيار مسكنه في الأحياء القذرة حيث تكون المباني غير صحية ضيقة ، وهواؤها فاسد وحرارة الشمس لا نجد منفذاً تصل منه إلى جوفها فتظهره من الرطوبة والعفونة . وقلة التغذية وفساد الهواء مع كثرة العمل المضني تساعد على تلف صحة العامل وعلى ضعف نسله ، وتسبب له الموت البطيء الذي يجيء عادة إثر مرض يطول أجله يفنى صبر المريض وعزمه .

فلا مغالاة في كون العامل لا تفضل حاله شقاء السجين ، ولا في تمثيل العبد المملوك أسعد حالا وأهنأ عيشاً منه ، بل هو لا يماثل الحيوان المستخدم في نصيبه من العمل الشاق مع قلة الغذاء ، لأن الحيوان لا يميز مثله بين ملذات الحياة ومنغصاتها بخلاف العامل فإن له مدارك وشعوراً يتعرف بها تعب وحظه من الشقاء ، ويقارن بين حاله السيئة وهناء الممتعين فتزيد آلامه النفسية ويغص بما يطعم ويشقى بما يرى . فهو محروم من كل شيء في هذا العصر الذي يفخر أهله بمدنيته ويتغنون بما نال الناس فيه من الحرية الشخصية وهناء العيش

ليس لهذا المتعس أي نصيب في معرفة الاكتشافات العلمية الحديثة أو فهمها القصور عقله عن إدراكها ، ولا حظ له في التلذذ بما وصلت إليه الفنون الجميلة من الارتقاء والإبداع ، ولا في التمتع بما يعد من آيات البلاغة

ومحاسن الخيال الراقى فيما يؤلف وينشر حتى بلغة بلاده ووطنه . متعسّ
هذا الإنسان وشقيّ ، ينغصّ عيشه ويسوّنه كل شيء في الحياة حتى
الآلات البخارية التي أوجدت لتسهيل العمل على العامل ولتوفير قوته
البدنية !

من البواعث القوية على هناء النوع الإنساني وعلى تلطيف أسباب تعبهِ
تمكّنه من تسخير قوى الطبيعة واستخدامها لإنجاز الأعمال الشاقة الصعبة .
وقيمة الإنسان التي يقدر بها لا تكون قوته البدنية معياراً لها إنما عقله .
والرجل بطبيعة الحال دون الثور والبغل في القوة ، فإذا كانت قيمته تقدر
بنسبة القوة لكانت مرتبته دون مرتبة الحيوان

فالآلات أوجدت لتوفير قوة الرجل ولراحته ، ولكنها من الأسف
كانت سبباً في تكثير مصادر شقاء العامل وفي تنغيص عيشه وزيادة همومه ،
لأنه صار مرغماً على مضاعفة أوقات العمل والجهد ليتمكن من مزاحمة
الآلات الميكانيكية وليتسنى له نيل ما لا يكتفى لإعالة

ذلك الشقي لا يسمع عن تضامن النوع الإنساني إلا حين يُطلب منه
تأدية الواجبات الكثيرة التي تفرض باسمه على الفرد ، ولكنه لا يعوّض
عما يتكبّد شيئاً من المنافع ولا تفرض له حقوق تلطف شقاءه وتهوّن عليه
متاعب الحياة إذا لم يجد عملاً يرتزق منه في وقت ما ، أو إذا أقعده
المرض أو الشيخوخة عن العمل ، يقولون إن روح التضامن هي التي تحمل
الهيئة الاجتماعية على إعالة ذلك العاجز ، فترسله إلى الملاهي الخيرية إذا

احتاج إلى القوت ، وإلى المستشفى في حال المرض . هذا صحيح ولكن مع كم من الناس تفعل ذلك ، وبأي تكلف وتضجر تؤدي هذه الواجبات الإنسانية ؟

هذه الحال السيئة يمكن العامل تحاشيها ومنع الهيئة الاجتماعية من القيام بما تؤديه نافرة مكرهة ، يمكنه هذا باقتصاد شيء قليل من كسبه يدخره لزمن الشبخوخة أو لوقت المرض ، ولكن كيف يبلغ إلى تحقيق هذه الأمنية وهو يأخذ أجره عمله اليومي ما يقل عن قضاء حاجاته الضرورية ؟ وهو لا يستطيع أن يطمع بأجرة تزيد عما يقدر صاحب العمل ، لأن كثرة الفقراء والمحتاجين إلى العمل تزيد من يوم إلى آخر ، والعوز يرغمهم على مزاحمة بعضهم البعض ، وعلى الرضا بكل أجرة تقدر ما دامت تكفي لشراء الخبز وتمنع الموت السريع بسبب الجوع

ليس يفيد العامل نشاطه ولا بذل قواه البدنية في العمل ، لأن هذه التضحية لا تغير شيئاً من حاله المتعسة ، بل تكون باعثاً على كثرة المصنوعات فرخص الثمن فتقليل الأجرة . هذه النتيجة السيئة يمتنع الانتهاء إليها لو أن منتجات الصناعة تكون على قدر المطلوب منها . إذ ذاك تكون مهارة العامل ونشاطه من أسباب زيادة أجرته وتحسين حاله . ولكن أصحاب رؤوس الأموال هم العلة في إفساد الحركة الاقتصادية ، وفي إضاعة الثمرات الطبيعية التي ينتظرها العامل من الصناعة والعمل

صاحب المال يوجد المصانع ويملاها بالآلات والعمال لا رغبة في قضاء

حاجات الناس من النوع الذى يعنى بصنعه، إنما لأنه يملك مبلغاً من المال يريد استثماره بواسطة المصانع، يدفعه إلى هذا العمل معرفته نفراً نالوا بها الغنى فتحدى سبيلهم طمعاً بالإثراء. فالطمع وقلة التبصر يصادمان دائماً الحركة الاقتصادية ويعطلان مجراها الطبيعي، وهما السبب في زيادة عدد المصانع والمصنوعات عن القدر الذى يحتاج إليه الناس.

الخطأ في اختيار السبيل المؤدى إلى الغاية يبعد القاصد إليها عنها أو يضله عما ينشد. وقد أخطأ الأغنياء الطامعون فكانت النتيجة كثرة المصنوعات وهبوط ثمنها، فالمزاحة بين أصحاب المصانع، فانقاص الأثمان من حين إلى الآخر، فانتهاه الحال بإفلاس البعض وخسارة البعض الآخر، فحدث الأزمة المالية في فرع من فروع الصناعة، أزمة محلية أو عامة. والمجنى عليه في كل تلك الأدوار إلى حين إفلاس صاحب المصنع هو العامل الفقير لأنه يقضى كل نهاره في العمل بأجرة زهيدة ينقص منها صاحب المحل من وقت إلى آخر بسبب استمرار الخسارة وكساد البضاعة العامل الفقير هو الذى يؤثر في معيشته الأزمة أكثر من غيره، لأنه بسبب وقوف حركة مصنع لا يعود ينال الأجرة القليلة التى كان يربحها، فيحرم من كل شيء حتى الخبز قوام الحياة. فما أسوأ حال ذلك المتعسر بفضل النظام الاقتصادى الحاضر، وبفضل طمع الأغنياء وسوء تصرفاتهم!



هل النهج الاقتصادى الحاضر هو المنهج الواجب أن تجرى عليه الأمور؟

وهل هذه نتيجة قانون طبيعي لا شك فيه أم نشأت من ضعف عقل الإنسان وقصر نظره ؟ ولماذا يختص الفريق القليل الذى لا يعمل بكل الثمرات ، ويبقى إلى جانبهم ملايين من الناس يتضورون من الجوع ويمحرمون من كل النعم حتى من ثمرات أعمالهم وقواهم المبذولة ؟ المسألة التى تعتبر من أهم المسائل الاقتصادية وأخطرها هي معرفة سبب جوع الفقراء واحتياجهم إلى القوت أهو ناشئ من عدم إنتاج الأرض الكمية الكافية من الغذاء أم بسبب آخر يمنهم من الحصول على الكفاية من الغذاء مع وجوده لا وراء فى أن الأرض تنبت الأغذية الكافية ، فكل عام جديد يحى بخيره وبثمرات الأرض من الغلال ومن سائر النباتات الأخرى المفذية . وعند انتهاء العام وحلول أوان المحصول الجديد لا يكون باقياً عند المدخرين غير القليل من محصول العام المنصرم ، مع أن الناس لم يأخذ كل منهم نصيبه التام من ذلك المحصول . ولم يسمع فى حين ما أن الحبوب بقيت فى المخازن طعاماً للصوص والديدان بسبب عدم الحاجة إليها ، ولم يرَ أبداً أن اللحوم فسدت عند بائعيها لعدم وجود المشتري . وحيث أن عدداً عظيماً من الفقراء لم يأخذوا أنصبتهم من الغذاء الذى يكفى كل العالم ، وحيث أنه قد نفذ جميعه ، يكون المستنتج بالاستدلال العقلى أن فريقاً من الناس أخذوا أقساط الآخرين وأتلفوها بالإسراف والسفه

الغنى يبدد عمل الناس فى سبيل قضاء شهوات نفسه ولإرضاء خيالاته وما يغريه به حب الظهور والمفاخرة . يطرح ثياباً كثيرة جيدة النوع صالحة

للاستعمال ، ويبني لسكناء قصوراً شاهقة على مساحات كبيرة من الأرض ، ويملا هذه المباني الضخمة الفخمة بأنواع الأثاث النفيس والرياش ، ويأخذ من بين صفوف الفقراء رجالاً الأرض محتاجة إليهم يفلحونها ، فيجعلهم في خدمته يعلمهم البطالة ويفسد أخلاقهم ونفوسهم الطبية ، ثم يستهلك هو وحاشيته كميات كبيرة من الغذاء تكاد تكفي عشرة أمثالهم لو حرصوا عليها وأحسنوا استعمالها . فيسبب هذا الإسراف وسفاهة الأغنياء الطائشين يوجد في أوروبا وحدها من البؤساء والمحتاجين إلى القوت ما يربو عن ستين مليوناً من النفوس البشرية ، يتلف الأغنياء حقوقهم الطبيعية في الغذاء ويتركونهم يتألمون بسبب العوز ويموتون بالجوع

ربما يتطرق الشك إلى بعض الأفكار فتتوهم أن الأرض لم تعد تنتج ما يكفي حاجة الناس جميعاً ، وأن هذه هي العلة في سوء الحال وفي التعاسة والشقاء اللذين يشكو منهما الفريق العظيم من الخلق ، ولكن الرجوع إلى الأرقام الآتية ينفي الشك ويمنع الارتباب والظنون

مساحة أوروبا ٣٤٠ و ٧١٠ و ٩ كيلو متراً مربعاً . وعدد سكانها ٣١٦ و ٠٠٠ و ٠٠٠ نفساً تقريباً . والغذاء الذي تنتجه أرض هذه القارة لا يكفي سكانها ، لأنهم يحتاجون بقية ما يحتاجون إليه من جهات الهند ومستعمرة الكاب ومن الجزائر وأمريكا الشمالية وأستراليا ، يستحضرون من تلك الأصقاع الحبوب واللحوم بكميات عظيمة . فالكيلومتر المربع من الأرض بناء على هذه الأرقام ينتج من الغذاء ما يكفي ٣٢ نفساً فقط

ولكن إذا رجع الباحث لفحص أجزائها مفردة وجد أن الكيلومتر الواحد في بلجيكا مثلاً ينتج غذاء كافياً لمائة وخمسين نفساً . فلو أن الأرض في كل أنحاء أوروبا تفلح بعناية كما في بلجيكا لكانت مساحة هذه القارة تغذى ١٩٥٠ مليوناً من النفوس ، أي أكثر من عدد سكان الأرض ، ولكن ما تنتجه من المواد الغذائية يزيد عن حاجة العالم كله ، ولو هي قصرت ثمرات أرضها على أهلها فقط لكان نصيب الفرد الواحد منهم أكبر مما تبدده عائلة مسرفة .

فلماذا لا يعنى بالأرض لنتج أكثر مما يأخذ منها الإنسان الآن ؟ إن التجارب العلمية والعملية دلت على أنها غنية بالخيرات مخصصة كريمة غير شحيحة ، فلم لا يقصد إليها الناس ما داموا مفتقرين إلى الغذاء لينزل من بينهم الشقاء ولتمحى أسباب العوز ؟ ليس من سبب يحول دون الرخاء ويمنع تحسن الحال إلا طمع الأغنياء أصحاب رؤوس الأموال ، وإلا رغبتهم في امتصاص دماء الناس وخيرات العالم بواسطة الصناعة ، وبسبب جذب الفريق العظيم من العمال الأقوياء إلى المعامل والمصانع بدلاً من تركهم في الأرض يخدمونها ويستدرون منها الثمرات .

من الحقائق الثابتة أن غنى البلد يتناسب مع مقدار محصولات أرضه وما تنتج من الخير ، ولكن رهطاً من علماء الاقتصاد أغفلوا هذه الحقيقة الصادقة ، وحوّلوا عناية الناس إلى الصناعة يظنونها واسطة للغنى وجمع الثروات العظيمة ، قدسرب الخلق من الحقول إلى المصانع مسوقين بالخداع

مدفوعين بتأثير الغرور فيهم . فالقروي يترك المحراث ويهمل الأرض
المخصبة والحرية والهواء الطلق وحرارة الشمس ، ويهرع إلى المصنع حيث
يعوض مما ضحى منغصات العيش والشقاء ، يسكن المدن حيث يدفن في
المساكن القذرة ثم يؤثر في صحته الظلام والرطوبة .

لقد وصلت الصناعة بسبب العناية بها إلى أرقى درجات الكمال والإتقان
وامتاز بها هذا العصر وصارت فخر أبنائه ، ولكن الانسان بجانب هذه
الحال يتلف مصادر التغذية ، يهمل الأرض فيقلل محصولاتها، وغذاء
الحيوانات فتقل اللحوم ، ويلقى في النهر والبحر قاذورات المدن فيسمم
الماء ويتلفه فيمنع تكاثر الأسماك فيه ، ولو هو عني بهذه الأسمدة وحرص
عليها لتسميد الأرض وتقويتها بها حرص الصانع على تقط حمض الكبريت
مثلا لصارت ثمرات الأرض مثال ما يتوهم الانسان في جنات عدن .

يفخر الإنسان بتدليله كثيراً من قوى الطبيعة وبتمكنه من استخدامها
وفق رغبته ، والحقيقة أنه أهمل قسماً عظيماً من الأرض فتركه صحراء
جرداء لا تنبت ولا ينتفع بها ، مع علمه بأن كل أرض ولو كانت فاسدة
يمكن إصلاحها، فتخصب وتثمر بواسطة الماء والحرارة . ترك الإنسان الغمر
وهو مقدر بثلاث أرباع الكرة الأرضية بدون أن يستخرج منه القدر الكافي
مما فيه من أنواع الغذاء والحاجات ، وأغفل الأنهار خالية من الأسماك مع
أنها أما كن صالحة لتربيتها ولإكثار أنواعها !

نجد فيما ذكر القدر الكافي للدلالة على أن نظام المدنية الحاضرة قضى

على الفلاحة وأهمل شئونها ، وصرف العقول البعثة والهمم إلى تحسين الصناعة وترقيتها وحدها ، مع أن العناية بالأرض وتنويع وسائل خدمتها وزرعها ، كمقتضى علوم الزراعة ومدلول التجارب يساعدان على إنماء الزرع وعلى مضاعفة الثمرات والمحصولات ، فيمنعان من العالم أسباب الشكوى من الفاقة والحاجة إلى القوت .

أثمان المواد المغذية ترتفع من يوم إلى الآخر ، بينما نرى هبوط أثمان المصنوعات يرغم أصحاب المصانع على زيادة عدد ساعات العمل اليومي وعلى إنقاص أجرة العامل . فكلأن الطبيعة حين رأت شرود الإنسان من الحقل وعن محجة الصواب أرادت أن تقنعه باستحالة الحياة بدون الغذاء وبأن الناس في حاجة عظيمة إلى الأرض كحاجة السمك إلى الماء حين يترك الرجل الحلال يقصد إلى اتلاف صحته وإعدام نفسه بعد إشقاتها ، فاذا امتنعت مهاجرة أهل القرى إلى المدن مائة عام ، وبقي أهل المدينة فيها بدون أن يرحلوا عنها أو بدون أن يخالطوا غيرهم بالزواج ، ينقطع تناسل السكان في المدن بسبب تأثير الضعف والأمراض فيهم ، ولا بد من أن تصبح المدينة مقبرة تحتوى جثثاً قتلها العليل ، بعد أن أمرض أهلها الهواء الفاسد والمعيشة الغير الصحية . تلك نتائج محققة ولكن الاقتصاد السياسي يعنى عنها ويتحاشى التطلع إليها ، ويؤكد أن المذنية ومقدار الارتقاء يقدران بنسبة ارتقاء الصناعة ، وأن الإقبال على العمل الصناعى يفضى إلى كثرة المصنوعات ورخصها ونشاط السوق ، وإلى تمكن كل الناس

من نيل حاجاتهم منها بسهولة ولو كانوا فقراء . والحال أن هذا نوع من الغرور ساد على العقول ملأها بالوهم وسوء الفهم ، فرخص المصنوعات لا يفيد المشتري إنما صاحب المصنع ، وقد سبق أن ذكرنا كيف تلعب المضاربات دورها في مثل هذه الحال ، ليأخذ المضارب قسطه من الربح فيؤذى العامل ويُسلب مال المشتري . فالعامل هو المخلوق الضعيف المتعس بل هو أشقى الكائنات الحية جميعاً ، لأنه الوحيد الذي يقضى كل حياته في العمل ، يبذل مجهوداً فوق طاقته لنيل حاجاته من الغذاء والكساء الفاسدين ومع هذا فإن رخص المصنوعات دليل على رداءة نوعها وعلى تطرق الغش إليها ، ولا شك في أن الصناعة ترمى دائماً إلى الاستعاضة من الخامات الجيدة النوع بأخرى دونها في الجودة والتمن ، حتى يمكن أن تباع بعد صنعها بتمن قليل يغري المشتري بالشراء ويرضيه ويكون فيه ربح لصاحبها . فمحال إذن صنع الشيء من المادة الأصلية الجيدة وبيعه رخيصاً بسبب ارتفاع ثمن هذه المادة سواء أكانت من ثمرات الأرض أو نتاج الحيوان ، فكلما الاثنان ترتفع أثمانهما بصورة مضطردة .

الأرض لا تخذع ، لأنها لا تنبت القطن والتبيل والخشب والكثبان مثلاً ولا تعطي محصولاً من هذه الأنواع إلا بمقدار يتناسب مع ما نالت الأرض من الخدمة والسماذ . كذلك الحيوان لا يعطي اللبن والصوف واللحم إلا بنسبة نوع الغذاء والكمية التي يعطاها منه . ولكن الإنسان هو وحده دون الأرض والحيوان في الحرص لأنه يبذل مجهوده ويبيع عمله بتمن

لا يتناسب معها ، ثم يشكو حظه المنعس ويندب حاله الشقية .

صاحب المصنع وكل أصحاب رؤوس الأموال هم الذين تعود عليهم الفائدة من غش المصنوعات ومن إبدال نوع المواد التي يحسن أن تصنع منها بأخرى تقل عنها في القيمة والجودة . والعادة الجارية أنهم يستعبدون من جودة المادة بالإتقان في الصناعة وحسن المنظر ، وهذه الحال ترغم العامل على بذل مجهود أكثر مما يحتاج إليه صنع الشيء من المادة الجيدة . فالأقمشة القطنية مثلا التي تنسج في المعامل الأوربية تحتوى النذر القليل من خبوط الفطن ، ولكن مهارة العمال والصناعة الراقية وحسن السبك تروج تلك البضائع وتخدع العقول والعيون ، فتباع على أنها كالأما من نسيج القطن .

فالمصلحة العامة لا تقتضى رخص ثمن المصنوعات ، لأن الرخص يفرى الفقير بتغيير ملابسه وأثاث بيته قبل أن تبلى وتصير غير صالحة للاستعمال . أما إذا صنعت المصنوعات من مواد جيدة ، وبيعت بأثمان غالية فإن المشتري يرغم على استعمالها زمنا أطول من الذى يستهلك فيه الشيء الرخيص ، فيقتصد وينفق أقل مما ينفق الآن لشراء الأنواع المغشوشة بالثمن الرخيص . ولكن المعجبين بالحال الحاضرة لا يلتفتون إلى هذه النتيجة ، ولا يعنيه من الشيء إلا حسن المنظر وبهجة الجديد .

تلك حال تعلم الناس الإسراف وتعودهم إتلاف ما بأيديهم ، وتبعث صاحب العمل على غش المصنوعات وانتخاب الأنواع الرديئة من المواد

حتى يضمن لنفسه الربح ويتحاشى الخسارة . والنتيجة من كل ذلك مضاعفة
تعب العامل وإنقاص أجرته ، ودوام احتياجه إلى ضروريات الحياة ،
واستمرار سخطه على حظه وعلى الأرض ومن وجدوا عليها . فكل من لم
يكن من طباق الأغنياء لا بد من شعوره بتأثير هذه الحال المرتبكة الفاسدة
ومن إدراكه اختلال نظام الشؤون الاقتصادية الحالية وتنقلها من السيء
إلى الأسوأ منه ، وليس هذا ما يطمع به علماء الاجتماع وعشاق الإصلاح
الحاجات الضرورية التي يحتاج إليها الإنسان ولا بد له منها تنحصر
في أمرين : التغذية والإنتاج . والغرض من الأولى حفظ حياة الشخص
والغاية من الثانية حفظ النوع الأصلي فإذا تيسر للرجل نيل ما يحتاج إليه
من حاجات الجسد لم تعد الحاجات الباقية إلا لذائد كالية لا عبرة بها .
فالإنسان متى امتلأت معدته بالطعام المغذى وتيسر له دفع عاديات البرد
بالثياب والحرارة ، وكان له مأوى صحى يتقى فيه المطر والريح ، وله زوج
من الجنس اللطيف يسكن إليها وتمنّ إليه ، يكون قد نال كل أسباب
السرور والسعادة . أما إذا اشتكت إمعائه الجوع وهو يرفل في ثياب
الدمقس ويدوس الحرير فانه يشعر بحقارة كل شيء ولو كان آية في الصناعة
والإتقان ، ويصرخ طالباً الخبز لدفع ألم الجوع . هذه حقيقة غابت عن
علماء الاقتصاد المشيعين الى الصناعة الراغبين في أن تكون محور المدنية
ودعامة كل شيء ، في الهيئة الاجتماعية .

كل ممالك أوروبا لتقن الصناعة ، وكل أبنائها بوجه التقريب يعملون في .

في المصانع ، فتتولاها الأمراض ويتنفس غيشتهم ثم يموتون مصدورين .
فساكن وسط أفريقيا ذلك الذي نلقبه بالمتوحش أهنا حالا بهمجيتة من
إبن المدينة الراقية ، لأنه يتمتع بالغذاء الكافي والحرية المطلقة والهواء النقي
بينما نرى الثاني يقضى كل حياته في المصانع ، وهي كالسجون مكتظة بالعمال
على انساعها ، فاسدة الهواء تضنى الجسم وتناف الصحة ، ولا تعوض من
ذلك كله ما يكفى حاجات الجسد من الغذاء وسائر الضروريات الأخرى



ليس بين الفقراء والمحتاجين وهم الفريق الأعظم في طباق الهيئة
الاجتماعية من لا يشمر بفساد النظام الاقتصادي الحاضر ، وبأن المناهج
التي تحدّاها الأغنياء وأصحاب المال لإحراز الثروة هي علة وجود الفقر
وسيادة الشقاء على جانب كبير من بني الإنسان ، هي الباعث على انصراف
الأفكار إلى التساؤل عن مشروعية هذه الأحوال الجائرة ، وعلى اعتناق
المبادئ الاشتراكية المنكرة

الاشتراكية وفاق ما تقرره كل التعاليم الاجتماعية هوسٌ يخالف
ما يمكن أن تكون عليه أحوال العالم ، ويغاير مقتضى طبائع الناس وأمانيتهم ،
فهما انتشرت مبادئها وابتهج بها جماعات من البؤساء والساخطين فإنها
تبقى دون التحقق وتلبث إلى الأبد أمانى خيالية

ليست الاشتراكية الباب الذي يصل منه الاجتماع إلى حلول المسائل
الاقتصادية وإصلاح الفاسد منها ، لأن مقتضياتها لا يمكن أن تنفق مع

شكل النوع البشرى وطبيعته وهو أرقى أنواع المخلوقات الحية وأكثرها احتياجاً إلى النظام الدقيق . وإذا سلمنا جدلاً بأن الإنسان وحده بسبب حبه ذاته هو الذى لا يتفق مع مبادئها ومقتضياتها طمعاً بامتلاك الكثير وحرمان غيره منه ، رأينا الطيور والحيوانات وهي دون الإنسان في المدارك والحبث تخالف مبادئ الاشتراكية المقول بأنها الحال الطبيعية الواجب أن تكون . فالحيوان يهيم ، وكره ، ويأوى إليه ويمنع سواء من اغتصابه . كذلك الطير يدافع عن عشه ويطمع بالحصول على الحبوب والغذاء ما استطاع إلى ذلك سبيلاً ، وكثيراً ما يحدوه الأمر إلى منع غيره من الالتقاط والتغذى . فالتزام على المنافع هي الحال الأدنى إلى طبيعة الإنسان بما اشتملت من حب الذات وطمع النفس .

الرغبة الطبيعية في حفظ النوع تحمل كل مخلوق حي على العناية بصغاره وعلى تدبر أسباب تغذيتهم ، ووقاية صحتهم بقدر الإمكان ، ولكن هذه العناية تقف عند بلوغ الصغار حدَّ التكوّن الطبيعي الذى يستطيعون معه السعي لقضاء حاجاتهم بأنفسهم ونشدهم مصالحهم بدون مساعدة . فذات الثدي من الحيوان تكف عن إرضاع صغارها عند تمكن هؤلاء من الرعي والتصيد ، والطيور يمتنع عن حمل الغذاء لفراخه وعن إطعامها حين تترعرع وتستطيع الطيران . ولكن الإنسان وحده هو الذى انفرد بالعناية بحاجات نسله ، وبالرغبة في ادخار ما يكفل تمتعه بها على الدوام لا إلى حين معين ، تجمع ما استطاع من الثروة والأموال ليتركها لورثته وهؤلاء لمن يجيئ منهم

بحيث يتسنى للجميع أن يعيشوا بهناء ولا تنقصهم حاجات العيش والتنعم بدون أن يكدحوا إلى طلبها . هذا هو الشذوذ الذي يخالف مناهج المخلوقات الأخرى الحية ، ويغاير نوااميس الطبيعة ، ويفضى إلى اختلال نظام الحياة الاجتماعية ، وإلى شقاء العالم وحرمان الكثيرين من حقوقهم في خيرات الأرض ولذائذ الحياة

وليس يفيد الأغنياء اغتيال أنصبة الغير وادخارها لأولادهم وأحفادهم رغبة في إمتاعهم بالرخاء والهناء ، فإن التجارب دلت على أن الثروة الموروثة إذا لم تقع في أيدي حريصة وتظل محوطة بنبصر وحكمة تتبدد وتضيع ممن ورثوها

الظالم يستطيع أن يجمع الثروة ويورثها من يشاء ، ولكنه لا يقوى على توريثهم مواهبه وما امتاز به من الخبرة في الشئون المالية ، فلا تحقق أمانيه ويحرم أولاده أو أحفاده مما جمع ، وتنتقل الثروة من أيديهم إلى أيدي من سلبهم إياها ، كأن الطبيعة تنتقم وتثأر من المقتال المغلوبين وترد إليهم قهراً ما حرمتهم منه القوة أو الحيلة قسراً

ومن الثابت أن كل شخص لم ترغمه الضرورة على العمل ، وعلى تدريب قواه الجسمية والعقلية بالبحث عن حاجاته اللازمة يفقد باستمرار البطالة والحكمة وقوة الاحتفاظ بما يملك وقدرة الدفاع عنه ممن يطمعون به من الفقراء والمحتاجين . فإذا كان الوارثون أبناء العائلة الغنية لم يمتاز أحدهم بمواهب سامية ، وعاشوا بمعزل عن مجال التزاحم على المنافع وضروريات

المال في يد وارث له رغبة في الظهور والمفاخر فإن جنوحه إلى الشهوات
واندفاعه يباعث الطمع يفضيان به إلى فقدان ما ملك ، وإلى الشقاء
بسبب مقتضيات ما ألف من المعيشة المرتبكة الطائشة ، وبسبب عجزه
عن الكسب أو تعويضه أيّ درهم أنفق

يبقى الجسم سليماً قوياً ما دبّت فيه قوة الحياة وامتلات بها خلاياه ،
فإذا تسرّبت منها يعتوره الضعف فالانحلال ، ثم لا يلبث أن يصير طعمة
للمخلوقات الأخرى الحقيمة وللحشرات . فكذلك الثروة تبقى محفوظة
ما وجد الحرص وما وجدت المواهب القادرة على إنمائها وحفظها ، فإذا
عدمت هذه أو زالت تبددت في أثرها الثروة وصارت عرضة للمحتالين
والفاصبين والمضاربين

تخطط الأجسام بمواد كيميائية لتحتفظ من الانحلال والفناء حيناً من الدهر ،
والأغنياء يعني بعضهم بتحنيط الثروة بالوصيات والوقفات . والوصية دليل
مخسوس على شعور الفني بجنائته على الاجتماع وبخوفه من ثأر الطبيعة من
ورثته بقوانينها المحتم على الناس أن يخضعوا لها ، فلماذا يحاول الفني أن يدفع
عن الأعداء عليه عاديّات الزمن ونتائج الحوادث المنقصة بالوصية التي يحوّل
بها ميراثه كالعبادة ، ولكن ليس من قوة تغلب الطبيعة وتبدّل المقدور ، فلا
يعدم الانحلال واسطة للوصول إلى الثروة الموروثة فتلعب بها أيدي العبث ،
ويعدو عليها كسواها الزوال والفناء

لو أن ميراث كل فرد ينقل بعد موته إلى الهيئة الاجتماعية بدلاً من

الفرور (١٠)

تسليمه إلى وارثيه، لأنها أن نجتمع في وقت قصير ثروة عظيمة مشتركة، فتتفق منها على المصالح الاجتماعية العامة وعلى تربية الذئب وعلى المحتاجين، ولتيسر لها إزالة كثير من أسباب الشقاء من العالم فيكون للفرد ثروتان : نصيب في الميراث العام ثروة الاجتماع المشترك ، وثروة شخصية يجمعها من ربح عمله ، فيتلذذ وينعم بها كل حياته ، ثم تنقل بعد وفاته لتضم إلى الثروة المشتركة . فتكون عناية الرجل بالعمل لمصلحته الشخصية تتضمن السعي لمصالح الاجتماع لأنه يرد إليها ثمره هذا العمل بعد حين قصير، فيتيسر للهبة الاجتماعية محو أسباب استياء فريق الفقراء والمعوزين وإيجاد ميسرات الهناء والاعتباط بدلاً منها

مبدأ واحد يجب أن يكون أساس النظام الاجتماعي ومحور الشؤون الاقتصادية فيه ، هو أحد اثنين : الأنانية أو التضامن . وأما النهج الذي تحتذيه الهيئة الآن وتسود على أفكار الناس مبادئه فإنه ليس واحداً من الإثنين إنما خليط منهما . فالتملك والتوريث من مقتضيات الأنانية وأثره النفس وقد انصرفت اليها الرغبات بصورة مزعجة ، وطمع الإنسان لم يقف عند حد امتلاك الثروة بالحيلة أو بالاعتصاب ، بل تجاوزه إلى الرغبة في تملك ورثته وإلى حرمان الناس من حقوقهم فيها إلى الأبد . ولكن الغني وقد حصل على المال بواسطة ما فهو لا يريد أن يبيع هذه الوسيلة لغيره من الخلق ، ليدفع عن نفسه طمع ذلك الغير في ماله ولينمعه من استلاب ما جمع . وعلى هذا يكون قد جمع الثروة جرياً مع مقتضيات الأنانية والأثرة ، ثم يحاول الدفاع عنها والاحتفاظ بها باسم التضامن

يتمتع الغني بثروته بدون أن يشعر بتوبيخ الضمير وكلها من حقوق
مضمومة وأنصبة مغتالة ، وإذا امتدت إليها يد الفقير بدافع الأناية التي
دفعت المثري لاغتتيال الحقوق عند جمعه ثروته قامت في وجهه الهيئة
الاجتماعية كلها وأخذت بتلاييبه فألقته في غياهب السجون أو قادتة إلى آلة
الإعدام . فباسم الاختكار ووراء ستار المضاربة يأتي الناس صنوفاً من
الحازي والنقائص وأنواعاً من أقبح الأعمال المردولة وأشنعها ، ولكن النظام
يمنع المحتاج من أخذ كسرة الخبز خلسة بدعوى أن العمل سرقة أو
اغتصاب ، وكلاهما جريمة محذورة . مبدأ العمل واحد في الحالين هو
اغتيال حقوق الغير وسلبها بواسطة المضاربة والاختكار أو بالسرقة والنهب ،
ولكن القانون يبرر العمل الأول ويعاقب على الثاني ، مع أن الجريمة في
الحال الأولى واقعة على فريق عظيم من الخلق بصورة فظيعة ، بينما تكون
الحل الثانية جريمة فردية في الغالب ولا يكون تأثير ضررها في المسلوب
حقه متناسباً مع نتائج الحال الأولى !!

يصادم العقل السليم هذه الاجراءات ولا يراها من النظام الصالح ، فإذا
أبيحت مقتضيات الأناية مثل هضم حقوق الغير واغتتيال أنصبتهم في
خيرات الأرض ونعمها فليكن ذلك بصورة مطلقة بدون تقييد بالمسميات ،
لأن المساواة في الظلم نوع من العدل . وإذا عدت من العدل أن يتمتع الغني
بالرخاء والهناء لأنه عرف كيف يسلب حقوق الغير من محصولات الأرض
أو من ثمرات العمل ، يكون من العدل أيضاً عدم منع الفقير من سلب

ذلك المال بالقوة أو بالحيلة ، متى توفرت فيه القوة والشجاعة الكافيتين لتحقيق غرضه !!

مما لا ريبه فيه أن احتذاء هذه السبيل ينزل بالهيئة الاجتماعية إلى الفوضى والدمار ، إذ يصير الناس كالحبوانات المفترسة يأكل القوي منهم الضعيف . فالذي لا يرى من المصلحة العامة أن تكون هذه الحال هي مصير العالم ونتيجة النظام الاجتماعي ، فليس له إلا الرجوع عن مقتضيات أثره النفس والأناية ، وإلا الانبعاث إلى التضامن العام تلك الروح العالية بمبادئها الجليلة ، إذ ذلك لا يعنى الفرد بنفسه فقط إنما بصالح الاجتماع كله وتعني الهيئة الاجتماعية كلها بمصالح الفرد الواحد ولو كان حقيراً صهلو كلاً ، تعني بتربية كل الناشئين وتعليمهم قبل بلوغهم سن القدرة على العمل ، وتهتم براحة الشيوخ وإعالتهم عند عجزهم عن كسب ما يحتاجون إليه ، وتعني بالأرامل والأيتام كما لو كانوا أبناء والذين عرفوا بالشفقة وامتنازا بالمعطف والحنان

سواء العالم الاقتصادي قائم ، وغيومها سوداء كثيفة تهدد وتنذر بالويل ، وكل ظواهر الحال وبواطنها تدل على دنو ساعة الخطر وعلى تعذر تأخيرها . فطالما كان للدين تأثير قوي في عقول الناس ونفوسهم ، كان من السهل ترغيب الفقير في الهناء والسعادة الموعود بهما بعد البعث في جنات الخلد ونخديره بتلك الوعود وجعلها سبباً لتعزيبته ولاحتماله آلام الفقر والشقاء على الأرض

ولكن اليوم غير الأمس والناس ما عادوا يكتفون بالوعود ، فالواحد منهم يؤثر امتلاك شبر من الأرض في هذه الدنيا على نيل قصر في جنة السماء . والفقراء يقارنون حالهم الشقية بأحوال الأغنياء الممتعين ، فصاروا يعرفون أن الاحتكار والمضاربة والتوريث مصادر الثروة الواسعة وينابيع الغنى العظيم ليس لها مبرر معقول وأنها أنواع من صنوف المظالم ومن ضروب تعسف القوى تماثل اللصوصية والاعتصاب اللذين يعاقب عليهما القانون وبقدرها جرة أهل القرى وحرثات الأرض إلى المدن ، وبقدر نعيمهم إلى الصناعة والمصانع يكون تيسر أسباب حصر الغنى في أيدي فريق من الناس وتكون كثرة أضرار الحركة الاقتصادية . هذه الحال واقعة وسيرها على هذا النهج مضطرد وغير واقف ، لهذا سيجي حتماً حين تزهق فيه نفوس المستعبدين من مظالم الأغنياء ، ذلك هو اليوم الذي يضاف فيه إلى تألم الفقراء من معيشتهم المنغصة ومن الجوع السخط على أسباب الشقاء ومسببهم ، فلا تعود النفوس الموتورة والعزائم النافرة تقعد دون إزالة تلك الأسباب الحائلة بينهم وبين ملذات الحياة ونصيدهم من متاع الدنيا

الجوع قوة من القوى المؤثرة تأثيراً واضحاً ، فباستمرار التألم منها ومن ضغطها تنفجر ولا يعود يقف في وجهها حائل يمنع تحقيق ما تقصد إليه . هذه هي القوة الكامنة الآن في نفوس الناس الممتلئة بها صدورهم الضيقة ، هي التي ستهدم حتماً في يوم ما كيان النظام الاقتصادي الحالي القائم على الأنانية والطمع المدعّم بالغرور ، ستدك حتماً قوة الفقر ذلك البناء المتداعي ما دامت الفلسفة لم تقو وحدها على تقويض دعائمه وهدم صروحها

البحث السادس

الزواج والغرور

في الإنسان غريزتان لهما السيادة المطلقة عليه هما المصدر الأول لكل ميوله : حرصه على حفظ ذاته وعلى حفظ النوع . الأول يظهر في أبسط المظاهر يدلّ عليه ، الجوع ، والثاني يدلّ عليه الحبّ . القوة الفاعلة في عمليات التغذية والتناسل لا زالت مجهولة ولكن نتائجها واضحة تدلّ على وجودها . فالعلم لا يعرف لماذا يتمّ تكوّن الجنين في زمن مخصوص بحال مضطربة وأشكال متماثلة في بطون كل النساء ، ولا يدري لماذا لا يتجاوز عمر الخيل الخامسة والثلاثين مع ما امتازت به من القوة البدنية بينما يتجاوز الإنسان السبعين وهو دونها في القوة والجسم ، وبينما يبلغ الغراب إلى المائتين وهو حقير بالنسبة إلى الإثنين . فالذي ثبت بالاضطراد والاستمرار ووصل إليه علم الإنسان أن لكل كائن حيّ أجلاً مقدّراً هو الحدّ الأقصى الذي تبلغ إليه قوته الحيوية ، فلا يمكن أبداً تجاوز هذا الأجل ولا تأخيرها ، مع إمكان تقديمه بتأثير مؤثر أجنبي في الجسم ممكن القوة أو في القوة ذاتها ، بصورة تتلف أحدهما أو الإثنين معاً .

وثبتت هذه الحقيقة بحمل على الظن بأنّ الأنواع الأصلية تخضع هي الأخرى لحكم الفناء عند بلوغها عمراً معيناً ، فتنشأ في وقت مخصوص وتكوّن في فترة محدّدة وتكتمل ثم تعود يعتورها الانحلال والعدم . والذي يجعل

الفرد لا يشعر بالحالين النشأ والفناء إنما هو طول عمر النوع بالنسبة إلى عمر الفرد ، ووجود هذا وفناؤه قبل حسه ما طراً وما سيطراً بعده على النوع ذاته . ولكن العلم اهتدى إلى نقط ارتكاز قوية واضحة تؤكد مماثلة النوع الأصلي للفرد في خضوعه لقوانين الحياة التكوّن والفناء ، وفي سرّياتها عليهما جميعاً بدون تمييز

فطالما لم تتلاش من الفرد قوة الحياة الكامنة فيه منذ ولادته تتسنى له الحياة والمجاهدة حباً في البقاء وفي الدفاع عن ذاته ، وحين تتلاشى هذه القوة وتنفذ لا يعود يحسّ حاجته إلى الغذاء ولا الرغبة في الحياة ، فيسأها ويطلب التخاص منها فيذبل ويضعف ثم يموت . كذلك النوع الأصلي طالما تكون قوة الحياة فيه قوية يبقى كل فرد من أفراده قوياً بذاته قوي الرغبة في حفظ النوع وتجديد أسباب طول بقائه بالتناسل ، أما إذا بدأت تلك القوة بالتسرب والتلاشي فإن الأفراد تتمشى في نفوسهم كراهة التناسل ولا يعودون يرغبون في إيجاد النسل

حبّ الذات وروح التضامن يصحّ أن يكونا معيارين تقاس بهما قوة حياة الشعوب والأمم والنوع البشري كلّ . فكلما كثر عدد الأشخاص الذين يؤثرون مصالحهم الخاصة وملذاتهم على الواجبات والفروض التي يقتضيها التضامن العام ومصاحبة النوع كلما كانت نهاية هذا النوع قريبة وأجله على وشك الحين . وبالعكس من هذا إذا كثر عدد من تملأ نفوسهم النخوة والمروءة وعدد من يضعون منافعهم دون مصالح الاجتماع والنوع كانت تلك المظاهر دليلاً على قوة حياة النوع وعلى طول بقائه

حب الذات إذا امتلك النفوس وقوي نفوذه فيها يكون سبباً في إفناء العائلات والأمم والشعوب ، فالأمة حين تدنو نهايتها يكون من أقوى الدلائل على ذلك زوال حاسة الحب الطبيعي الصادق من قلوب أفرادها من الجنسين النشيط والطيف ، ورغبة النفوس عن الزواج الصحيح تخلصاً من مسئولية العناية بفرد آخر ومن احتمال متاعب تكوين العائلة وتربية الأولاد . فالمرأة تتأفف من مصاعب الحمل وآلام الولادة وتفرّ من متاعب الأمومة ، وتبحث حتى وهي زوج عما يمنع الحمل . فلا تكون الغاية إذ ذاك من اجتماع الرجل والمرأة التوالد والتناسل وإنما يكون كل الغرض من حنين الفردين إلى بعضهما والعامل المغري بالاجتماع نزوع الجسد إلى التلذذ الوقتي ، وتلطيف هياج الجهاز العصبي بالاجتماع الحيواني . إذ ذاك لا يكون الحب واسطة لاجتماع ذاتين ولصقهما إلى بعض بلحمة اثنالاف الزوجين وامتزاج أحدهما بالآخر ، ولا سبباً في إضعاف أنانية النفس ولا في انبثاق روح التضامن العام بينهما وفناء حياتهما الشخصية في حياة النوع العامة

فإذا جعلنا رابطة الزوجية مرآة تمثل فيها قوة حياة الشعب ولتعرف بها أحوال الأمم الأوربية المتمدنة لوجدناها دون ما يتمنى لها العدو الحاقده . فالأباطيل وأنواع الفساد الفاشية التي تعبت بالشؤون الاقتصادية والاجتماعية والسياسية قد تسربت من زمان غير قصير إلى الزوجية وسرت فيها سر يان السم في الأجسام الرخوة فأفسدتها وعطبتها ، وانهت الحال بفساد كل الميول الفريزية التي يجب أن تكون وجهتها العناية بأسباب بقاء النوع

وتحسينه ، فانصرفت عن غايتها الأصلية وانحرفت عن سبيلها ، فأضاعت حياة الكثيرين من أبناء الأجيال المقبلة ضحية الأثرة ، حكم عليهم بالعدم قبل أن تظهر في عالم الوجود قواهم الحيوية لقاح أجسامهم البشرية ، ذلك هو النسل الذي يرغب عنه الزوجان وفاق ما يغرى به حب الذات والنفاق السائدين في كل عائلة

لقد أدركت الإنسانية في كل العصور بواسطة الشعور ثم اقتنعت بعد ذلك بالفهم والعقل أن أسباب البقاء هي أهم ما تجب العناية بها ، ولذلك كان لكل ما يتعلق بهذه الغاية المكان الأول من الأهمية والتقدير . فالحب أحد هذه الأسباب يكاد يكون هو الدعامة المفردة التي تؤدعم بها الأدبيات في كل العصور وفي كل الشعوب ، وهي مركز المغطسة الذي يجذب إليه بصورة ثابتة أفكار المطالعين والقراء . والاحتفاء بإشهار صلة الزواج بين العروسين لها شأن كبير يعنى به في كل ناحية من الأرض بين الجميع كما بين المتمدنين ، بمقتضى العادات ووفقا مدنيات الأمم ومثال ما تقتضى به النظمات الدينية والمدنية . والعناية والحرص اللذان تحوّل بهما الحكومات عقود الزواج يدلّان على امتياز هذا العقد عن كل ما عداه وعلى مقدار ما له من الأهمية والتقدير في حياة الأمم وفي مستقبل الاجتماع

فلكي تحول الهيئة دون سقوط الحب إلى مرتبة الملاهي والملاذ ، ولتبقيه بحال نحقق الغرض الصحيح منه ، بقاء النوع ، حفلت بالزواج الشرعي ورفقته إلى أسنى درجات الاعتبار والاحترام منذ وضوح فجر الحضارة

وانبثاق ضياه المدنية . وكل زوجين من الجنسين يجتمعان بدون ذلك العقد العاني ، ويشدان عن لحة الحب المشروعة ، خصتهما بالاحتقار والازدراء . وبالعقاب في أحوال مخصوصة

ولكن يد الفساد التي عبثت بكل شؤون الاجتماع امتدت أيضاً إلى الزواج ، فأصبحت هذه الرابطة ككل عقد غيرها الغاية منها المنفعة الشخصية والمغري بها طمع النفس ، وخلت من عوامل الحب إلا بمقدار ما يكون بين كل متعاقدين قبل التعاقد وأثنائه . الزواج واجب أن يكون دليلاً على وجود روح التضامن بين الزوجين ، ولكنه في هذا العصر يشف عن أنانية كل منهما وأثرته . فكل الذين يطلبون الزواج يريدون أن يكون واسطة للبلوغ إلى آماني مخصوصة وإلى تحقيق مطامع النفس ، فمن طامع بثروة المرأة إلى مغرة بفتوة الزوج وقوته البدنية ، ومن عالق جمال الأنثى إلى مولعة بمعيشة البذخ والترف والطيش في كنف الزوج ووراء ستار الزوجية

يفكر الإنسان عند اختيار عروسه في كل شيء من شؤون الحياة إلا في أساس الزواج وهو مبادلة الزوجين الحب ، وإلا في الغرض منه وهو التناسل لبقاء النوع . فهلاً يكون نصيب الشعوب والأمم الانحطاط والفناء بسبب فساد لحة الزواج وضياع الغرض منه ، مع كونه دعامة العمران وأساس وجود الاجتماع وبقائه ؟

الزواج رابطة يجب أن يكون الباعث على التقيد بها الحب الصحيح ،

لأنه هو السبب الأول في هناء الزوجين وفي حسن نظام الاجتماع ، ولأنه هو القوة السامية التي تهض بالنوع إلى الكمال وتحول بينه وبين السقوط الأدبي وفساد الأخلاق والضعف .

من المعروف في الكيمياء أنه يتفق وجود مادتين يمكن امتزاجهما ببعضهما امتزاجاً تاماً ، فيتكوّن منهما جسم جديد يخالف خواص المادتين ، ويغايّرهما في اللون والكثافة وفي سائر ما يلاحظ على الجسم بتأثيره في غيره أو غيره فيه . ولكن من المواد ما لا يمكن المزج بين جسمين أو أكثر منهما ، فيحفظ كل جسم خواصه وحاله الأصلية بالرغم من إضافة أحدهما إلى الآخر في وعاء واحد . فكذلك النوع البشري يتفق أن يوجد بين أفراده رجل وامرأة ، لكل منهما تأثير مخصوص في نفس الآخر وبينهما جاذبية قوية ، بدون أن يكون لأحدهما هذا التأثير في غير الآخر . فمتى وجدت هذه الجاذبية بين الذكر والأنثى وأحست روح أحدهما الرغبة في امتزاجها بالروح الآخر وإمكان ذلك ولع الشخصان ببعضهما وطارت قلوبهما التيعاً وشوقاً وحنيناً . فإذا لم توجد الجاذبية بقي الفتور والتراخي بين الاثنين كما هو بين كل منهما وسائر الناس ، ولا غرابة في ذلك فإن من المواد ما يمتزج بمادة ثانية ومنها ما لا يقبل ، بدون أن يدرك العقل السبب في ذلك ، فالأكسجين يمتزج بالهيدروجين ويتحد معه ، ولكن الأزوت مثلاً لا يختلط بالبلاتين ولا يتحد معه

فكذلك ليس بين الناس من يعرف العلة الحقيقية في كون المرأة تنبعث روحها إلى رجل معين فتحبه وتهيم به ولا يحل في قلبها مكانه أي إنسان آخر من العالم كله . والأدنى إلى الصواب أن الأجسام البشرية كالأجسام الأخرى خاضعة لقوانين الطبيعة ولنظام خواص الأجسام، توجد بين اثنين منها الجاذبية وخاصة الاتحاد فيألفان ويتحدان، ولا توجد تلك الخاصية فيستحيل التأليف بينهما . وعلى ذلك يكون الزواج الإناء الذي يمتزج فيه الجسمان فإذا اتحدا وتآلفا لبث الإناء ممثلاً بالحياة ، وإلا فإنه يكون كأس السم . فهل يعنى الناس كثيراً بالبحث عن وجود الجاذبية وخاصة الاتحاد بين الخطيبين عند الإقدام على الزواج ؟

الرابطه بين الرجل والمرأة تكون لأحد غرضين : مبادلة بعضهما الحب الطبيعي ووجود الميل الجاذبي بين النفسين ، فيكون الغرض من الارتباط ثمرته وهو التوالد ، وإما عدم عناية الاثنين بهذه الغاية فيكون الغرض مجرد إرضاء شهوة الجسد بأية صورة أوقيد . والنوع الأول له المنزل الأسمى من درجات الاعتبار الأدبي ، بخلاف الثاني فإنه ضرب من ضروب الدعارة

بين أفراد الجنس اللطيف من تتردد على شوارع المدينة في كل مساء تعرض عرضها كالسلعة لكل راغب فيه ، فهذه تأثم وتبغى وعملها من الرذائل الشائنة . كذلك الشاب الذي يغازل المعجوز ويتحجب إليها طمعاً بما يستلبه من مالها عمله بغاء ، ولا تفاضل بينه وبين البغي السالفة في السقوط وفقدان الكرامة ، لأن النعت الذي يصف عمل الإثنين متماثل

في اللفظ والمدلول . فهل من فارق بين الرجل الذي يعيش من إنفاق خليلته عليه والإنسان الذي يتزوج لاحقاً بامرأته إنما طمعاً بما لها أو بنفوذ عائلتها ؟ وهلاً تتساوى البغى التي تباع عرضها بالمال بالحسنة الفتانة التي تقدم على الزواج بمن لا تحبه رغبة في رخاء تطمع به أوفى مركز اجتماعي ترتفع إليه ؟ العوامل السائفة إلى الرضاء بارتباط الرجل والمرأة في هذين الحالين واحدة ، والأسباب المغرية بالقبول متماثلة ، فلا بد من أن تكون مرتبة الاثنين واحدة لا تفاضل بينهما وفاق مدلول الحقيقة ومقتضى العدل قد يعرض على الفتاة رجل يخطبها فينفر منه قلبها ولا تشعر بانبعاث نفسها لقبوله زوجاً لها ، فتحاول أمها باللين والحيلة إرغامها على الرضاء به ، فهلاً يستوى عمل هذه الأم وإن كانت من ذوات الصون ومن بيوت المجد بعمل من تتاجر بالمعاطف والأعراض وتكون وسيطة بين الرجل والمرأة في العلاقات المذكورة ؟ والشاب الذي يتصبى الوارثات ويقابل كل واحدة منهن بوجه مشرق ، يرسل دموعه في حضرة كل غنية مثيرة يستشهد بها على ما يقاسيه من الحب طمعاً بنيل عطفها عليه وتحريك عامل الشفقة في قلبها لتكون باعثاً على الرضاء به ، هلاً يماثل ذلك الشاب المتأنق صافلاً صنيعه الباغيات تطارده العدالة وتراه خطراً على أخلاق الأمة ؟

لا شك في أن كل ارتباط بين الرجل والمرأة يتماقدان عليه ويكون الباعث عليه سبب مادي أو مطامع يغري بها حب الذات والأثرة ، ينزل إلى مرتبة البغاء بل هو البغاء بكل معانيه ، مع عدم الالتفات إلى صيغة

العقد وصبغته ولا إلى من حصل بوساطتهم ، فسواء أحدث بإقرار الهيئة المدنية ورجال الدين أم تم بوساطة المتاجرين بالأعراض من دعاة الفساد وزبانية الدعارة . ولكن ما يؤسف له أن هذه الحال المنقذة هي بوجه التقريب جوهر كل الارتباطات الزوجية في الجماعات ، ونادرة جداً الظروف التي يلحظ فيها نشاط متحابين إلى التعاقد الشرعى العلني ، رغبة في اجتماع الجسمين بعد ائتلاف وتجاذب الروحين . ومع هذا فإن أهل العروسين يصادمان رغبتيهما في مثل تلك الأحوال ، ويحولان دون هاتهما ، لأن الناس جميعاً يظنون من الحكمة العالية النصيح للشباب بعدم الاعتماد بالحب ، وبالتخوف والحذر من كل زواج يكون السائق إليه تفرز العواطف وانبعاث النفس للنفس !

إذا كان الحب لا يصح أن يكون سبباً للجمع بين المتحابين فلماذا يطلب من المرأة حب زوجها ، ولماذا يعاب على الرجل السكون إلى غير حليلته ؟ ولماذا يظهر الزوجان كل منهما للآخر دلائل الحب ولو مخادعة ، حتى ولو كان الباعث على اجتماعهما علة غيره ؟ الإنسان يكذب عادة ، ليلبس الباطل ثوب الحق ويعطيه مظاهر خداعة تماثل الصبغة الصادقة . فالتجاء الزوجين إلى الكذب بادعاء كل منهما باطلاً حب الآخر دليل على أن الحب هو الحال الصادقة الواجب أن تكون رابطة بينهما أساساً للمعيشة الزوجية .

إن قصر النفس على اشتهاء المال وسائر الماديات أزال منها عاطفة

الحب ، ولا شيء من القلوب ما يقال له عواطف رقيقة ومشاعر حساسة ،
فمحا منها أوضح دلائل الإنسانية الصحيحة وجعلها كالصحراء الجرداء ،
ليس بها ظل يقي من حرارة الشمس المحرقة ولا ماء يطفى ظمأ الصادي المتلف
الرجل يقتصر على الاهتمام بالمسكن ورياشه وبكل شهوات البطن
والنهم ، يسيل لعابه الطعام الفاخر ، وينساب ما في جيبه من الذهب إلى
يد الممثلة الفاتنة ، ويقضي كل حياته متودداً إلى من لا تربطه آصرة
ولا تلصقه به لحة وفافراً ممن يجب أن يآلفه به حتى يموت قبل أن يتعرف
لذات الحب الصادق أو يهنأ بها ، وبدون أن تشرق عليه أشعة ذلك النور
الروحي فتملأ نفسه بهجة وسعادة . الرجل يحب ولكنه يحب نفسه لا رفيقة
حياته ، والإفراط في الأثرة يعميه عن نعمة الحب الفاضل وثمراته الشبيهة
كذلك المرأة تخلق في كل لحظة ما تتلهم به ، فمن زي جديد إلى زينة
بديعة ، ومن حلية فاخرة إلى ثوب أنيق . فهي شبيهة بالجرادة في قمراتها
وفي الغمز واللمز ، لا تسلم من لسانها المنتقد جارة ولا توفر لصديقة عرضاً ،
تعرف كل شيء إلا واجباتها . وتحسن انتقاد كل إنسان إلا نفسها ، وتبصر
عيوب العالم جميعاً عدا عيوبها ، ثم تحب كل الرجال خلا زوجها !
تلك أحوال يتألم منها العقلاء ويشكوهمومها الناس ، يي الجحيم على
الأرض غير أنه أشدّ عذاباً من جحيم السماء . لكل حادث سبب ،
ومناشئ هذه الحال الفاسدة خلو القلوب من الحب ، وعدم مبادلة الزوجين
بهذه العاطفة المهدبة الأخلاق والنفوس . فلا عجب مع إقفار القلوب منها

إذا تمزغ الخلق في حماة الغواية ودبوا في حضيض الرذائل بدلاً من التحليق إلى سماء الفضيلة وأوج الأخلاق الكاملة . ولا عجب إذا مادت الأرض من ثقل خطيئات من عليها ، وضجت ملائكة السماء وشياطين الأرض فزعاً مما يأتي الإنسان من المنكرات

سبب فساد الأخلاق وتبديد الثروات وسقوط العائلات الكريمة وضياع كرامتها هو بناء الزوجية على أساس غير الحب الصادق . لا يخلو الناس من طائفة منهم يقدرّون هذه العاطفة حق قدرها . ويدركون ما لها من التأثير النافع في تكوين العائلات ، ولكنهم ينكبون عن مقتضيات الحكمة عند انتخاب كل منهم رفيقة حياته . فيغفل الرجل البحث عن انبعاثه النفسي ويضحى قلبه ، إما بسبب الاندفاع وقلة التبصر ، وإما بباعث الخوف من العسر والاحتياج ، وكثيراً ما يكون ذلك بسبب عدم الجرأة على مخالفة العادات المتبعة والتقاليد القومية ، فيتزوج بحكم الضرورة من يظن إمكان العيش إلى جانبها براحة واطمئنان وإن لم يشعر نحوها بالميل الصحيح وينزوع القلب إلى القلب !!

هؤلاء الناس يلاقون بعد وقتٍ ما جزاء ذلك الإخطاء وعقاب مصادمتهم القاعدة الأساسية للاجتماع ، وكلما جاء العقاب متأخراً زادت صرامته وقوي تأثيره السيئ في هناء الإنسان المخطئ . إن عاطفة الحب تبقى كامنة في القلب لا تنموت فيه ولا تزول منه ، ولا بد لها من الظهور والتجلي في قوت ما حين يوجد الباعث على يقظتها ، وهو انبعاث النفس إلى فرد من الجنس الآخر

يوجد الباعث على يقظتها، وهو انبعاث النفس إلى فرد من الجنس الآخر
وانجذاب الروح إليه . وكلما شدت الرغبة إلى حكم العواطف المنبهة، وإلى
قمع النفس عن الميل لما تنوق إليه وتشغف به، تزيد قوة الحب وتضعف
حتى لا يعود العقل يقوى على امتلاك عنان القلب، فتظهر تلك القوة
النفسية في أوضح مظاهرها وتندفع إلى التخلص من قيود التقاليد والنظامات
الاجتماعية، وتستهن بها جميعاً

يحدث أن شخصاً لا يصادف في كل حياته من تنبعث إليه نفسه
من أفراد الجنس الآخر، إذ ذاك يبقى الارتباط بين الزوجين حافظاً في
الظاهر صورة مظاهر المعيشة الهادئة والحياة الساكنة، ولكن من يفحص
قلبي الرجل والمرأة يجدهما لا يحسان الراحة ويشعران بأن الحياة ينقصها
روح الهناء كلٌّ منهما تنوق نفسه إلى تلك الروح وتتربص للعثور بها،
ولا يرضى بكل ما هو حاصل عليه من الجمال أو الفتوة أو وفرة المال واللذائذ
المادية، لأن ذلك جميعه لا يعوّضه مما ينقص الحياة وهو الحب

أما إذا جمعت الصدقة أحد أولئك الأزواج بأخرى تنبعث إليها
نفسه، وبحسّ قوة الجذب التي تجذب قلب كلٍّ منهما إلى الآخر،
فهناك تكون الطامة الكبرى والمصيبة التي لا تنقّى . يحدث التصادم بين
واجبات الزوجية ومقتضى العفة وعصم النفس عن المحذور وبين الميل
واندفاع الروح إلى من يألف، ولا بدّ من رجحان إحدى القوتين على
الأخرى : واجبات الزوجية، أو مقتضيات الحب . هذا إذا كان الإنسان

من ذوي النفوس الطيبة والتربية الفاضلة ، فتحارب مبادئه كل ما يعده من العيوب والذائل ، وينفر من السقوط عن مصاف الكمال ، فلا يقبل الانصياع للمغريات بالرديلة ، ويتخلص من مأزق تلك الحال الخطيرة بالانفصال الرسمي من زوجه ليتزوج من عاق ، أو بتضحية نفسه وهنائها دون ذلك الانفصال من امرأته وقد تكون والده . فيقضي بقية حياته منغص العيش منفطر القلب ، يتألم من الحب ومن وجود زوجه ، ويراه الحائل الوحيد دون الفبطة والسعادة . ولكن الناس ليسوا جميعاً من أصحاب المبادئ القويمة ولا كلهم من الحريصين على واجبات الزوجية ، والفريق الأعظم منهم يلجأ إلى الجمع بين معاشرة الزوج بحكم الضرورة ومخادنة من يحب لإرضاء النفس وتحقيق رغبتها !

فلو كانت الهيئة تنهج على النظام الأصلح للاجتماع والأدنى من نواميس الطبيعة ، لكانت تؤثر مقتضيات الحب على التقاليد والعادات ، ولكانت تفرض الجمع بين الرجل والمرأة متى تحققت من وجود الارتباط الصحيح بين روجيهما . ولكن الاجتماع ونظامه قائم على مبادئ الأنانية وأثرة النفس والطمع صار أقوى خصوم النوع الانساني ، يعمل لهدم كيانه باضعاف أسباب التوالد ، وبإيثار واجبات الزوجية الكاذبة على مقتضيات الحب الصادق . يفعل ذلك ويحول قهراً دون اجتماع الحبيبين بصورة مشروعة ، وهو يعلم أن قوة الحب فوق كل سلطان ودونها كل قوة ، وأنه لا يسر على المحبة الانتحار وتضحية حياته من تغلبه على عواطفه وتذليل قلبه ، ومن

قعه نفسه الأمانة المسوقة إلى الحب بالقوة والقهر . فكان الهيئة الاجتماعية بمصادمتها هذه القوة تبيح فساد الأخلاق ، وتهيئ أسباب السقوط الأدبي بشرط عدم العلانية وبالتستر . تلك حال تفري بالرياء والنفاق والختل . وبأعمال تكون سبباً في اشتطاط النفوس وتلفها بدلاً من تهذيبها وقمع شهوتها كل عقود الزواج الرسمي في هذا العصر خالية من الشرط الأساسي لتوفر صحتها ومشروعيتها : وهو الحب المتبادل بين الزوجين ، ولذلك تفضي تلك الرابطة دائماً إلى الأحوال التي ذكرنا . فهذه العقود على صورتها الحاضرة من أقوى الأسباب المضرّة بمستقبل الاجتماع وبكل مبادئ الأخلاق والفضيلة ، وبدلاً من أن تكون من البواعث على الهدوء وتحسين حال العمران صارت علة ما يشكو منه الناس من السفه والغفـة وفساد الأخلاق والمبادئ ومن انتشار الكذب والنفاق والدعارة .



قد انحرّف الزواج عن الغرض الأساسي الذي وجدت هذه الرابطة لأجله ، فهبطت قيمته من الاعتبار وصار نوعاً من الأباطيل والمغررات الاجتماعية الفاشية . فالشباب والفتاة حين يصادف أحدهما الآخر علامة على التعاقد ، وعلى رضا كل منهما بالآخر رفيق حياته ، لا يهيمن القلبان على هذه الإشارة ولا على نطق اللسانين بكلمة الإيجاب والقبول . ولو كان للعيون منفذ إلى القلوب فتبصر فيها ما استتر ، أو لو كان لهذه خيالات وظلال ترسم أمام الأبصار ، لزال الناقد تعرف ما يبطن العروسان وقت اجتماعهما لإتمام العقد

الزواج هو المصدر الأساسي لطول بقاء النوع، ولكن ليس بين الناس من يعني بالدفاع عن هذا المصدر الهام ليجعله بعيداً عن عوامل الفساد وعن تسرب جرائم الانحلال والفناء إليه . فالإنسان يعني بمصالحه الشخصية وبهنائه وتنعمه ، ولا يهمه جاء بعده الطوفان أم بقيت الأرض عامرة بأهلها . ومن الثابت أن النسل الذي يولد بدون أن يكون ثمرة الحب ينجى ضعيفاً معلولاً ويبقى كذلك، ولكن الوالدين لا يحفلان بهذه النتيجة، ما دام الزواج لم يتم بدافع الحب وما دامت الغاية التي يطمعان بها منه ليست التوالد وقوة النسل .

أما الأبناء ثمرة الحب ، وكلهم يولدون من غير وجود رابطة الزواج الرسمي بين والديهم ، فإنهم على الدوام أقوياء الأجسام ممتعون بالعافية . ولكن الهيئة التي يقضي نظامها باحترام التعاقد بالأيدي والألفاظ، وباحترام ما ينسب من هذا العقد الصوري ، لا تعتبر ارتباط القلوب وتنكر انبعاث النفس للنفس ، وترى كل ثمرات هذه الرابطة الزوجية عاراً لا على الوالدين جميعاً إنما على الأم وحدها ، ونحرم الطفل كل حقوق الابن الشرعي ، وعلى هذا المسكين وحده تقع تبعة اندفاع والديه وانحرافهما عن النظام المألوف .

لا يعني الإنسان بالإنسانية ولا يريد أن يدرك معناها مدلول اللفظ ، وزالت من نفسه عاطفة التضامن العام ، ولا تتأثر عواطفه لآلام غيره ، وما عاد يهمه من الحياة غير ما فيها من اللذائذ الوقتية وغير انتهاز الفرص

للحصول عليها بأية الوسائل ومن كل السبل حتى الزواج . والجموع لا ترى معياراً لقيمة الفرد إلا ما يملك من الثروة ، والمشهد أن الغنى يرفع من لاقية له بذاته إلى أرفع الطباق كما أن الفقر يهبط بالرجل الجليل إلى حد الاحتقار . والتزاحم الشديد على المنافع المادية يجعل طلب العيش كغنيمة الحرب يبلغ إليها الغالب وهو يدوس جثث المغلوبين ، فإذا وقفت بالمرء قوته دون نيل حاجاته الضرورية يكون الموت بسبب الجوع أدنى إلى أملة من امتداد يد الهيبة الاجتماعية إليه بعامل الاشفاق والتضامن . فهل بعد تحقق الإنسان من ثبوت هذه الحقائق الواقعة يندقد عليه أن ينظر إلى كل مصدر في الحياة بعين الطمع والحرص ، يبحث فيه عن موارد المال قبل سائر المزايا الأخرى ؟

الحب يجب أن يكون أساس الزوجية كما تقتضي مصلحة الاجتماع والنوع ، ولكن ما الذي يهتم الفرد من الاجتماع ، ولماذا يتقيد في تصرفاته الشخصية بتلك المصلحة ما دامت الهيبة لا تعني هي الأخرى بمصلحته ؟ هل تطعمه إذا جاع أو تهي له عملاً يربح منه إذا أعوز ؟ هل تجود على أولاده بالغذاء إذا قصرت يده عن الحصول على ما يحتاجون إليه ؟ وإذا مات هل تعمل زوجه الأرملة وأطفالها الأيتام ؟ من المحقق أنها لا تفعل شيئاً من ذلك فهذا لا يحفل هو الآخر إلا بمصلحته الخاصة ، ويعتبر الحب واسطة للتأخرى وقضاء الوقت ، ولا يبحث في الزواج إلا عما يعود عليه من المنافع المادية قبل كل شيء .

من المؤكد أن نتيجة هذا النهج انتشار الفساد واعتوار الانحلال الهیة
المتمدنة، والواقع أن المرأة هي الضحية الأولى فقسط الرجل من التألم
لا يضارع نصيبها منه، لأنه إذا عرف من نفسه العجز عن تكوين عائلة
في هذا المجتمع المتعس يمتنع عن التزوج. وعدم الزواج ليس معناه التقيد
بالرهبانية أو بعصمة النفس عن أميالها الحيوانية، يفعل بدون أن ينجعل أو
ينظر الناس عمله الرذيل بعين الاحتقار العام والنسفيه كمقتضى المبادئ
الفاضلة. أما المرأة فإنها مرغمة على التزوج، وإلا فإنها لا تستطيع تمتيع
جسدها بحاجته الطبيعية مثال ما يقدم عليه الرجل بدون العقد الرسمي،
وإذا فعلت فإنها تخشى الأمومة وترهب العار، لأن الناس لا يفتفرون لها
الزلة ولو كان السائق إليها العوز، وقد يفعلون تساحاً أو تهاوناً مع الرجل.
هذا الباعث القهري تأمنه الفتاة الغنية، وهي وإن كانت تخاف التزوج
بمن يطمع بثروتها إلا أن الحرص لا يحول دون انخداعها بمظاهر أحد أولئك
الطامعين المخادعين، فتقع في حباله المهيأة لاصطيادها ولسلب ثروتها.
وحين تزول عن عينيها الفشاوة التي منعها من اجتلاء حقيقة مقاصد الزوج،
وحين يستقر عقلها في مركز التبصر، تتبع إحدى سبيلين: إما الاكتفاء
بالسخط على الحياة وندب حظها فيها، وإما بالبحث عن الحب في
قلب رجل آخر غير زوجها عاشق الذهب. تقدم على طرق ذلك المأزق
كثير العقبات والمخاطر، وتركب الصعب من الأمور وهي عالة بما تفضي
إليه من النتائج السيئة، فتبقى منعصة العيش تنهيب العيون في كل خطوة
وتتهذدها الفضيحة إثر كل كبوة

لكل امرئ حرية التصرف والسلوك بشرط عدم الإضرار بالغير وبمصلحه ، وإطلاق النفس ضمن هذا الشرط من الأمور المباحة في النظام الاجتماعي ، ولكن الإنسان يخشى حكم الناس على سلوكه الشخصي ، ويرهب نيلهم من سمعته وبسط ألسنتهم إليها بالسوء . والمرأة متزوجة كانت أم غير ذات بعل أعظم الجنسين خوفاً على سمعتها ، وأكثرهما عرضة للنقد ولتعريض الخلق بها ، ترقبها العيون أين تسير ، وتنقب عما تحاول أن تخفي ، وربما كانت الرغبة في تعقب ما تفعل توازي اهتمامها بلفت الأنظار عنها ، بل إن هذا القصد هو الباعث الأقوى على الكيد لها بالتربص والمحاسبة

أما الشاب فإنه لا يتقيد بهذه المحاذرة ، وليس عليه رقيب ولا تهريب ، يستطيع التلهي في القهاوى والمتديبات ودور التمثيل والمراقص ، ويتاح له السفر منفرداً والقصد إلى أي مكان تسكن إليه نفسه . والفتاة ممنوعة من كل ذلك ، محكوم عليها بالبقاء تحت ضغط الرأي العام محرومة من كل المزايا التي يتمتع بها الرجل ، حتى معاشرته من تأتس به . وفضلاً عن هذا فإنها مطمع الرجل ينصب لها الحباثل ، يعني نفسه في كل وقت بتمزيق الحجاب الحائل دونها ، كأنما العفة التي يبتغيها صفة حقيقية لأهله يضنُّ بها على ذات النهدين والشعر من غير أهله فيحاول بكل الوسائل البلوغ إلى العبث بها للنيل من عصمتها .

مسكينة الفتاة ! ذلك المخلوق الوديع ، محتوم عليها أن تقاوم ميول

نفسها البشرية ، وأن تغالب توقان الجسد بطبيعته إلى طلب لذائذ
الحيوانية ، ثم هي مرغمة بعد كل هذا على الاحتراز من خبث الناس ونواياهم
الشريرة ، ومن المكائد التي يكيدها الرجل للبلوغ إلى أمنيته من المرأة ؟
هذا الجهاد فوق طاقة النفس الضعيفة ، ونادر بين النساء من تسلم من
الوقوع في حبال الخديعة والغرور ، بسبب ما عرف عن المرأة من سلامة
النية والسذاجة وقلة الاختبار ، وبسبب رقة عواطفها وسرعة تأثرها حتى
من الأقوال الكاذبة والمظاهر الخداعة . يقولون إن التربية الفاضلة تحول
دون سقوط الفتاة وتيسر لها قوة الاحتراز من السفه ، وعصم النفس من
التطوح والاشتطاط . وهذه الأسباب تؤدي حقيقة إلى الغرض منها ولكن
بشرط أن تكون تلك المخلوقة اللطيفة بمعزل عن الرجال ، بعيداً عن
شروهم ، وفي حرز من مغريات نفوسهم الخبيثة ومن زبانية الفساد ، أو
بعيد أن تعيش في بيئة تكمل كل أفرادها بمبادئ الفضيلة والآداب العالية ،
يقمع كلٌّ منهم نفسه عن هواها الشائن حذراً من مخالفة مقتضيات تلك
المبادئ أو مغايرة الأخلاق الفاضلة . فإين هذه البيئة بين الجماعات
التي نعرفها ؟

إن المرأة التي خلق الحب ضرورة من ضروريات حياتها ، وسبباً
لإقبالها على تأدية وظيفتها الطبيعية في الحياة (الولادة والأمومة) ، تشعر
بحاجتها الماسة إلى التزوج بمجرد بلوغها عمراً محدداً ، فمحال أن تغلب النفس
طبيعة الجسد وأن تمتنع من ذلك الاجتماع الضروري . فإذا كانت تخطئ

عند الزوج باختيار من لا يبادلها عاطفة الحب الصحيح، فإن عواطفها تبقى مخدرة وقتاً ما بتأثير الحال الجديدة فيها حتى تزول بهجة النفس بها، فتستقر في مكانها وتهدأ ثورتها ثم تعود تؤدي وظائفها بصورة صادقة، فتعرف وجوه الخطأ وتشد إلى إصلاحه وإلى نشدة الإنسان الذي يملأ قلبها بالحب وتنجذب إليه نفسها وتتحده بروحها. وكثيراً ما تفضي هذه الفزة إلى التدهور على مزالق السفه والسقوط الأدبي، فلا تجد المرأة ما تطمع به من الحب القوي، وتفقد فضلاً عن الحيبة الشرف والكرامة.

إن رغبة المرأة في مصادقة من يملأ فراغ نفسها المتفرزة تحدها إلى التجميل بالزينة والتجلي بالحلي، وتبعثها على التبرج وعرض جهاها على الأنظار، وعلى إبداء ما يغري العيون بإطالة النظر إليه والنفوس بالاشتها. وأكثر ما تثوق إليه وينشرح له صدرها عرفانها تأثير منظرها البهيج في الرجال، وإظهار هؤلاء دلائل الإعجاب بالحسن أو أحدهم علائم الافتتان به. ولو وقف الأمر عند هذا الحد لكان نوعاً من الطيش يغفر للمرأة إذا لم تخرج عن قيد العفة، ولكن هذه الحال أول منازل السقوط الصحيح ومزالق الفساد، بل هي من الأسباب القوية في ضياع عفة المرأة وكرامتها، وفي انهدام ثقة الرجل بها.

العلّة الأساسية في فساد أخلاق الهيئة سوء النظام الذي تهيج عليه وتجعله ميزاناً للأعمال المحذورة والمباحة، فهو الذي ينفّس عيش الجنسين اللطيف والنشيط، والذي يجعل المرأة والرجل لا يبحثان في الزواج عن شرطه

الأسامي (الحب) إنما عن المطامع المادية . فالفتاة الفقيرة ترتني على أول يد تمتد لخطوبتها ، وتقبل الزوج بمن يستطيع دفع العوز عنها ، فإذا انقضى شهر العسل لم يعد لأحد الزوجين تأثير لطيف في نفس الآخر ، فتصير الزوج عالة على قرينها ويصير كالقيد في قدميها ، حياتهما منقصة وعيشهما نكد !

إن كثيرين من ذوي اليسار الذين يمكنهم قضاء كل مطالب المرأة وحاجاتها الكمالية بدون تعب يأنفون من الزواج ، وينفضون الطرف عن ارتباط تلك صورة لحمته ، ويفترون من الالتصاق بالمرأة فرار الطير من الصائد . فالمرأة حاقدة على الرجل لا تغفر له تمتعه ، وهذا جافل منها ساخط على سلوكها ، يؤكد أن تلك المخلوقة اللطيفة الفاتنة أصبحت من حزب الشيطان على الأرض تعيث فيها فساداً وشططاً

العلاقات بين أفراد الجنسین اللطيف والنشيط أصبحت الآن بعيدة عن مقتضى الحال الطبيعية ، وقامت على أسباب فاسدة ، حتى صار من الصعب التمييز بين الحال الطبيعية الواجبة والباطلة التي فشت وعمت . ومرت الأجيال على اعتياد الناس إياها فاكنسبت في النظر حكم الأولى الصادقة . فالزواج على مثال ما وصل إليه بين أغلب الأمم المتمدنة مبدأه العام إقرار عدم الطلاق ، والحال أن هذا النهج يفاير مقتضى طبيعة الإنسان كما أنه ليس من صالح النوع الأصلي . وجري نظام الهيئة عليه سبب في مخالفة الفرد الآداب التي ارتكزت على هذا المبدأ وعلى مشروعية اجتماع

الذكر والانثى بالتعاقد الرسمي ، وباعث أيضاً على جعل الزواج ستاراً تخفي وراءه صنوف الرياء والنفاق والتغريب . وليس من قوة في العالم يمكنها حل الزوجين على تنفيذ مقتضيات ذلك المبدأ ، بقيد عدم مخالفتها إياها ولا في الخفاء ، وبقيد استمرار روح التضامن العام بينهما ووجود الانبعاث النفسي بين روجيهما كل الزمان

إن مصلحة النوع الأصلي التي تقتضي وجود عاطفة الحب متبادلة بين الزوجين لا تستدعي أبداً تقيد التعاقد بين رجل وامرأة بامتداد أجله إلى نهاية العمر . فعدم إباحة الطلاق ليس حالاً طبيعية تتفق مع مصلحتي الفرد والنوع ، إنما نشأ من الحركة الاقتصادية وبسببها ومن نهج العالم على ما تقتضيه هذه الحركة زماناً طويلاً ، فأخذت بالاستمرار الطويل حكم الحقيقة والمادة وأثرت في العقل تأثيراً خطأ يمنعه من تعرف مسوئاتها الجمة وتقديرها

ولكن مقتضيات علمي أحوال النفس والجسد تنافي ذلك المبدأ وتغايره تماماً ، حتى ولو توفرت في الزواج كل شروط الحب بين الزوجين قبل التعاقد وبعده . فهل من يعرف حباً بقي في القلوب مدى الحياة كلها إلا في الروايات الموضوعة ؟ وهل يصح للزوجين التمسك بالوفاء لبعضهما إلى اللحظة الأخيرة من الحياة ، مع عدم استطاعة العقل كبح جماح النفس المتقلبة ؟ وهلاً يكون من الطيش أو من النفاق الوعد باستمرار العواطف على حال واحدة وباستمرار تأثرها بسبب واحد ؟

يقولون إن الحب الصادق يبقى في القلوب أبداً بدون أن يقل تأثيره القوي فيها، ويؤكدون بأن كل ما يتلاشى ويتبدل يكون من نوع الحب الكاذب . وها الواقع يخالف هذا القول ، وها آلاف من الحوادث المتكررة تقوم أدلة على نقضه وإظهار سفاخته ! قد يقول القائل : إن العلاقات التي كانت في تلك الحوادث الواقعية سبباً في الجمع بين الرجل والمرأة ثم تلاشت لم تكن من نوع الحب الصادق . فلنا قد أن يسأل إذن المعارض ليعين كلا من نوعي الحب الصادق والكاذب ، حتى يمكن التمييز بينهما لأول العهد بأحدهما لا بعد التورط فيه وانقضاء العمر !

الحقيقة أن كلا من النوعين يماثل الآخر في كل الأدوار اللذين يثقلان فيها من النشأ إلى الزوال ، لأول حس القلب الحب فعند ترعرعه فسيادة سلطانته على كل الحواس فتأثيره القوي في النفس وفي العواطف ، كذلك يماثلان في النتائج والدلائل ، كالشوق والحنو والانعطاف والغيرة . فإذا بقي الأمر كذلك حتى تسأمه النفس وتفزع للانطلاق منه ، فما هو المميز إذن بين النوعين ؟ قد يحدث حقيقة في بعض الأحيان أن زمان الحب لا ينقضي إلا مع انتهاء الحياة ، ولكن الظروف التي تهيب هذا الاستمرار كقوة النفس والإرادة والرزانة وكعدم طرود الحوادث المزعجة في الحياة الزوجية لا تيسر لكل الناس بصورة دائمة ، ولهذا يكون دوام الحب خاصاً بتلك الظروف النادرة ، ولا تصلح هذه أن تعتبر دليلاً لتأييد وحدة الزواج ومنع الطلاق

من المشاهد أن كل عشرة آلاف عقد من عقود الزواج فيها واحد فقط يربط الزوجين برابطة الحب الصحيح الدائم ، والعدد الباقي من أولئك الأزواج حسوا لأول الأمر تأثير قوة الحب في نفوسهم فنجموا إلى الارتباط بالزواج ، فعاشوا سعداء ممتعين بالعبطة والهناء ما بقي تأثير تلك العاطفة المغررة في قلوبهم ، حتى إذا تلاشت بعد انقضاء زمن ما طال أو قصر أحسوا عكس بواعث الهناء الأولى وتنقص عيشهم ، وبقي العقد سبباً في عدم التفريق بينهم وباعثاً على استمرار الشجن والضجر والاستياء لا شك في أن وجود الحب في قايي الزوجين لأول الأمر كان مسوغاً مشروعاً لاجتماعهما برابطة الزواج ، وكانت هذه الحال وفاق مصلحة الإثنين ومصلحة النوع أيضاً ، ولكن حين زال سبب هذا الارتباط والباعث القوي عليه ألا يكون من مصلحة الفردين والنوع أيضاً فصر تلك الرابطة وتحرر كل من المتعاقدين من شروط العقد بعد بطلان مشروعيته وهدم أساس صحته ؟

الصواب أن مبدأ عدم إجازة الطلاق لا يتفق مع طبيعة الإنسان ، وكل التعاليم أو الشرائع التي قامت على تقرير هذا المبدأ تغاير مقتضى الطبيعة البشرية ، وتكلف النفوس ما ليس في طاقتها الصبر عليه . واعتياد فريق من الناس الجري عليه من عهد قديم ، وانفراسه في أفكارهم ونظامهم المدني والديني ، لا يقومان دليلاً على بطلان الحقيقة الثابتة بالتجربة والعلم . الأئمة المتأججة فيها نيران الحب نحتوى مخابي فارغة أغلقت

دون تأثير هذه القوة فيها فلم تنفذ إليها . فمهما كانت قوة الحب التي تملأ قلب الرجل أو المرأة عظيمة فإن تلك الزاوية المظلمة التي لم تستعمل فيها كغيرها نار الحب تكون صالحة لقبول بذور حب آخر وروح منه ، فإذا انغمرت فيها تنبت وتتم وتترعرع ، وإذا تلقح بها القلب تشرب مادتها الأصلية ومال مع الهوى الطارئ

قد يمنع الشرف الحب الثاني من الظهور والتجلي ، فيكتمه القلب ويحبس الدلائل عليه حيناً ما حتى عن الإنسان المنجذبة إليه النفس . ولكن العاشق بحس مع ذلك وجود العاطفة الجديدة في قلبه ، ويدتهج بها أكثر من ابتهاجه بالحب الزوجي الذي يتمتع به ، فإذا لم تطرأ بعض الظروف التي تسوقه الى مقاومة تأثير هذه العاطفة في القلب ، وإلى استئصال جذورها منه قبل أن تتأصل وتستعصى على قوة الإرادة ، نخرج من مخابها قوة مندفة ، فتحتل القلب كله وتطهره من الحب الأول

الحقيقة مرة ومؤلمة ولكن هذا لا يمنع إعلانها ولو صادمت أفكار الخلق جميعاً وخالفت ما أجمعوا عليه . الإنسان يمكنه أن يحب في وقت واحد أكثر من شخص واحد ، ويشعر نحوهم جميعاً بحال واحدة من الانبعاث والشوق والحنو ، فليس يكذب أو يرائي حين يؤكد لكل واحد من الأشخاص المحبوبين علق قلبه إياه وولعه به . ومهما بلغ حب الفرد آخر من الجنس الثاني فإن الحب لا يحول دون تأثير شخص جديد في القلب العاشق . والمرأة مهما بلغت نفسها من التمسك بمبادئ الشرف والتهديب ، ومهما

كانت رابطة الحبّ بينها وبين الرجل قويّة وفي أسمى ما تبلغ اليه درجات الحبّ ، يؤثر في نفسها كما في فؤاد الرجل تأثيراً طبيعياً ، والميل القليل الذي يشعر به القلب نحو ذلك الفرد يكفي طروء بعض الظروف المنبهة ليتحوّل إلى حب جديد في قوّة الحب الأول أو يزيد عنه

ولست أقصد بالمرأة أو الرجل هنا الفرد الذي يكون استعدادة الفطري قابلاً للتقلب مع الهوى وللتقلّب مع الأميال ، إنما المرأة المنعوتة بالكمال والرجل المتصف بالثبات والفضل ، فإنّ العفة المطلقة والكمال التام ليسا من صفات الإنسان ولا من غرائز طبيعته البشرية ، ولاهما من خواصّ الحب . وتعنت الإنسان بطلب تقييد النفس بهما نوع من صلف الأثرة وحبّ الذات

يريد العاشق أن يختصّ وحده بكل السلطان على من يحبّ ، ويبني أن لا تحسنّ حواس المحبوب غيره وأن لا يمتلئ قلبه بغير صورة العاشق ، لأن ما ينشد يراه من أقوى لذائد الذات الظالمة . فطلب الوفاء التام والأمانة من المحبوب غرض يريد به امتداد نفوذ النفس على الأخرى إلى أقصى ما يبلغ إليه مدى الطمع والتعنت . والغيرة هي الدليل المحسنّ على ضيق تلك الحدود وعلى النزوع إلى تجاوز النفوذ الحدّ الذي وقف عنده في قلب الشخص الآخر . والإنسان يمكنه أن يفار بدون أن يكون للحب سلطان في فؤاده ، فتكون الغيرة في هذه الحال نوع من المسابقة كما بين

المتبارين من الصبيان ، ويكون السائق إليها حب الذات والفخر والرغبة في التفوق

والذى يشدد في طلب الوفاء من غيره لا ترضى نفسه التقيد هي الأخرى بمقتضياته على المثال الذى تطلبه من غيرها ، وهذه الحال وحدها من أقوى الأدلة على أن الأمانة في الحب والوفاء ليسا من أغراضه الطبيعية ، ولا مقتضى من مقتضياته الواجبة ، إنما هي شرط كمالى طمعت به النفس ، فهو غرض من أغراض حب الذات والكبر وإثارة النفس . فلو كانت الأمانة في الحب والوفاء الدائم من النتائج الصحيحة للحب الصادق لكانا فرضين على الرجل والمرأة ، يحاسب عليهما كما يحاسبها بنشديد وتثريب ، أما وهما من نتائج صلف النفس والأنانية ، فإن النفس القوية المتعسفة هي التى تقهر الضعيفة وتطلب منها الوفاء

الرجل كان ولا يزال أقوى من المرأة ، فهو الذى كيف العادات ومبادئ الأخلاق وحدد الواجبات ، بصورة يكون له بها كل الامتياز والإطلاق وتكون على المرأة الواجبات والقيود . فهو يحتم على المرأة الأمانة والوفاء والعفة ولكنه لا يرضخ مثلها لمقتضى هذه الواجبات ، فإذا زلقت وخرجت عن قيودها لم تكن لكبوتها نهضة ولا لذنبيها كفارة . أما هو فقد يرخي لنفسه عنانها ، بالرغم من حب زوجته ، وبالرغم من تنقص عيشها وحياتها بسبب سفهه ومع هذا فإن الناس لا ينظرون إليه وإن غوى بالعين التى تناسب سلوكه فيبقى في مرتبته الأولى في الهيئة . وكل ما يراه

واجباً عليه نحو زوجه المقهورة المغلوبة على أمرها أن يمسح دموعها بابتسامة
تلطف آلام النفس وتوتر العواطف ، وأن يسكن إليها كأن لم يأتِ أمراً
إذا ولم يرتكب وزراً !!

إن المرأة حين تهفو تكون في الحقيقة مجنناً عليها فريسة مظلومة ، فإنها
في الغالب لا تعتمد إلى هنك حجاب كرامتها باختيارها المطلق ، وإنما يهيئ
الرجل الظروف المغررة بها وينصب حباله فتقع فيها كما يقع الطائر في
حبال الصائد . أما الرجل فإنه حين يفجر يكون عمله السفه برغبة نفسه فيه
وباندفاعها إليه ، فما كل الرجال في عفة يوسف ولا كل النساء في رعونة
امرأة (فوطيفار)

لا يحب الذكر من الحيوان الأنثى إلا إلى أمد قريب ، وامتناع كل
من الإثنين عن الميل إلى غير أليفه لا يطول زمنه إلا إلى حين وضع
الأنثى حملها

والنواميس الطبيعية التي يخضع لها الحيوان هي بعينها التي تسري على
الإنسان ، فإذا نجح الباحث إلى التثبت من حال ما ، أي مختلفة
دخيلة أم من مقتضيات الطبيعة ، فلا بد من أن يرجع إلى عالم الحيوان
يبحث بين أحواله عن مثلها . وتمثل أحوال الحب في هذا العالم الباقي على
الحال الطبيعية يدل على أن تأثير الحب في النفس عرض كتأثير الجوع فيها
مثلاً ، يزول الأول يلوغ الإنسان غاية نفسه منه ، ويمتتع الثاني بامتلاء
البطن بالطعام

هذه حقيقة مستنتجة من النواميس الطبيعية الثابتة ، ومنها يثبت أن

التعاقد على الزواج الأبدى عملٌ فاسد لا يتفق مع تلك النواميس، فإن الحب وهو الباعث على الزواج والسبب في إقرار مشروعته تأثير نفسي (عرض) لا يلبث أن يزول، فتكون رابطة الزواج بعد زوال دعائمها الأصلية نوعاً من الغرور، وكثيراً ما يفضي الأمر إلى تنفيس عيش المتزوجين إذا كانوا على شيء من الآداب العالية والتربية الراقية، إذ يكون في نفس كل منهما حرب ضروس بين ما يفري به انبعاث القلب إلى الحب الجديد وبين واجبات الزوجية : العفة والوفاء والأمانة

إن الرجوع إلى فكرة الانطلاق من كل رابطة أو قيد كما في عالم الحيوان أمر لا يتفق مع ارتقاء الإنسان عن ذلك العالم ولا مع المدنية الراقية والآداب، واستمراره على التقيد بالشروط الحاضرة في أمري الزواج والطلاق يغاير النواميس الطبيعية، وطبيعة النفس البشرية . فالضرورة تقضي عليه بالبحث عن شرعة غيرهما تكون أدنى إلى الاحتفاظ بكرامة النوع وبمصلحته الفردية وبقاء النوع ، ولا يؤدي هذه الغاية غير الزواج الرسمي، بالرغم من العيوب الكثيرة التي عرفناها لهذه الرابطة ، بشرط إباحة التفريق بين المتعاقدين عند رغبتهما عن دوام الائتلاف والمعاشرة

قد يتفق أن يكون الإنسان ميالاً بطبعه إلى إلفه أكثر من ميله إلى فرد من الجنس الآخر، ولكن كما أن ميول نفسه تدفعه إلى تحقيق هذه الرغبة نرى في ذاته قوى أخرى تمنعه من مطاوعة الأميال النفسية متى أدرك أنها فاسدة سفیهة . وبقدر نصيب النفس من التربية العالية ومن التهذيب

تكون قوة هذه القوى الفاضلة ، وتكون أيضاً قوة نفوذها في قمع النفس عن الهوى المرذول

الحب في الحقيقة هو الرغبة القوية في الحصول على المحبوب وإمتاع النفس بلذة القرب منه واجتلاء محاسن لفظه وجاذبية روحه ، ولكنه فضلاً عن ذلك - نوع من الصداقة . فيما لا شك فيه أن الانبعاث لآتمسه النفس على مثال تأثيره فيها قبل ارتباطها بمن أحبت . والذي يُرغم على قبول الشخصين البقاء إلى جانب بعضهما في معيشة واحدة زماناً طويلاً ليس هو التأثير النفسي الفاني ، إنما الصداقة التي نشأت من الائتلاف الروحي الأول ومن اعتياد المعاشرة وقتاً ما

هذه الصداقة هي التي تحمل المرأة والرجل على احتفاظ كلٍ منهما بكرامة الآخر ، وبعرضه ، وبكل ما تقتضيه مصالحهما المشتركة وروح التضامن العام الموجود بينهما . والمادة تُحلّ مع طول الزمن واستمرار المعاشرة مكان الحب الثلاثي ، فتبقى الرابطة بين الزوجين على حالها الأولى القويّة ، ولو كانت العواطف ساكنة ، والقلوب غافلة . فإذا حصل التواء بين الزوجين ، لا يكون وجودهم سبباً في إحياء عاطفة الحب المبت في قابي الوالدين ، إنما ينصرف هذان إلى حب الأطفال بكل قوة النفس ، ويكون هؤلاء كالنباتات المتسلقة حين تغرس بين شجرتين تنمو بسرعة ، وترسل غصيناتها فتلتف حولهما ، وتظللها بالأوراق الخضراء والزهور المبهجة ، فتجعل لهما من رواء المنظر ما يبهج النفس ويمتع العين

والعادة أنه كلما طال زمن المعاشرة تضعف في القلوب قوة الحب بمقتضى
النواميس الطبيعية . فإذا كانت العواطف والشعور الحساس ، البواعث على
تجدد انبعاث النفس لحب جديد ، لا تزال بعد انقضاء ذلك الزمن حية
تفرز إلى الحب وتغري به ، فإن الإرادة والعقل تزداد قوتها أيضاً بمرور
الزمن فتتاح لهما التغلب على ميول النفس ويمنعان زلقها . فتبقى حياة الزوجين
بعد خلوتها من روح الحب وغروب شمسها عنها ، فيها روح أخرى لطيفة ودیمة
تملأ النفس رزاة ووداعة ، وترغماها على الإخلاص للرفيق الآخر وعلى
السكون إليه

ولكن توجد أحوال كثيرة لا يحول معها حائل دون الحب الجديد
وانبعاث النفس بالرغم عنها إلى غير الزوج ، فلا يعود يمنعها من الاندفاع
إليه لا ذكرى الحب الأول ، ولا الصداقة التي تولدت منه ، ولا الإخلاص
للزوج ، ولا اعتياد معاشرته ، ولا اكتمال قوة الإرادة والعقل ، ولا الإبقاء
على المصالح المشتركة حتى ولا الأبناء .

الحب نوع من الجنون العارض ، فقد يسوق من يملأ قلبه ويحبل
عقله إلى إغفال كل الواجبات ، وإلى مخالفة العادات والمبادئ ،
ما دام يظن هذا العمل يدينه من تلطيف هياج الجهاز العصبي . والهيئة
الاجتماعية لا تنكر وجود مثل هذه الأحوال الشاذة ، وتجاوز فيها للزوجين
الانفصال بالطلاق . ولكن الكثيرين لا يلجأون إلى هذا النوع من العلاج
إلا بعد فوات الوقت المناسب لمنع المشتط من السقوط الأدبي . وهناك

فخر غير قليل من ذوي الإرادة الضعيفة والنفوس الخبيثة يؤثرون المخادعة والرياء على الصراحة عند الإعراب عما في الضمير وإعلان انفعالات النفس ، ويؤثرون الكذب على الصدق ، وغش الرفيق على الصراحة ، والبقاء ضمن قيد الزوجية الملوثة على الانطلاق من قيدها مع حفظ الشرف من التلوث ، والعرض من الضياع

فالطلاق إذا كان الباعث عليه مثل تلك الأسباب الطبيعية العارضة يكون ضرورياً لازماً . وحقيقٌ بالهيئة الاجتماعية اعتياد تلك الحال واعتبار اللاجئين إلى الطلاق مثلاً للصدق والأمانة والوفاء ، فإنهم يؤثرونه لحفظ الشرف والعرض على القصد إلى تلويثهما في الخفاء بمخالفة واجبات الزوجية ومقتضيات العفة

لو عمّ هذا المبدأ بدلاً من التقيّد بنقيضه ، ولو نجع الناس إلى الطلاق عند اليأس من قمع النفس المنبعثة إلى غير الزوج ، يزول الفساد من العائلات ، ولا تعود المرأة تخدع زوجها ولا هذا يخادن غير زوجته ، ويعتاد كل منهما حرية الضمير والصراحة فيطلب إليه الانسراح من قيد الزوجية متى رآها لا تتفق مع حاله النفسية ، وهنائه في الحياة . ولا يعود الفاجر يجد لعمله القبيح عذراً يشفع له أمام الإنسانية ولا مبرراً يستند عليه لتبرير الاشتطاط والسفه والخديعة . فيقلّ الخبث من النفوس وتآلف الحرية والشم وفاق ما يطعم به علماء الأخلاق ، ومثال ما تستدعيه مصالح الاجتماع والعمران .

وتصير رابطة الزواج عنواناً على اتحاد روحي الزوجين ، وعلى التثام كل
منهما بالآخر في ظلال الحب الصحيح فتحل الغبطة مكان سأم العيش ،
والرضاء بدلاً من الضجر والسخط ، وتطيب الحياة لمن فيها . وينعم بال
الناس بزوال الوسوسة من الصدور والشك من الأفكار ، ويكون الرجل
والمرأة في المعيشة الزوجية عنوان الطهر والعفة على مثال الملائكة في
خيال الشعراء



البحث السابع الرأي العام والفرد

بين الحيوانات أنواع كثيرة لا تعيش إلا جماعات مجتمعة ، فكذلك الإنسان تحمله على البقاء مع الجماعة كل أسباب العيش ، وهذا النوع من الحياة هو الذي أوجد في عقله ونفسه روح التضامن . والمدنية بأحوالها الطارئة ، قد أضعفت هذه الروح الجليلة ومنعت ظهورها على الصورة الواجبة غير أنها لم تمنحها بتاتا ، ولن تصل إلى هذه النتيجة أبداً ، لأن ملاساتها تفرط عقد الاجتماع ، وتجعل المرء يعيش منعزلاً عن الجماعة لا يبحث ولا يعني بغير منافعه الذاتية ورغبات نفسه الخاصة ، لو أمكن هذا ما وُجد التضامن من قبل بطبيعة الحال ومقتضى الحاجة إليه

ووجود هذه الروح حداً للفرد إلى تقدير شأن الجماعة عند كل حركة وعمل ، ينسأل عن رأيهم في فكره أو في عمله ، ويجعل لذلك الرأي تأثيراً قوياً في سلوكه وفكره وفي قوله ، حتى تنال هذه المظاهر رضا الآخرين عنها . وليس بين الناس من ينكر ما للرأي العام من السلطان والنفوذ على الناس جميعاً ، بحيث لا ينسرح من الخضوع له فرد واحد

لقد يوجد من يشور في وجه الرأي العام ويناهض قوته العظيمة ، ولكن ذلك ليس معناه عدم الخضوع إنما هو مظهر من المظاهر الكاذبة ، يريد به المناهض جذب الرأي العام إلى صفه بمعارضته وبلغت نظره بالثورة

عليه والتأثير فيه . وحال من ينفرد برأيه كحال من يقطع طريقاً مجهولة ،
ينهيها ولكنه يؤمل أن يصادف في نهايتها فرداً أو أكثر من بنى الإنسان
وكل من سئم الناس ، أو العيش في بيئة ما ليس ينفر من كل أفراد
النوع الأصلي إنما من نفر أو فوج معين يكره الصق به ويقصد إلى غيره
أَمْلاً أن يجد في البيئة الجديدة ما ظن أنه ينقصه من الراحة والهدوء ،
فيرضى عن فيها ويرضون عنه

والرغبة في إرضاء الرأي العام هي على الإطلاق قوية في كل نفس ،
حتى لتكون أقوى من التوقان إلى الحياة ذاتها . وليس قليلاً عدد من
يضحون حياتهم ، لا لدفع خطر أو لنيل منفعة ذاتية ، إنما لإتيان ما يطلق
الأسنة بالحمد عليه والمدح . والفريق العظيم من الناس يعيشون كغيرهم
خاضعين لذوى الامتياز والمقدرة ، تاركين لهؤلاء النفر القليل الزعامة
والرأي والأمر والنهي ، والمعنى أنهم خاضعون للرأي العام ، فليس لأحدهم
رأي مستقل ولا ذوق مخصوص في كل أحوال الحياة ، حتى الخاصة منها .
يقلدون غيرهم في اختيار المأكل وطهي الطعام ، وفي انتخاب الثياب
وتنوع الأزياء والألوان ، وفي اختيار الزوج وإعداد معدات السرور
والفرح به وحتى في الاحتفال بتشييع الميت وفي إظهار معالم الحزن والحداد عليه
يقال إن ذوى الإرادة القوية ، والمواهب السامية هم الذين ينحون على
غير هذه الحال ، فلا يحفلون بالرأي العام سواء أَرْضِي عنهم أم مَخِط عليهم ،
ولكن إنعام الفكر يهدي إلى أن دعامة هذا الشذوذ إنما هي الأمل بنيل

رضاء الجماعة عنه ، لا في أثناء المغامرة إنما بعد إلفه الرأي العام حال الشذوذ وهدوء ثورته عليها

ولولا مثل هذا الأمل ما اندفع (كاثيلانا) ، وهو من سلالة الملوك ،
يدافع عن حقوق الشعب ، ولا ظهر لوثر يحارب الكنيسة الكاثوليكية ،
التي تدعي امتلاك قوة مغفرة الخطايا والإثابة في العالم الثاني . إن
الشذوذ بمخالفة الرأي العام يحتاج إلى قوة إرادة وشجاعة نادرتين ، فإن
لم يكن إلى جانب المخالف ما يقوّي عزمه على النهوض والثبات في المقاومة
كصديق يجذب العمل أو عاقل يحكم بأصالة الرأي الجديد وسداده ، أو
امرأة تشجع الناهض بابتسامتها عند الإعجاب به ، أو طفل يعزّيه بسذاجته
وحنوّه وينسبه ثورة الأفكار عليه ، إذا لم يجد المخالف مثل هذه الأسباب
التي تلطف شجنه وتأثير المؤثرات الناشئة من المناهضة في نفسه وعقله ،
تفني ولا ريب قوة احتماله دون نيل غايته . فإذا ثابر على الرغم من
ذلك ، فلا بدّ من أن يكون الذي يهوّن عليه دوام الاحتمال والثبات
هو الأمل بنيل رضاء الرأي العام عنه ، لا في عصر الناهضين عليه إنما بعد
فنائهم وفنائهم ، ولا بدّ من أن تكون نفسه تستمد القوة عند العمل من
حسّها الهناء الذي تغتبط به عند انحياز الرأي العام إلى رأيه الشاذ ورجوعهم
إليه بعد تسفيهه

فإذا كان العقل سالماً من كل شائبة وقرّر استحالة وجود من يتفق
مع رأيه الخاص ، في كل أدوار العصور الحاضرة والآتية ، تنعدم حتماً في

نفس المرء كل قوة تغري باظهار الرأي الشاذ ، فلا يقوى على الجهر به ولا يقصد الى تحقيق رغبته في عمله ، حتى ولو كانت الرغبة قوية والإرادة غير متزعزعة ، فيبقى الرأي الشاذ أمنية جدتها في الرأس وحسرتها في النفس بدون أن يتحوّل الى مظهر واضح ، إلى أن يعتوره الانحلال والتلاشي قبل حلوله في الوجود الظاهر

إن رأي الفرد هو حكم عقله في الحال الباعثة على الارتأى ، والرأي العام هو حكم الجماعة أو النوع الأصلي في تلك الحال ، فإذا تركت الجماعة وشأنها ، بدون أن يؤثر فيها نوع من الخدعة أو الغرور ، فإن رأيها ينصرف إلى ما يتفق مع المصلحة العامة ويبعد عن الضرر والخسر . وهذه الخاصية العامة متوزعة في عقول الأفراد ، بحيث يؤدي كل منها حكمه ضمن ذلك القيد

كثيراً ما يحدث أن يضحي امرؤ حياته الفردية ، عند تأديته عملاً ما ، وقد يقضي هذا الفرد بدون أن يشعر بفنائه أحد ، ولكنه يموت وهو منشرح الصدر مرتاح الضمير لقيامه بعمله ولبقاء أمره مجهولاً . فالباعث على هذا السرور النفسي هو تحبيذه العمل ، ووثوقه من نيل رضا الرأي العام عنه إذا كان ذلك العمل ظاهراً ومعروفاً . فإذا كان لتأثير الرأي العام هذه القوة ، التي تؤثر في نفس الفرد حتى في لحظة الاحتضار ، فلا مراء في أن له سلطاناً وقوة لا يستهان بها

كانت هذه القوة في الأزمان الخالية غير محسنة وبدون مظهر معروف .

تنشأ بغير أن يشعر بها وتأخذ قوة المؤلف والمادة بدون أن تدرك ماهيتها
لتأثير خاص معين . أما الآن فإنها تشغل حيزاً من الخطارة ، ولها وجود
ظاهر مدرك ومحسوس ويسمىها الناس (الصحافة)

أهمية الصحافة في العالم المتمدن عظيمة ، والتأثير الذي تحدثه في حياة
الفرد كما في الجماعة لم يبلغ إلى مثله ما وصل إليه العلم من القوة ، مع ما
اهتدى إليه من الاكتشافات الجليلة وأوجده من الاختراعات الحديثة
التي أبدلت معالم الوجود بغيرها جديدة شائقة . وليس بين الناس من ينكر
سلطان الصحافة بل اجتمعت الأفكار على أنها قوة يعنى بها ، وعلى أنها
لا يمكن استقامة الحكم والنظام بدونها ، سواء أكانت إلى صف السلطة
الحاكمة أم في صف المعارضين لها

إن صحيفة مفردة لا تستطيع أن تؤثر في الجمهور بأرائها على حال
دائمة ، كما لا تستطيع أن تكره الحكومة على الانحياز إلى رأيها ولو كان
سديداً . ولكن الصحف إذا اجتمعت كلها على رأي حكيم ، وإذا أخذت
تنشره بين القراء على صور متماثلة وثابتة على الكتابة والنشر بدون ملل
ولاسامة ، تبلغ حتماً ما رغبت فيه من حمل الغير على الرجوع إلى رأيها
وإحلاله مكان غيره في رؤوس القراء والمعارضين ، سواء أكان ذلك الرأي
في التشريع أم في شئون التربية أم في مبادئ المبادئ الخلقية ، أم في أي
ما عداها من أسباب النظر والارتأى

والقوة المعنوية للصحيفة ليست مستمدة من نشر الإعلانات ، كما يتوهم

البعض من الناس، لأن من يعني بمطالعة الإعلانات نفر قليل بالنسبة إلى مجموع القراء، وليست تلك القوة ناشئة من نشر الأخبار اليومية لأن نشرها لا يزعج السلطات الحاكمة ولا يفيد الأمة الفائدة المرجوة من الصحافة. كذلك ليست هي من العناية بالمسائل العلمية والاكتشافات الجديدة، لأن الصحيفة التي تقتصر على هذه الشئون دأّت الحال على أن تأثيرها ضئيل إلى جانب تأثير الصحف الأخرى في الهيئة الاجتماعية. فالذي يوجد تأثير الصحيفة في الأمم ومدنيتها إنما هو المبدأ السياسي أو الفلسفي، ذلك الذي يلوح كأنه روح الصحيفة يحسه القارئ في الموضوعات السياسية، كما في الثوب الذي يلبسه الكاتب الأخبار، ويراه القارئ واضحاً تبصره الباصرة أو مستوراً يلحظه خلف التراكيب الظاهرة والآراء المنشورة

فلو أن الصحيفة اقتصرت على ذكر الأخبار لسقطت عن مكانها من الاعتبار، ولكنها تنفق الأحوال الحادثة والأعمال والآراء والأقوال الظاهرة والخفية، وتقدرها قدرها من الصواب أو الخطأ. وتغري القارئ باحترام فرد تطريه وتمدحه، أو تنفره من آخر تهجوه وتسفه، فهي في الحقيقة القوة التي ترفع الأقدار في نظر الرأي العام، كما أنها هي التي تخفض المنازل إلى الدركات. ولا مرأى في أن عقابها لا تقاس به أية عقوبة، ويكفي أنها تذهب بقيمة المرء الأدبية فلا يعود يتاح له استرداد ما فقد من المكانة من أين للصحفي هذه القوة التي يبدل بها كيان الفرد وتؤثر حتى في الأمة بأسرها؟ ليس الفرد وحده هو الذي يسأل هذا السؤال الوجهي،

إنما سبقته إلى التساؤل الأمم والحكومات عامة . وخشية من انصراف هذه القوة إلى الأيذاء حاولت السلطة حصرها في دائرة معينة ، بما سنته وتسنة من النظم والقوانين المختصة بالصحافة ، على الرغم من رغبة الناس في إطلاقها من كل قيد ، لا اعتقادهم أنها لسان الرأي العام وترجمان شعور الأمة ، وأنها تقصد إلى المصلحة العامة بدون غاية ولا مراآة ، ومع اعتقاد كون التضيق عليها إنما هو حبس الحرية الشخصية وأن الفرض منه مجرد إعدام الشعور والتضامن العامين ، ومنع الجماعة من العناية بشؤونهم العامة على صورة تجعل لأرائهم ورغباتهم تأثيراً صادقاً في الحال الحادثة

إن من يجرى على هذا النحو من الارتأى إنما يستنتج هذا الحكم من فرض يظنه حقيقة ثابتة ، والحال أنه غير ذلك وأن القوة التي تلبس الخيال ثوب الحقيقة لا زالت العقول في ريبة منها . يعتقد الناس الصحافة بحالها الحاضرة لسان الرأي العام وصورة شعوره الصادق ، ولهذا يطلبون بإلحاح حرية الصحافة وينتصرون لها بعزم غير متزعزع . أما الساطة الحاكمة فإنها ترى غير هذا الرأي ، وتنكر هذه الحال وتدعي أنها كاذبة لاحقيقية صادقة ولو تدبر الإنسان شكل نشأة الصحف ووجودها قد يرى صدق نظر السلطة الحاكمة ، في حبسها لتلك الألسنة في دائرة النفع والإفادة . ليس من حرج على أي امرئ ولا من مانع بمنعه من احتراف الصحافة ، ومن إيجاد صحيفة تنتشر بين الناس ، متى كان يملك مالا يشتري به الورق وآلات الطباعة ثم أقلام الكتاب . وعلى قدر قوة

هذه الأقلام ، وبراعتها في التأثير في نفوس وعقول القارئین ، يكون انتشار الصحيفة وقوتها وسلطانها على الرأي العام ، ويكون أيضاً تأثير صوتها في الأحوال العامة وفي آراء القابضين على زمام الإدارة والحكم ، كما في الأحوال المالية والمضاربات .

يظن الناس استحالة شراء ذم الكتاب وحبس أقلامهم ، بحيث لا تنجرى إلّا مع هوى صاحب الصحيفة وإن تصادم مع المصلحة العامة ومع آراء الكتاب وحكمهم الخاص على الأحوال . والحال أن كثيرين من ذوي البراعة في الكتابة لا يأنفون من السقوط بنفوسهم إلى ما دون المتاع ولا يستنكفون من الانصياع لأمر صاحب الذهب ومن القصد إلى ما يضمن له الربح ونيل التراث ، مهما كان نصيب ذلك العمل من السفاهة والسفالة وكثرة عدد قراء الصحيفة الواحدة أو قلته لا يصح أن يكون معياراً تقدر به قيمتها الحقيقية ، فإن الحيلة لا تقصر عن التأثير في عقول الكثيرين وعن حملهم على الاشتراك . والصحف الطائشة التي تعني بإرغام الناس على الاشتراك أكثر عدداً وانتشاراً من الصحف الحكيمة المحترمة التي تقف عند حد تأدية الواجب ، على شكل يتفق مع شرف المهنة ومع مقتضى المبادئ الفاضلة التي نجاهد لنشرها ولتعميم تأثيرها في العقول والنفوس ، بدون ملل ولا سامة ولولاقت نبذاً من رهط من الناس ومقاومة من معارضيها أو من الجانبين إلى غيرها من المبادئ .

إن الكاتب الذي يتخذ من الصحيفة قوة يهدد بها من شاء ، بدافع

غرض شخصي أو طمع بماله ، ليس ممن تحقق له النيابة عن الجماعة في زعامة الرأي العام وفي الاعراب عن شعوره . والصحيفة التي تنسج لمثل هذه الحال ليست خليفة بأن تكون لها الرقابة على السلطة الحاكمة ولا حرية انتقاد الأعمال الخاصة أو العامة ، وليست جديرة بأن تكون من ألسنة الرأي العام ، لأنها تنطق عن الهوى لا بلسان الجماعة ولا تعبّر عن شعورهم الروح الحديثة تعارض ولو بالفكر كل ما تعمله السلطة الحاكمة ، بدون أن يكون للأمة المحكومة رأي فيه أو إقرار بمشروعية العمل . وفي كثير من البلاد الدستورية لم يعد الفرد يحكم الجماعة بمطلق إرادته ، بل تقيدت هذه الإرادة بإرادة النواب المنتخبين ولو صورياً ، وهؤلاء لا يتربعون مقاعدهم ولا يملكون حق المعارضة أو الموافقة إلا بإرادة من انتخابهم أما الصحافة فإنها القوة التي تنال سلطانها على الرأي العام ونفوذها في الأمة والحكومة ، بدون قيد ولا شرط ولا مانع . فهي التي توجد ذاتها بذاتها ، ثم تتصرف بما نالت من القوة والسلطان وفاق ما تتجه إليه رغبتها ، بدون أن يكون عليها مسؤولية ما تحدث من الخطأ إذا أخطأت ، وبدون أن ينالها شيء من نتائج الأذى والأغلاط الضارة

ليس في إعلان هذه الحقيقة تحامل ولا مغالاة ، فإن كثيراً من رجال الصحافة الطائشة لا يحاسبون أنفسهم على ما يكتبون وينشرون . وغير قليل عدد من أطلقوا عنان الأقلام الجامحة ، فكان لما نشره من الأفكار المزجاة تأثيراً ضاراً في الأحوال العامة ، بل وفي اندلاع لهيب الثورات الداخلية

أو الحروب الخارجية ، وكانوا سبباً في وقوع بلادهم في مآزق حرجة وأزمات وضائقات صعبة . ولو كان ذلك القلم المجنون لصاحب تاج موروث لنزع عن رأسه التاج ، ولجرت من حوله وسلطانه ، ولو كان من يفضي ببلاده إلى مثل ذلك الخسر وزيراً ترع في دست مركزه السامي لانتهكت حرمة ولقيد إلى المحاكمة ، أما والكاتب (صحافي) لا أكثر فانه لا يشعر به أحد ، ولا تنسب إليه نتائج طيشه أو خبثه ، فيبقى هو وأمثاله يشاهدون عواقب ما جنت أقلامهم المأجورة ، كأن لم يكن لها فيما حدث يد ولا إرادة . فهلاً يكون من الطيش والحق بقاء مثل هذه القوة بين يدي الصحافي ، بدون مناهضة العقلاء هذا البقاء ، مع ثورة النفوس والأفكار على غيرها من القوات ومع رغبتها في تقييد كل ذي نفوذ وسلطان ، خشية من الانصراف به إلى الأذى ؟

إن إغفال النظر إلى قوة الصحافة ، من الوجهة السياسية ، لا يبدل مكانتها من الخطورة بالنظر إلى الوجهة الاجتماعية . فالقاضي الذي يتربع في دست القضاء ، وتملكه حق التصرف والفصل فيما يختص بالمصالح المالية والتجارية وبالحرية ، لا يصل إلى مركزه ذلك إلا بعد نبلة قسطاً وافرأ من العلم والاختبار ، وبعد ثبوت كفاءته بالشهادات التي يحصل عليها . وعلى الرغم من سمو مركزه وثبوت نزاهته ، ومن سعة مداركه وقوة تمييزه يبقى مقيداً بنظم وقوانين موضوعة يجب أن ينهج على ما اشتملت من مناهج العدل والحكم ، فإذا أخطأ فإن فوق سلطانه قوة أخرى يمكنها

إصلاح خطئه . ولكن الصحفي يستطيع أن ينال مركزه بدون قيد ولا شرط وبدون احتياج إلى إثبات كفاءته للقيام بعمله ، ويستطيع أن يتصرف بالنفوذ الذي يناله بدون قيد ولا شرط ، ويمكنه الاعتداء على عرض من يشاء وعلى سمعته ، ويقوى على الخط من مكانته الأدبية وكرامته الذاتية ، بدون أن يلتفت أحد إلى التحقق من صحة الأمر سواء أعند نسبة الرفعة أم الضعة إلى المطعون فيه ، ذلك الحكم الذي يذاع بين الملا بلا حساب ولا حذر

لقد يتبادر لذهن المعترض أن قانون المطبوعات أو العقوبات يكفي أحدهما لدفع الخطر الذي يهدد الناس ويمنع وقوعه ، أوهما يعاقبان بصرامة من يرتكب مثل تلك الجريمة إذا دفعه النزق إلى ارتكابها . والحال أن تسويئ سمعة رجل في صحيفة يصيبه بكثير من الأضرار التي لا يعوض منها شيء أبداً ، فإن القاري ، الذي اطلع على الطعن والتسويئ ربما لا يرى دفاع المعتدى عليه عن نفسه وعن سمعته ، فيبقى أثر الاتهام في ذهنه يهم شرف المطعون فيه بما يكره وبما لا يتلاءم مع الحقيقة في أحوال كثيرة . ومع هذا فإن الكاتب الحاذق يستطيع منع رفع الدعوى العمومية ضده ، متى كان على شيء من المهارة في صناعته وعلى نصيب من الخبث واللؤم ، فيكون القلم في يده سيفاً مسلواً لا يتقى ضرره أو صلاً لا يمكن الإفلات منه إلا بحبس لعابه السام عن السبيل على تلك الصحف بأية الوسائل التي تتفق مع أمانى صاحبه الفاجر ورغباته .

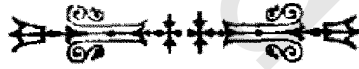
إن العقلاء جميعاً من خصوم حرية الصحافة ، تلك الحرية الضارة ولكن الخوف يعقل ألسنة البعض عن إعلان ما يكتُمون من البغض والخصومة ، ويمنعهم من الجهر بآرائهم فيها وشعورهم الصادق نحوها ، والذين يرغم الكثيرون على مخالفة ضمائرهم ، وعلى التظاهر بالانتصار لحرية تلك الألسنة الخبيثة ، بل وعلى الجهر باحترامها . الصحافة لا تكون دائماً ترجمان شعور الجماعة أو الرأي العام ، الذين يجب لهم الاحترام والتوقير ، وما بين كتاب الصحف وأصحابها عدد غير قليل ممن لا يميزون بين الضار والنافع ، فوق ما امتازوا به من الرعونة والخبث أو الغباوة والتذبذب والمرآة . ومع عرفان العقلاء هذه الحقائق لا زال بينهم من لا يكف عن الشغف بهذه الوريقات الموبوءة وعن توقير أصحابها ، شغف واحترام كاذبين ، اتقاء شر تلك الطغمة العابثة واتقاء مناهضة الرأي العام الراضي عن حرية الصحافة

كيف تبدل هذه الحال بخير منها تكفل حصر قوة الصحافة ونفوذها في النفع ؟ هذا هو السؤال الذي تبحث الحكومات للإجابة عليه من زمن بعيد . فتقييد حرية الصحافة الأمر الذي ينيسر للقوة الحاكمة إتيانه ، لا يؤدي إلى الفائدة المطموع بها ، لأن النفوس المسيطرة التي تعهد إليها الرقابة والفصل في أحوال الصحافة هي نفوس بشرية لا تمتاز عن غيرها ، ولها خواص النفس من التوقفات إلى الخير والشر ، فتزرع هذه النفس لإتيان ما يسوّله لها الغرور والإفراط أو التفريط أو البغي مثال

ما تجني نفس الصحفي ، وليس غرض البحث الاجتماعي إبدال إمام
العابث ومركزه ، إنما منع العبث لمنع نتائجها الضارة بالهيئة الاجتماعية
من الثابت استحالة تقييد حرية الفكر؛ يؤثر أجنبي عنه ، فالضغط
عليه ينتج الرياء والكذب والخبث ، وإذا منع الصراحة وحرية الارتأى
فإنه لا يمنع الفكر من تقرير رأيه الخاص وإخفائه وراء المظاهر الكاذبة
التي تنشأ من الضغط والتقييد . فالذي يكون أدنى إلى العدل والحكمة
إطلاق الحرية الفكرية ثم عقل الكاتب أو الخطيب عن نشر رأيه الخاص
للجمهور مع ادعائه أنه رأي الجماعة أو شعور الرأي العام ، لأن هذه النيابة
المقتضية باطلة ينتحلها الكاتب لنفسه ليضيف إلى قوة رأيه المستقل قوة
أخرى ليست له ، فيؤثر بذلك التزييف فيمن شاء بالصورة التي يطمع بها
ويرغب فيها

لو أن الناس جميعاً حاصلون على نصيب من التعليم يكفي للتمييز بين
رأي الفرد واجتماع الأفكار في صورة رأي عام صادق ، لو أمكن هذا ما
كان للكاتب المزيف قيمة على الإطلاق ولا كان لبضاعته المزجاة تأثير
ورواج ، ولاقتصر القراء على مطالعة الصحف التي تترجم حقيقة عن
شعور الرأي العام ، ولكان لهذا الشعور قوة مؤثرة لا تعارض ولا يستهان
بها . هنالك يبرز الكاتب المقدر بما أوتي من قوة التمييز وصدق النظر
والحكم والاستنتاج ، ويستطيع أن يؤدي ما عليه من الواجب والنصح
والإرشاد والتحذير والترغيب وفاق ما يتفق مع صالح الاجتماع

أما والناس لم يحصلوا كلهم على ذلك النصيب من التعليم والتميز وصلاح النفوس والانسراح من الأغراض ، فإن سهر السلطة الحاكمة على ناموس الفرد والأمة وعلى الأعراض ومصالح الخلق أمر واجب ، ورقابتها يتحتم أن تكون دقيقة وشديدة لأن الحال تقتضيها . ولا عبرة بالأصوات الصارخة من كل ناحية تناهض هذا الرأي ، دفاعاً عن المصالح الشخصية ، لأن المصالح العامة يجب أن تضحى إلى جانبها رغبات الأفراد ومنافعهم الخاصة متى كانت لا تتفق مع الصالح العام .



البحث الثامن

الناس والغرور

إلى جانب الأباطيل الكثيرة، التي يصادفها الإنسان في أدوار الحياة، توجد أنواع أخرى من الأباطيل تصادمه في كل لحظة من لحظات هذه الحياة، وتأثيرها في نفسه لا يختلف عن تأثير ميكروب المرض في الجسم، تفسد النفس وتبدد ما فيها من الميول الفاضلة، وتصيبها بالفساد والتلف، ومع عرفان المرء أنها كذلك لا يمكنه محوها ولا التماس منها

فالإنسان من حين يولد إلى يوم يموت يكون محوطة بالأكاذيب والخداع والأباطيل، لأن الغم لا ينطق إلا بالكذب، سواء أفي العلاقات الاجتماعية أم في الأحوال السياسية. فكيف يمكن منع الفرد من الجري على نهج غيره، ما دامت العادة جرت بأن أقوال الناس وتصرفاتهم لا تماثل أبداً مع شعورهم الحقيقي ومع آرائهم التي يكتتمونها، وما دام المرء يعد من الأمور العادية مباينة عقيدته الأشكال الظاهرة التي تقتضيها الحياة، وما دام يرى الرياء نوعاً من التبصر والحكمة ومن مستلزمات المدنية الراقية؟ كيف يمكن الرجل أن يتصف بالصفات الفاضلة وبالاستقامة والصدق في كل الروابط التي تربطه مع غيره من الأفراد، بينما هو يكذب في كل لحظات النهار والليل، سواء أفي الرياضة أو مبادلة الزيارة أم في أماكن العبادة، وسواء أفي دور العدالة والحكم أم في المجالس

النيابة ، وفي التجارة وصنوف المعاملة أم في المضاربات وتخريب البيوت العامة ؟

كل العلاقات الاجتماعية تشمل الكذب والنفاق والغرور ، قامت في الأصل على مبدأ الاجتماع والتضامن العام ، نشأت من رغبة الإنسان في المعيشة الاجتماعية ، ومن نفوره من الوحدة وحسبانها أمراً يخالف مقتضى طبيعته البشرية ، والعادات التي يجري عليها الناس في معاملاتهم تدل على ذلك دلالة واضحة

يقابل الرجل آخر يعرفه فيجد من الواجب عليه مبادلة التحية والسلام ، ومعنى السلام تمنى كل منهما سلامة الآخر . وإنه ليزوره زائر فيحتفي به ويهش في وجهه ويظهر سروره من قدومه ، فإذا ما شيعه إلى الباب أعرب عن استيائه من فراقه ورجائه سرعة الأوبة وتقصير أمد الغيبة . وإنه ليحيي ليلات السرور ويولم الولاثم لأصدقائه ، ليهي لهم أسباب السرور والانتهاج . وإنه إذا ما بلغ إليه خبر ما جدّ على أحدهم من خير أو شرّ شدّ إليه رحله مهتئاً أو معزّياً وفق ما تقتضيه الحال

هذه هي المعاني التي تفهم من العادات التي جرى ويجري عليها الناس إلى الآن في الاجتماع ، ولكن الحقيقة لا تماثل أبداً مع الشكل الصوري الحادث ، وكل حال من تلك التي ذكرت دليل على الرياء والنفاق والكذب ، فإن الذي يقف في الطريق لينبادل التحية والسلام مع آخر لا يتكدر إذا وصل إلى سمعه ، بعد الافتراق عنه بلحظة ، نبأ سقوطه تحت عجلات عربة

أو انصماته بسلك الكهرباء . وإن الزائر الذي يقابله رب البيت بالحفاوة
والهشاشة ويتمنى أمامه مرعة أوبته ، ربما يشعر أحدهما عند مرآى الآخر
بما يشعر به المظلوم عند رؤيته الظالم الجائر . وإن من يدعوهم صاحب
الوليمة في وليته أو عرسه ينالون بالغيبة من عرضه ما تنال بطونهم من
موائده . وإن الرجل ليقابل آخر فيعده بأمر ويمنيه ويطمئنه ويؤكد له
استعداد له لخدمته ومعاونته ، ولكنه لا ينجل بعد ذلك من الإيحاء إلى
خادمه بمنع بابه من القاصد إليه وبالكذب وادعاء غيبة رب الدار . وإن
الإنسان ليعود مريضاً ، لا لأنه يرثى لحاله ويشفق عليه مما ناله ، إنما
لأنه مدين له بهذه العيادة . وإنه ليهدي آخر هدية لغرض ما ، يفعل
ذلك على الرغم منه ولو استطاع ألا يفعل ما أهدى ، ولو أتيح للمهدي
إليه أن يعرف حال صاحبه حين بعث إليه بهديته ، ولو سمع ما ينطق به
من عبارات الحوقلة والتذمر ، ما رأى الهدية إلا من دلائل النفاق والرياء .
وإن الرجل ليعاشر الآخر ويبادله عبارات التعجب والتعجبيل ويظهر له دلائل
الاحترام ، وضمير كل منهما يشعر بعكس ما يظهره لسانه ، ورأي أحدهما
في الآخر ينزل به إلى أسفل دركات الخفض

بهذه الأحوال وبكثير غيرها ، لا يدخل في قيد الحصر ، يدل
الناقد على زوال الصدق وعلى عدم الصراحة . لم ترم الحياة الاجتماعية
إلا إلى مضاعفة أسباب هناء الإنسان بما للتضامن العام من المزايا
والنتائج الحسنة ، ولكن مثل تلك الأحوال السفهية وصلت بالاجتماع إلى

حدّ تشوّه به وجه الحياة، فشيت كأسها بغضاضة التعاسة ومرارة الاستياء، فكل رابطة تحدث بين المرء وأخيه لم تعد تنتج غير الكدر والارتباك وأسباب الحسد والتحقير، ثم كل ما يغري بالسخط على الحياة ومن فيها لما اشتملت من أسباب الشقاء والانزعاج

ومع عرفان المرء هذه الأباطيل، ومع إنكاره الكذب والنفاق والغرور إذا نسبت إلى غيره، لا يكف أحد عما ألف وجرى عليه غيره وعما يعيبه ويعرف أنه سبب في فساد الحال

حب الذات هو الذى يحمل المرء على إتيان مثل هذه الكبائر وعلى تمثيل تلك الأدوار المضحكة المخزية على مسرح الحياة الاجتماعية، ليخدع غيره بمظاهره الكاذبة وليستعير منها مثلها لحتها النفاق والخداع والكذب. وحب الذات الذى يرمي روح التضامن إلى استئصاله من النفوس هو الذى يناهض الأغراض الوجيهة من الحياة الاجتماعية، كشمول روح التضامن العام وفنائه فيها، ولكنه يأبى إلّا أن يبقى، وإلّا أن يبدل فى الاجتماع كل ما فيه من محسنات الحياة إلى ما يشوّه وجهها الجميل ويصمها بالقبيح والشناعة وبالشقاء الدائم

الخاتمة

لامراء بعد الذى ذكرناه فى أن كل ما يحوِّط الإنسان كذب ورياء، سواء أكان فى أماكن العبادة أم فى دور الحكم أم فى أي مكان آخر. ولا ريبه فى أن العقل والشعور والحقيقة والعدل، كلها ثائرة غير راضية عن النظم السياسية والاقتصادية، وعن كل الأحوال الحاضرة فى الهيئة الاجتماعية. لقد طال زمن تحبط الإنسان فى ظلمات الجهل والغرور، بين أنقاض المذنيات الكاذبة، وأن أن يسطع نور الحقيقة فيهدى إلى سبيل ممهدة يطمئن فيه الحادي ويمجد فى نهايتها العزاء والارتياح

التناقض بين مبادئ النظم القديمة وغاياتها وبين الأفكار الحديثة يحزن ويؤلم كل متمدن، ويحدو إلى الرغبة فى الهرب من تلك المنغصات الدائمة. وكثيراً ما يذهب الفكر إلى أن حل هذه المسألة العويصة والاهتماء إلى السلام والعلمانية يتوفران بإحدى حالين: بالرجوع إلى بساطة الأزمان الخالية وبدائتها، أو بنشдан ما يؤمل من المستقبل الآتى فللإنسان أن يجرد المدنية الحاضرة من كل ما زاد على حال الإنسان الأول فى أدوار عمر البشرية، أو أن يطرح كل هذه الأسباب ليستعوض منها أخرى جديدة، ينسجها على مقتضى الحاجة الماسة والفضيلة، ووفق ما يتلاءم مع مصالح الاجتماع والنوع كله فى الأزمان الحاضرة. ولما كانت العقول غير متقاربة وقواها غير متوازنة، ولما لم تكن معارف الناس وميولهم متناسبة،

لهذا لم يجتمعوا على رأي واحد ، وذهب البعض إلى أفضلية الرجوع إلى الحال الأولى ، وارتأى غيرهم الأخذ بأسباب النظام الاجتماعي المعروف ، فكان الخلاف في التعبير مع الاتفاق على فساد الحال سبباً في الحرب الثائرة بين أنصار المبدئين وأساس الحالين السياسية والفكرية في هذا العصر

والنعم القليل في أسباب هذا الخلاف بين فريقين ، كل منهما يرمي إلى الصالح العام وإلى نشدان السلام ، يجلو الحقيقة ويثبت أن مصدر التباين هو الخطأ والغرور . من المتعذر أن تكون هنالك سبيلان تفضل إحداهما الأخرى ، إنما سبيل واحدة ، فالرجوع إلى أحوال الماضي محال ، كذلك يتعذر دوام الاحتفاظ بالحال الحاضرة ، ولا مناص بعد ذلك من الركون إلى ما سيجي به المستقبل من الأحوال الجديدة . وكلما كانت الحركة الاضطرابية فحوه سريعة ، كلما دنت الإنسانية من الغاية التي تكفل لها الراحة والرضا

من ينتصر للمدنية القديمة ولأحوال الإنسان في الأزمان الخالية له ، كثير من الأدلة الحسية والعقلية تؤيد دعواه ، ولكن الذي ينكر عليه ليس هو حسن تلك المدنية أو صلاحيتها للإنسان ، إنما الرجوع إليها واستحالة تحقيق الرغبة إذا انصرف إلى تحقيق ميلها إلى تلك الأحوال البائدة . فمن المحال إكراه الفكر على إنكار حقائق تثبت من صحتها ، واقنع بأنها نتائج صحيحة لأحوال أجمعت العقول على أنها طبيعية

لا خلاف في أن الطفل وهو في ظلام الجهل وعدم احتمال المسؤولية ،
أعظم غبطة وهناء من الإنسان البالغ العاقل ، بل هو في ذلك السن أعظم
جمالاً وأقوى جاذبية وأدنى إلى التمتع بالسرور الصادق منه بعد نضج عقله .
فرغبة الرجل في الرجوع إلى حال الطفولة رغبة حتماء لا تتحقق ، بسبب
زوال تلك المميزات المفزية بالطفولة عند تجاوز الإنسان ذلك الطور الطبيعي
من الواضح إمكان قتل الرجل وإعدامه وتعذر رده إلى حال الطفولة ،
كذلك يتعذر الرجوع بإسان هذا العصر إلى ألفة ما كان عليه يوم كانت
الإنسانية في سن الطفولة . إن العلم والنور اللذين ينيران بصيرته الآن لم
يظهرا على هذه الحال مرة واحدة ، وإنما وصلا اليه قليلاً قليلاً اضطراراً
مع تقدم عمر الإنسانية ونجمها إلى الرقي ونيل أسباب الكمال . وما حصل
عليه الإنسان في دور هذا التكوّن الطبيعي هو نتيجة لازمة للعمل
المستمر ، لوجوب تحول القوة إلى نتيجة . فنشدان الحيلولة بين القوة
العاملة ونتيجتها اللازمة طلب لتحقيق الحال ، كالرغبة في منع الأرض من
الدوران مثلاً

ومن الخطأ نسبة وجود الحقائق العلمية إلى الصدف ثم افتراض
جواز عدم الاهتداء اليها ، فما الحقائق إلا نتيجة نضج العقل البشري ، وما
وصل إلى إنتاجها إلا بعد بلوغ المدنية عمراً معيناً . فمن الممكن تأخير زمن
الاكتشاف العلمي وكذلك الإسراع اليه ، ولكن من المتعذر منع العلم
من الوصول إلى هذا الاكتشاف . وبداهة هذه الحال تحمل على الخبرة

عند الرغبة في إثباتها أو عند تأكيد صحتها ، لا لغرابتها وإنما لكثرة
الوضوح والجلال.

إذا قام بين الناس من يقول بأن مرور عام من سني حياة الفرد
ينقص من عمره عامًا بدلاً من أن يزيد عليه ، يجمع الناس على جنونه
وربما يودعونه مستشفى المجاذيب ، ومع هذا فإن بين أساطين السياسة
وقادة الحركات الفكرية ، بل وبين علماء الاجتماع والأخلاق ، من يشيرون
بالرجوع إلى الأحوال الحالية وإلى مدنية العصور المنقرضة ، طلباً للبرء
من الأدواء الاجتماعية الحاضرة ، وللتخلص من عيوب حال تُرى سيئة غير
صالحة . فهل يجد العقل فرقاً بين هذا النوع من الإصلاح ورغبة الانسان
في الرجوع إلى حال الطفولة بسبب ما لها من المميزات الفاضلة ؟ وهل يستوى
مثل ذلك المصلح والمعتوه الذي يدعي أن كرور أيام العمر تجدد زمن
الصبا وعهد الشباب ؟

المسائل الاجتماعية هامة إلى حدٍّ يجعل هذه الحلول نوعاً من الهذيان ،
ويحدو إلى إنعام النظر وتمعن العقل . لنفرض أن الإنسان كان أسعد
حالاً في أزمان الجهل والبداوة منه في هذا العصر ، وأنه كان عظيم
الاجتهاد حين لم يكن يدري شيئاً من الحقائق التي اهتدى إليها الآن ،
وحين كان يؤثر فيه الوهم والغرور تأثيراً قوياً ، وحين كان يعيش
كالحيوان والنبات بدون فكر ولا تمييز ، لنفرض كل هذا ولكن ثبوت
هذه الفروض لا يمنع الانسانية من أن تتمشى مع النظام العام ومع قانون

النش والارتقاء ، فكما أن الانسان يهنا في طفولته ، ثم يزول حتماً ذلك الطور من العمر بكل ماله من المزايا والمميزات زوالاً دائماً ، فهكذا العصور الأولى من عمر الإنسانية هي زمن طفولتها ، وقد زالت هذه بمقتضى الحال زوالاً أبدياً لا عودة له

فالذي ينشده الإنسان من السلام والغبطة ليس إذن في الماضي ، وما وضح في الحال الحاضرة من فساد الأخلاق والنفوس ، والمناقضة بين الأفكار والأعمال ، وبين الشعور ومظاهره وبين الحقيقة الصادقة والعادات الاصطلاحية ، ما وضح من كل هذه الأسباب يحدو للقول بأن الهناء لا يكون في الحال الحاضرة أيضاً

كل ما يرغم المرء على تكلف مظهر حياتين ، ظاهرة وخفية تنصاذمان وتتضادان ، حال يدعو إلى تبديد القوى النفسية وإفنائها . وكما عجز الإنسان عن إقناع الضمير ، الذي يثور على كل عمل لا يرضيه ، كلما أثر ذلك المعجز في قوة الصبر فأضاعهم ثم في الإنسان فأشقاء ، والمغالبة بين رغبة النفس في الحقيقة أو الرياء الإلزامي في مثل تلك الحياة تربكها وتمنع الراحة والطمأنينة

يدعي الهنود بعقل أن الاغتياب هو الراحة المطلقة ، يريدون بذلك سكون العقل وعدم نزوعه إلى أية حال من أحوال الاستياء أو النفور وعند ما لا يجد في كل المظاهر الأجنبية عنه ما يجذبه إليه أو ينفره منه ، وهذا من غير تردد نوع من الهناء لا يتفق مع حال الرجل المتمدين من

اضطراب الفكر وتجدد شهوات النفس . تلك غبطة لا يمكن نيلها إلا
بأحد أمرين : بالجهل التام حين تنقص المرء نعمة الإدراك والتمييز بين الملبح
الجدّاب والقبيح المنفر ، أو بالعلم التام حينما يستكمل العقل كل أسباب
القوة والكمال ، فلا يعود يرى في كل ما هو أجنبي عنه ما يدعوه إلى
الإغراء أو التوقان

فالحالة الثانية كمال لا يبلغ اليه الإنسان ، فمن البداهة أنه لن يصل
أبدًا إلى اجتلاء كل الحقائق ، أو إلى إدراك كل أسرار الطبيعة ، ولا إلى
تطبيق أحوالها المعجبية على قانون معروف وردّ مسائلها المغمضة إلى القوانين
الأساسية البسيطة

والحال الأولى مستحيلة لاستحالة الجهل المطلق ، بسبب تجاوز
الإنسان ذلك الطور وبلوغه حدًّا من العلم والإدراك يمكنه من تمييز
كثير من أحوال الكون ، ويقرب إلى فهمه شيئًا مما يحدث حواليه من
عمل الطبيعة ومن مظاهرها المختلفة . فهو يبحث عن الحقيقة ، ويوفض إلى
غاية تعريه وتملك نفسه حتى يظن البلوغ اليها بلوغًا إلى الغبطة والهناء .

إن أسوأ ما ينصرف اليه العقل القاصر هو حبس هذه الرغبة من
قصدها إلى التحقق ، واستعمال قوته لمقاومة ميله إلى الانطلاق من قيد
الحصر وإلى نشدان الكمال ، جريًا مع طبيعة النش والارتقاء . هذه
المقاومة بعيدة عن مقتضى التبصر والحكمة ، حالها تعب دائم وألم مستمر
حتى تكون الغلبة للحال الطبيعية على القوة المقاومة ، فتحرر الرغبة من
قيودها وتندفع إلى غايتها

والذى ينجشاه روح الاحتفاظ بالحال الحاضرة هو اعتداء العقل إلى الحلول الطبيعية للمسائل الحيوية ، لهذا يريد إبقاء الإنسانية على ما هي عليه ضمن ما حوطها من صنوف الكذب والرياء ، مع شدة افتقارها إلى الحقيقة وإلى الانسراح من كل المظاهر الكاذبة . وفي حركة المناهضة بين هاتين الرغبةين ترى روح الاحتفاظ تدافع عن الحال الواحدة بدون أن تسفه الثانية ، ولكن قيامها للحيولة بين الإنسان وغايته من إقناء الباطل ونيل الحقيقة يجعلها من خصوم الإنسانية

كل ما يحتاج إليه الإنسان هو التمكن من العيش على حال تتفق مع رغبته وفكره ، فلا بد إذن من إزالة ما لا يرضيه ومن الاستعاضة منه بما تطلبه نفسه ويرتاح إليه فكره . ولما لم تكن أحوال الحياة الحاضرة مما تبقى عليها الرغبة المتجددة ، أو يرضاها العقل المستنير ، لما احتوت من صنوف الأباطيل والغرور ، فهي زائلة حتماً ثم تحل مكانها أخرى ترضى ولا تسئم . والإنسان ولا جناح عليه نازع إلى التطهر مما يفسد نفسه ، وناشط إلى درء ما يؤله ويشجبه ، لأن الروح الحديثة توفض إلى الحقيقة وإلى المظاهر الصادقة

هذا الإبدال لا يبلغ بالإنسان إلى السعادة التى عرفها الهنود بالراحة مجردة من العناء والقناعة من غير الاشتها ، لأن السعادة المطلقة لا يتفق نيلها مع خواص النفس البشرية المثقلة ، ولا مع حاجات الجسد المحتاج ، ولا مع مقتضيات النمو والتكوّن والإنتاج

التكوّن هو النشاط إلى نيل غاية لم تدرك ، لنقص الحدّ المدرك عن الكفاية التامة ، فلذلك يكون عدم الرضاء حالاً لا تنفك أبداً مع السعادة المطلقة . والإنسان يشعر دائماً بالنقص وبعدم الاكتفاء بما ينال من أسباب الهناء ، طالما هو فرد من أفراد النوع الأصلي ، وطالما تنوزع نتائج عمله لاعليه فقط إنما على النوع كله بطبيعة الحال ، رضي بذلك أم لم يرضَ لا يختص الفرد بنتائج عمله كلها ، وقد يصل بعضها إلى خلفه ، فكل جيل إنما يثمر للذي يليه جريباً على مقتضيات نظام الوجود المتسلسل . ومع ثبوت هذه البديهة يستحيل وجود غاية للكمال ، أو بلوغ امرئ غاية يعرف عندها الراحة التامة والغبطة على الصورة الوهمية التي يتخيلها العقل الواهم . فإذا فرض أن هناك حدّاً حقيقياً تقف عنده القوى العاملة فليس الفرد هو الذي يصل إلى ذلك الحدّ ، إنما النوع الأصلي مع دوام التسلسل واستمرار العمل والقصد . ولكن استحالة الوصول إلى الكمال المطلق والغبطة التامة لا يصح أن تمنع الإنسان من التمشي مع سنن النش والارتقاء ومن القصد إلى أقصى ما يستطيع البلوغ إليه من الكمال . وشعور النفس بدنوها من هذه الغاية ، إثر كل مجهود ذاتي ، يؤثر فيها أثراً لطيفاً ، ويعوّضها من السعادة المطلقة - الوهمية - نوعاً من الهناء والغبطة يرضيها ويجدد فيها الرغبة وقوة النشاط إلى السعادة المطلقة التي لا تدرك .

فمن الحكمة أن لا توضع العرائيل المختلفة، في طريق الإنسانية الناهضة.

لمنعها من البلوغ إلى ما تقصد إليه من الرقي والكمال . وليس من المجدى
إعاقة حركة النشء والارتقاء بالإبقاء على النظمات والتعاليم القديمة ، لأن
القوى مهما تكاثفت وعظمت لا تمنع الحال من التبدل إلا فترة من
الزمن ، ثم تنقلب القوة الممنوعة على القوة المانعة فنبذوها وتنتج النتيجة
اللازمة ، وما دام الفناء نتيجة لا بد منها ، جرياً مع نظام الوجود وسنن
البقاء والعدم ، فإن من الصالح العام والحكمة المثمرة الإسراع بإزالة ما
لا بد من زواله واقتصاد القوى المبددة التى كانت تنفق عبثاً عند المقاومة ،
للانتفاع بها فى الإثمار والإنتاج وفى تحسين الحال الجديدة

العالم الآن فى فترة الهدم والإزالة ، فهو لذلك يكدح ويشمر بالمنفصات
التي يحسها كل من يعمل بمعوله بين الانقراض والغبار الثائر . وزجما كانت
هذه الحال من حظ جيل أو جيلين أيضاً من الأجيال الجاثية ، حتى تستقيم
الحال فيهنأ بها الانسان ، ويعرف من الغبطة ما لم يعرفه آباؤه وجدوده
خطوات الإنسانية تتجه إلى الرفع لا إلى عكسها ، وطبيعة الارتقاء
تهض بها إلى التحسن لا تهبط بها إلى السفه ، كما يدعى بعض الأدعياء ،
ومن يوفض إلى الكمال فى نور العلم وسطمان الحقيقة ، ليس حظه كمن
يرمى إلى نيله وهو يتخبط فى ظلمات الجهل وتحت تأثير الوهم والغرور

قصير النظر يرتاب فى حال المستقبل ومكانها من المدنية الصحيحة ،
يخشى أن تدنو من الوحشية أو الحيوانية بدلاً من الكمال والفضيلة ،
اعتداداً بما يراه من شذوذ الإنسان عن الاتمار بأوامر الأديان ونواهيها ،

وبما يقدره من طموح النفس إلى الانطلاق من كل القيود القائمة إلزاماً .
والصواب أن الإنسان لا يطمع بالانسراح من الدين إنما مما ألصقه به
الدعاة ، ولا يطلق النفس من كل القيود الفاضلة إنما من تأثير الأوهام
والغرور فيها

ومن يتدبر حال الإنسان في الأزمان الوسطى ، يوم كان السلطان
لرجال الدين يرتكبون باسمه كل صنوف المظالم ، لا يمارى في استحالة الوصول
إلى شبيه تلك الحال السيئة حتى مع اطراح كل قيود الأديان الفاضلة
الدين لم يمنع رجاله من الاعتساف والجور باسمه وباسم الخالق ، وما
كان ذلك من أصول الدين وإنما نتائج من الوحشية والجهل اللذين يحولان
المرء إلى حيوان مفترس . أما التمدن بالعلم فإنه ولا ريب يصل بالإنسان
إلى حقائق قد لا ترضيه ولا يلتذ بها لأول الأمر ، لا اعتياد عينه ظلام الجهل
ولإلفة نفسه تأثير الوهم والغرور فيها ، ثم يألفها بالاعتياد ويدرك محاسنها
وأحوالها الصادقة . فيدرك أنه فرد في النوع الأصلي خاضع كالنوع نفسه
لقوانين طبيعية يخضع لها كل ذى حياة من الكائنات المختلفة . ويعرف
أن مكانه في الوجود يكون على قدر إحكامه جمع قواه الذاتية وتوجيهها إلى
الغاية . ويشعر بأن وجوده الذاتي وحدة تتضمنها وحدة وجود النوع ،
كما هي حال الذرة في الجسم الكلي

والتمييز بين هذه الحقائق والغرور الذى يملأ الرؤوس بالأوهام والخرافات
يبعد المرء عن شطط الجهل ، ويحمله على اطراح كل مظاهر الخداع والرياء

التي كانت ولا تزال دليلاً على الغباوة وعلى قصر المدارك والنظر. وما يفقده الإنسان من لذة تعليل النفس بالأمانى الكاذبة يعوّض منه عند إدراك الحقيقة سروره بمعرفة الصواب وبالاتضمام إلى وحدة الانسانية ، وعند مبادلة إخوانه فيها الحب الصادق ثم الاعتماد مثلهم على روح التضامن العام التي تنبعث من الجميع وتشمل الجميع على السواء . فلا يعود الإنسان يحقر حياته الفانية ، ويرضى من أمدها القصير المحدود ، ويكتفى بحلول ذاته حلولاً غير محصور في قوى الوحدة العامة وفي حركة سيرها الطبيعي إلى النشء والارتقاء ، ويقنع بتقمص هذه القوى الفردية العاملة في أجسام الذرات القادمة أبناؤه فأحفاده فمن يتسلسل منهم .

إن حياة تكون تلك الحال دعامة الارتأى فيها تلاشى معنى الفضيلة على الصورة التي يعرفها به الناس ، بأنها من قيود الأديان المبيحة والممانعة ، فالفضيلة التي لا تتركز إلا على الأوامر والنواهي يقصد إليها الإنسان لا رغبة في الفضل ، إنما تصدعاً من خشية العقاب أو طمعاً بالأجر والثواب ، وتكون قيمتها الصحيحة كاستقامة الطفل الخبيث ، ترغم نفسه عليها خوفاً من العصي أو طمعاً في قطعة الحلوى

أما شمول روح التضامن العام فإن الفضيلة معها تكون بدافع رغبة النفس فيها ، فتكون أئمن جوهرأ وأرفع قدرأ وأدنى إلى حقيقة الفضل ومعناه الصحيح ، تنشأ عن انصراف النفس عن كل ما يضر بالاجتماع ونزوعها إلى ما فيه الفائدة العامة والصالح الشامل

والنوع طالما بقيت له قوة الحياة يملك أيضاً قوة الوجود الذاتي، فينهض به إلى الانسراح من كل ما يضرّ به وإلى نيل ما ينفعه . هذا النزوع يكون في البدء بدون حس الفرد إياه، ثم يبدو حتى يكون هو المحور الأساسي لكل حركة . فإذا زالت يوماً ما قوة الحياة من النوع فنيت في أثرها قوة الاحتفاظ بالوجود الذاتي ، فتزول بطبيعة الحال حاسة التمييز بين الخير والشر ثم تمحى كل آثار الفضيلة ، فتكون تلك الحال الفاسدة هي معنى موت الإنسانية وفنائها

ولما كان الإنسان يشمل النوع كان هناء النوع هناء للفرد وشقاؤه يؤثر في الفرد الواحد . وعمل الفرد الواحد إن خيراً وإن شراً راجع إلى ذاته الخاصة مع تأثيره في النوع بتمامه ، فما دام العقل في صحته : والرأي في أصالته، يكون النفور من الشر نتيجة طبيعية لحاسة احتفاظ النوع بوجوده الذاتي . ولا يرضى النهوض إلى الإثم والعبث إلاّ عند فقدان القوة المميزة أو ضعفها أو عند اعتوار الفساد النفس، وهذه أحوال لا ينفع لتلافيها سبب معين ولا ينجم فيها دواء موصوف

هذا معنى الفضيلة الطبيعية التي تكون دعائمها التضامن العام بين كل أفراد النوع البشري ، وقد ندل عليها كلمة مأثورة : « أحب قريبك محبتك نفسك » ومن يطالع الكتب السماوية وكل كتب الحكمة يجدها جميعها تدعو إلى التضامن العام وتشير إلى أنه دعامة الأخلاق الفاضلة وسبيل الفضيلة ، لأنه «ولامراء حجر الزاوية في العمران الصحيح والمدنية

الراقية ، وكل ما عداه كأصداق الدر لا تماثل قيمتها قدر ما تحتويه
وليس يكفي أن يكون التضامن أساس كل فضيلة ، بل يجب أن
يضاف إلى ذلك اعتباره مصدر كل النظم والشرائع . فكل ما وضعه
الإنسان منها إلى الآن كان دليلاً على حب الذات وعلى الأنانية ، فلا بد
من أن يبدلها مع كرور الأزمان انبثاق روح التضامن
حب الذات يقوى في النفس الرغبة في التسلط على الغير ، ويفضى
بها إلى الاستبداد والتعسف ، وهذا هو الذى يصرف الملوك والوزراء
ورؤساء الأحزاب عن المصلحة العامة إلى نيل مصالحهم الذاتية وإرضاء
ميول نفوسهم الجانحة . أما فناء الذات المفردة في النوع فإنه يبعث على الرغبة
في خدمة الاجتماع عامة ونفعه ، وعلى عمل كل ما يؤدي إلى الخير الشامل ،
سواء أعند الحكم والتشريع أم عند الخضوع للحاكم وللنظام . حب الذات
هو أصل كل الخصومات الفاشية بين الناس بسبب الأملاك والممالك ،
أما التضامن فإنه يمحو ظلم النفس ويكفل لكل ذات حية حاجاتها من
الخبز والماء والتعليم ، مادامت ترغب في الحياة وفي العمل لحفظ الوجود الذاتي
إن السكدرح إلى حاجات العيش يدوم بطبيعة الحال مادامت الحياة
ذاتها ، وهو علة كل حركة وعمل ونمو وارتقاء ، ولكنه مع تلك الروح
الفاضلة تأخذ مظاهره صوراً أكثر لطفاً ، وتكون نسبتته إلى التواضع المعروف
بين الناس في هذا العصر كحال الحروب الحديثة بالنسبة إلى المجازر والمذابح
التي يحدثها المتوحشون .

والمدينة الحاضرة ومن مميزاتهما اللاصقة بها الاستياء الدائم والكذب
والفرور وحب الذات ، لا بد من أن يعترض منها الإنسان مدنية حديثة
ترتكز على الحقيقة وتبادل المحبة ، فلا تعود كلمة الإنسانية رمزاً لحقيقة وهمية
معدومة ، إنما تكون اسماً يدل على موجود منظور . فنهياً لأولئك الذين
تنعشهم إذ ذاك روح تلك الحياة الراقية ، وتضيء بصائرهم أنوار الهدى
والحقيقة ، لأن ما يشعرون به في حالهم تلك السعيدة هو الهناء الذي
ينشده الإنسان

❦ انتهى ❦



روح الاعتدال

تأليف الفيلسوف شارل وانير تعريب حافظ نجيب

إذا كان المريض المحموم يتطلع دائماً الى ما يلفظ عنه عناء المرض وحرارة الحمى ، فكذلك النفوس المضناة من عموم هذه الحياة المرتبكة تنطلع الى التحرر من قيودها وتنزع الى البساطة والاعتدال . فالاعتدال في العقل والروح والعقل والفكر والقول ؛ هذا ما تدور عليه ابحاث هذا الكتاب الذي لاقى اكبر رواج لدى قراء العربية
ثمنه ٥ غروش صاغ وغرش اجرة البريد

غاية الانسان

تأليف الفيلسوف جان فينوت تعريب حافظ نجيب

كتاب اجتماعي سامي المغزى بعيد المرمى فيه بحثٌ مستفيض في السعادة وأين هي ؟ وهل تُنال ؟ ولا يخفى ان من يحصر رغباته يفسر له نيل الممكن منها ، ومن لا يحرصها ولا يعرف ما يسعى اليه ، يضل ولا يدرك متمناه . وهذا كتاب يبحث في غاية الانسان وأمانيه بحثاً دقيقاً
ثمنه ٥ غروش صاغ وغرش اجرة البريد

مطبعة المعارف ومكتبتها بشارع الفجالة بصر

الباشي

تأليف الفيلسوف شارل وانير تعريب حافظ نجيب

رأى الكاتب روحاً خبيثة تملأ نفوس الشبان وعادات تبعدهم عن
تعرف سبل الحياة وطريق التمتع بها ، ورآهم يقضون الشطر الأعظم من
العمر في الدرس والاختبار قبل الاهتداء الى دروب النجاح ، فقرب اليهم
الحقيقة وهداهم الى الواجب وإلى السبيل السوي بما ضمنه هذا الكتاب
بعد أن عرفه بالدرس الطويل والاختبار الكثير

ثمنه ٦ غروش صاغ وغرش اجرة البريد

النفس اذا انصرفت الى غاية لا تقف دونها الا مرغمة مكرهة ، والرغبة اذا
قويت لا تحول دون تحقيقها الحوائل والعقبات . علفت مطالعة كتب الاجتماع
والاخلاق ورغبت في افادة أبناء بلادى بما انتفعت بالاطلاع عليه فلم يمنعني الاختفاء
والتنكر من تحقيق هذا الغرض فنشرت (روح الاعتدال) و (غاية الانسان)
منسوبة ترجمتهما الى زوجتي السيدة وسيلة محمد ، فاذا لم يكن لهذه السيدة فضل في
الترجمة بان لها يداً في نشر هذين الكتابين ، فهل من خطأ ؟ « حافظ نجيب »

مَسَلُّ الْحَيَاةِ

تأليف لورد أفبرى تعريب وديع البستاني

كم في هذه الحياة من المسرات التي يسعُّ الفقير والفني أن يتمتع بها على حدٍّ سواء لولا أن هذا وذاك يجهلانها. فليست الحياة كما يتوهم البعض سلسلة مصائب ، بل ان فيها من الملاهي المعنوية والأدبية ما نجده مفصلاً في هذا الكتاب النفيس ثمنه ٥ غروش وغرش أجرة البريد

مَحَاسِنُ الطَّبِيعَةِ

وَعَجَائِبُ الْكَوْنِ

تأليف لورد أفبرى تعريب وديع البستاني

هذا الكتاب كسائر مؤلفات لورد أفبرى آية من آيات السحر الخلال وقد بحث فيه المؤلف في عالمي الحيوان والنبات ، ثم تناول وصف المناظر التي يتألف منها عالم المشاهدة كالبحور والأنهار والبراكين والجبال والأودية والأفلاك على اختلاف أنواعها ، فوصف محاسن كل منها بما لم يبق معه مطمعٌ لمستزيد ، ونسق كلامه أحسن تنسيق بحيث يأخذ بمجامع الفؤاد ثمنه ٦ غروش صاغ وغرش أجرة البريد

مطبعة المعارف ومكتبتها بشارع القبالة بمصر

كتاب الأفندي

تعريب المحامي محمد لطفي افندي جمعة

يقول الأفرنج « فا كيا فياسم » وهم يعنون « سياسة الأثرة والغدر »
أو سياسة « الغاية تبرر الوسيلة » ؛ واللفظة مشتقة من اسم الكاتب
ما كيا فيلي مؤلف كتاب الأمير . وهذا الكتاب يتضمن النصائح التي
أهداها المؤلف الى أمير فيرنزه وجعلها قواعد لا بدّ منها للحكم
ثمّنه ٦ غروش صاغ وغرش اجرة البريد

مشرة الحياة

تأليف لورد افيرى تعريب حسن بك رياض

نفذت الطبعة الأولى من هذا الكتاب النفيس وأعيد طبعه ثانية وهو
من أجل الكتب الأدبية وأفضلها وان اقبال القراء على مثل هذه الكتب
لا كبر دليل على عظيم نفعها ثمّنه ٦ غروش صاغ وغرش اجرة البريد

مطبعة المعارف ومكتبتها بشارع الفجالة بمصر

شرح القانون المدني

تأليف المرحوم أحمد فتحي باشا زغلول

هو أول شرح وضع للقوانين المدنية المصرية باللغة العربية ؛ وقد بدأه واضعه بتفصيل عن الأحوال الشخصية التي يرجع إليها في تطبيق المعاملات في مصر ، وطبق أحكامه على أحكام الشريعة الفراء في أهم مواضعه وعلى أحكام القوانين الأجنبية التي استقى منها مصادره . وختم الشرح بفهارس للأبواب ولل كلمات مرتبة حسب الحروف الهجائية وللمواد وللقوانين المختلفة التي ورد ذكرها في سياق الشرح

ثمنه ٥٠ غرشا صاغاً وغرشان اجرة البريد

سِرْ تَطَوُّرِ الْأُمَمِ

تعريب المرحوم أحمد فتحي باشا زغلول

للدكتور جوستاف لوبون شغف بدرس الاحوال النفسية للشعوب والجمعيات وهو من أقدر الباحثين في هذا الموضوع الجليل . وقد بحث المؤلف في هذا الكتاب عن أسباب الانقلابات الفكرية والسياسية والاجتماعية التي غيرت من احوال الامم ، وردّها الى مناشئها الفلسفية مستشهداً بوقائع التاريخ لا ثبات صدق نظرياته . فجاء كتاب « سر تطور الأمم » من خير ما كتب الكتاب الاجتماعيون في هذا العصر

ثمنه ١٠ غروش صاغ وغرشان اجرة البريد

جوامع الكلم

تأليف الدكتور جوستاف لوبون وتعريب المرحوم احمد فتحى باشا زغلول
الغرض من هذا الكتاب تلخيص بعض الأفكار المنشورة في مؤلفات
الكاتب الشهير جوستاف لوبون على اختلاف أنواعها ، وإبرازها في صورة
قضايا جامعة . لأن الصيغ المختصرة تأخذ باللب ، وتبقى في الذاكرة .
ولذلك شاعت جوامع الكلم في عالم الأدب
ثمنه ٥ غروش صاغ وغرش أجرة البريد

رسالة من امير الى سلطان

رسالة قدّمتها الى السلطان عبد العزيز سنة ١٨٦٦ المغفور له البرنس
فاضل باشا بن المرحوم ابراهيم باشا بن المرحوم محمد على باشا الكبير ؛
وهي تعد من أبداع الرسائل السياسية وأمتنها أبان فيها الأمير الى السلطان
مكان الداء من حكومته وأشار الى الدواء الناجع في اصلاحها . وقد عرّب
هذه الفذلكة المرحوم فتحى باشا زغلول تعريباً جعلها من رسائل الأدب
التي تُقنّى ثمنه ٤ غروش صاغ وغرش أجرة البريد

PRÉCIS D'ECONOMIE POLITIQUE

PAR
LERIO-BEAUEIU

الملخص في الاقتصاد

تأليف بول لروا يوليوس تعريب حافظ ابراهيم و خليل مطران
الثروة ركن من أهم أركان المدنية الحديثة ، بل قاعدة من أثبتت
القواعد التي قامت عليها أمم اليوم وعليها طبقات قوانينها وأنظمتها. لذلك
أصبحت حياة البلاد في علم الاقتصاد الذي يبحث في تلك الثروة وكيفية
استحصائها وتقسيمها وتداولها واستهلاكها . وكان هذا العلم الذي وجهت
اليه أوربا عنايتها لم يزل متقهراً بل معدوماً في بلاد الشرق مع ما يتعلق
عليه من الفوائد حتى قام كاتبان من أطول كتابنا باعاً وأقدرهم بياناً فنقلنا
الى اللغة العربية بشاره من وزارة المعارف العمومية كتاباً وافياً في هذا العلم
فجاء آية في ضبط الترجمة وبلاغة الأسلوب ، والكتاب يقع في خمسة أجزاء
ثمها ٥٠ قرشاً صاعاً و ٣ غروش أجرة البريد

مطبعة المعارف ومكتبتها بشارع الفجالة بمصر

تاريخ مصر

تأليف الكاتبة الفاضلة المرحومة « هند اسكندر عمول »

يتضمن هذا الكتاب تاريخ مصر منذ أقدم العصور حتى يومنا هذا
فيدخل فيه الدور الخرافي ، والدور الجاهلي أو الوثني ، والدور الروماني أو
المسيحي ، والفتح الإسلامي وما تعاقب بعده من الدول . كل ذلك بأسهل
أسلوب من حيث التبويب والتنسيق وسرد الحوادث . وقد قررت وزارة
المعارف العمومية تدريسهُ في مدارسها لما رأت فيه من الفائدة . وأقبل
كذلك على اقتنائه عدد كبير من المدارس الخصوصية بالنظر الى حاجة
معاهد التعليم الى مثل هذا الكتاب . وهو مزين بصور كثيرة - مثل للقارئ
أشهر فراعنة مصر وملوكها وآثارها . وما كادت تصدر الطبعة الأولى من
هذا الكتاب حتى اضطررنا الى اتباعها بطبعة ثانية سداً لطلبات المدارس
والقراء وقد صدرت الطبعة الثالثة منه منقحة بقلم حضرة الكاتب الفاضل
انطون بك الجميل مضافاً اليها بعض الحوادث التاريخية المهمة

نمته ١٦ غرشاً صاغاً وعرشان اجرة البريد

الفن

في

الآداب السلطانية والدول الإسلامية

تأليف

محمد بن علي بن طباطبا المعروف بابن الطقطقي
تجاوز الله عنه

اعتمدت هذه الطبعة وزارة المعارف العمومية

راجعها وتفقها

محمد عوض بك إبراهيم و الاستاذ الشيخ علي الجارم
المفتشان بوزارة المعارف العمومية

ثمنه ١٦ غرشاً صاغاً واجرة البريد ٣ غروش صاغ

مطبعة المعارف ومكتبتها بشارع الفجالة بمصر

تَرْبِيَةُ الطِّفْلِ

تأليف الدكتور سريان

وضع هذا الكتاب لايكاف الشابات على فن تربية الأطفال وتعليمهن ما يلزم عمله من حفظ المولود وتنمية جسمه في احسن الظروف كي ينمو ويقوى . وهو مزين بالصور والرسوم وقد قررت وزارة المعارف العمومية تدريسه في مدارس البنات ثمنه ٤ غروش صاغ واجرة البريد غرش

مَرَضُ الْأَطْفَالِ

تأليف الدكتور عبد العزيز نظمى بك

يجد فيه القارئ جميع الإرشادات الطبية التي تحفظ صحة الأطفال باتباعها وفيه طرق معالجة الطفل وتمريضه عند حدوث أمراض عادية أو وبائية أو اصابات فجائية ، والكتاب مزين برسوم وصور عديدة ثمنه ١٢ غرش صاغ واجرة البريد غرش

مطبعة المعارف ومكتبتها بشارع الفجالة بمصر

تصحيح أثمان الكتب الآتى ييانها :

أجرة البريد	—	٤
٢,٥	روح الاعتدال	٨
٢,٥	غاية الإنسان	٨
٢,٥	الناشئة	٨
٢,٥	مسرّات الحياة	٨
٢,٥	محاسن الطبيعة	١٠
٢,٥	الأمير	٨
٢,٥	ثمرة الحياة	٨
٤	شرح القانون المدنى لفتحى باشا زغلول	٥٠
٣	سر تطور الأمم	١٢
٢	جوامع الكلم	٥
١,٥	رسالة من أمير الى سلطان	٤
٤	الموجز فى علم الاقتصاد ٥ أجزاء	٥٠
٣	تاريخ مصر لهند عمون	١٦
٣	الفخرى	١٨
١,٥	تربية الطفل لسرويان	٤
٢,٥	تمريض الأطفال	١٢